جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا من 2011 إلى 2016:

دراسة حالة: كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة

تخصص :دراسات أفريقية

من إعداد الطالب :
كفسي علي

تحت إشراف الأستاذ:
عبد الرزاق صغور

2017

جامعة الجزائر3

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا من 2011 إلى 2016:

دراسة حالة: كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة

تخصص :دراسات أفريقية

من إعداد الطالب :
كفسي علي

تحت إشراف الأستاذ:
عبد الرزاق صغور

2017

إلى ...

أبي، رحمه الله، وأمي وإخوتي وأخواتي وأنسابي

زوجتي الكريمة، وابنتي الغالية

أصدقائي الأعزاء

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

إلى الأستاذ الدكتور عبد الرزاق صغور، نظير مساعدته في إنجاز هذا العمل، وحسن توجيهه، صبره وتفهمه. فلم يكن لي إعداد ومناقشة هذا البحث الأكاديمي لولا دعمه المتواصل ..

إلى كل أساتذة قسم الدراسات الدولية، ومنهم أساتذة تخصص ماجستير الدراسات الأفريقية بالخصوص الأستاذين محمد شلبي و عبد الوهاب بن خليف.

علي.

قائمة المحتويات

شكروتقدير 2

قائمة المحتويات.....5

مقدمة: 8

الإطار المنهجي، النظري والمفاهيمي 10

أولا: الإطار المنهجي 10

ثانيا :الإطارالمفهومي والنظري: 14

الفصل الأول: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه إفريقيا 32

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية والثقافية.....33

المطلب الأول : السياسة الاقتصادية 34

المطلب الثاني: السياسة الثقافية 39

المبحث الثاني: السياسية العسكرية: 44

المطلب الأول: القواعد العسكرية: 44

المطلب الثاني: اتفاقيات الدفاع العسكري: 46

المطلب الثالث: برنامج ريكامب 47

الفصل الثاني: سياق الأزمات السياسة والأمنية في كوت ديفوار، مالي وإفريقيا الوسطى:.....49

المبحث الأول: مسببات وتطور أزمة ما بعد الإنتخابات في كوت ديفوار 50

المطلب الأول: مسببات أزمة ما بعد الإنتخابات في كوت ديفوار 51

المطلب الثاني: تطور أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار والموقف الدولي منها 60

المبحث الثاني: أزمة شمال مالي، أسبابها وتطورها 62

المطلب الأول: مسببات الأزمة السياسة-الأمنية في شمال مالي 64

المطلب الثاني: تطورات أزمة شمال مالي 2012.....86

المبحث الثالث: مسببات وتطور الأزمة في إفريقيا الوسطى.....94

المطلب الأول: مسببات الأزمة في جمهورية إفريقيا الوسطى 94

المبطلب الثاني: تطور أزمة 2013 في جمهورية إفريقيا الوسطى 94

الفصل الثالث:التدخلات العسكرية الفرنسية في كوت ديفوار ومالي وإفريقيا الوسطى: الدوافع والرهانات

..... 103

المبحث الأول: دوافع ورهانات التدخل العسكري الفرنسي في كوت ديفوار 104

المطلب الأول: الرهانات السياسية والاستراتيجية..... 104

المطلب الثاني: الرهانات الاقتصادية 106

المبحث الثاني: دوافع ورهانات التدخل العسكري الفرنسي في مالي..... 108

المطلب الأول: حيثيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي والموقف الدولي من الأزمة 108

المطلب الثاني: رهانات ودوافع التدخل الفرنسي في مالي..... 117

المبحث الثالث: دوافع ورهانات التدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا الوسطى 124

المطلب الأول : الرهانات الاستراتيجية..... 125

المطلب الثاني: الرهانات الاقتصادية 127

الفصل الرابع: تداعيات التدخلات الفرنسية العسكرية في كوت ديفوار، مالي وإفريقيا الوسطى..... 139

المبحث الأول: تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في كوت ديفوار 140

المطلب الأول: اللاإستقرار السياسي وعدم التوصل إلى إتفاق سياسي حقيقي 140

المطلب الثاني: إستمرار حالة الأمن 141

المبحث الثاني : تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي..... 144

المطلب الأول: تقوية التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي 144

المطلب الثالث: التداعيات على الجزائر ودول الجوار المالي 145

المبحث الثالث : تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في جمهورية إفرقيا الوسطى 151

المطلب الأول: إحتدام الصراع الطائفي..... 151

المطلب الثاني: تفاقم الأزمة الإنسانية..... 154

الاستنتاجات:..... 156

المـــلاحـــــق..... 160

قائـــــــمة المـــراجـــــع 166

مقدمة:

يعرف عن العلاقات الفرنسية الإفريقية أنها علاقة الأب بابنه وهذا بفعل التاريخ الاستعماري المرير. ولقد لقي موضوع العلاقات بين فرنسا و إفريقيا نصيبا كبيرا في الدراسات السياسية بحكم قوتها واستمرارها لعقود طويلة سواء في الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي التي لم تغير إلى حد بعيد نوع هذه العلاقة.

إن الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا منذ أكثر من 50 سنه (أي منذ استقلال الكثير من الدول الإفريقية عنها عام 1960) يشكل إحدى أسس السياسة الخارجية الفرنسية التدخلية، التي يعبر عنها الرسميون الفرنسيون أنها ضامن للاستقرار في إفريقيا التي عادة ما تكون حالة الحرب واللاإستقرار هي السائدة بسبب غياب الديمقراطية وتفاقم الصراعات الاثنية التي عادة ما كان سببها التاريخ الاستعماري. لكن في الحقيقة الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا ما هو إلا استراتيجية تحمي المصالح الفرنسية في القارة وتجعل من المستعمر القديم يلعب دور القوى العظمى في مستعمراته السابقة.

وهو ما عاد إلى الساحة السياسية الإفريقية في السنوات الأخيرة، حيث في غضون 4 سنوات من 2011 إلى 2014 تدخلت فرنسا في أربع دول إفريقية (كوت ديفوار 2011، ليبيا 2011، مالي 2012 وجمهورية إفريقيا الوسطى 2014) كانت تعرف صراعات داخلية أو تهديدات لاتماثلية على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة.

اليوم كذلك فرنسا موجودة عسكريا في إفريقيا من خلال أربع قواعد عسكرية دائمة (كوت ديفوار، جيبوتي، السينغال والغابون بحوالي 3.100 جندي) ووجود عسكري بحري دائم (عملية "كوريمب" Corymbe بخليج غينيا بالمئات من الجنود)، وكذلك بالعديد من العمليات العسكرية الخارجية (عملية

برخان ب 3.000 جندي منقسمين أساسا بين تشاد، النيجر ومالي) وعملية القوات الخاصة ببوركينا فاسو (200 جندي) وكذا مشاركات الجيش الفرنسي في مهمات الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي بالقارة.

وما يقول الخطاب الرسمي عن إتباع هذا السلوك في السياسة الخارجية الفرنسي اتجاه إفريقيا، أنه يهدف أحيانا إلى محاربة الإرهاب وأحيانا أخرى إلى حماية المدينيين وإعادة الاستقرار وتجنيب المجازر والجرائم للشعوب الإفريقية لا يعكس حقيقة المصلحة في نظريات العلاقات الدولية.

لهذا تبقى الدوافع الحقيقية ورهانات هذه التدخلات يغمرها لبس كبير، ولم ينفض عليها الغبار بعد. في حين يظهر من الملاحظة الأولية أن هذه التدخلات حدثت في دول تزخر بثروات باطنية هائلة (بترول، غاز، يورانيوم، ألماس، ذهب،كاكاو وغيرها)، كما أن التدخلات جاءت كذلك في فترة أزمة اقتصادية خانقة تعاني منها فرمسا منذ 2008.

ما تدعيه فرنسا أن دورها العسكري في إفريقيا مرتبط بحماية رعاياها وشركاتها من جهة ومحاربة الإرهاب من جهة أخرى لا يضاهي حقيقة الرهانات المرتبطة بهذا الدور. فالتحدي يتجاوز ذلك ليرتبط بمتغيرات أخرى مرتبطة أساسا بالمصالح الحيوية والجيوسياسية لفرنسا في ظل واقع إفريقي جديد يعرف تنافس عديد القوى وخاصة الولايات المتحدة والصين. وفي هذا السياق يرى تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي صدر في 2013، إن حصة فرنسا في أسواق بعض البلدان الإفريقية الفرنكوفونية تراجعت بالنصف في ال 15 سنة الماضية.[1] لصالح قوى أخرى استطاعت أن تحوز في وقت صغير على حصة كبيرة من السوق الإفريقية والاستثمار في القارة السمراء.

[1] « L'Afrique est notre avenir », rapport rédigé en 2013 par les sénateurs Jeanny Lorgeoux et Jean-Marie Bockel au nom du groupe de travail sur la résence de la France dans une Afrique convoitée.

الإطار المنهجي، النظري والمفهومّي:

I- الإطار المنهجي

1- المشكلة البحثية:

التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا في السنوات الأخيرة (منذ 2011 -2016) يعتبر منعطفا كبيرا في السياسة الإفريقية لفرنسا وفي آلياتها، جاءت في حقبة يعرف فيها التأثير الفرنسي تراجعا معتبرا بسبب التنافس الذي فرضته بعض القوى العالمية كالصين والولايات المتحدة الامريكية والهند وحتى تركيا وجنوب إفريقيا على القارة السمراء.

وبحكم حداثة الظاهرة فإن الدراسات التي تناولتها انحصرت في عمومها على الوصف والمتابعة المونوغرافيا لها. لكن الكثير من جوانب هذا السلوك لم تدرس بعد بشكل عميق من شأنه الإجابة على تساؤلات كثيرة على غرار شرعية التدخل وأهدافه ورهاناتها وتحدياتها، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال التالي:

ما هي دوافع ورهانات التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا في السنوات بين 2011 و2017؟

ومن هذا السؤال الرئيس تنبثق مجموعة الأسئلة الفرعية التي من شأنها تبسيط المشكلة البحثية وهي كالآتي:

- ما هي أهم التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا و ما مدي شرعيتها؟
- فيما تتمثل أهداف ورهانات التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا؟
- ما هي تداعيات التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا؟

2- مجالات الدراسة

المجال الزمني:

يتحدد المجال الزماني للدراسة بالتحديد من الفترة 2011 إلى غاية 2016، لكن البحث يتطلب أيضا العودة إلى فترات أبعد أي حتى استقلال هذه الدول التي حدث فيها تدخل عسكري فرنسي وهي بالتحديد: كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى.

المجال المكاني:

يضم الإطار المكاني للدراسة البلدان الإفريقية التي تدخلت فيها فرنسا عسكريا ما بين 2011 و2016 وهي كوت ديفوار، مالي وكذا جمهورية أفريقيا الوسطى، كما أن الدراسة ستشمل السياق الداخلي للسياسة الخارجية الفرنسية والبيئة الاقليمية والدولية المؤثرة في هذه الأخيرة.

المجال الموضوعي

المجال الموضوعي للدراسة سيشمل الأزمات التي عرفتها كل كوت ديفوار، مالي وكذا جمهورية أفريقيا الوسطى من حيث الأسباب والمظاهر، كما أن الدراسة ستشمل الجوانب الأمنية والدبلوماسية المرتبطة بهذه الأزمات وكذا الأهداف والرهانات المرتبطة بالتدخل العسكري الفرنسي فيها.

3- الفروض العلمية

- **الفرضية الأولى:** كلما كانت زادت مصالح الدولة (أ) في دولة (ب) زاد تدخل الدولة (أ) في شؤون الدولة (ب).
- **الفرضية الثانية:** هناك ارتباط بين تصور الدور وأداء الدور.

بمعنى أن سلوك صانع السياسة الخارجية يتوقف على تصوره لدور بلده اقليميا ودوليا والمكانة

التي ينبغي أن يحتلها.

- **الفرضية الثالثة:**الماضي التاريخي للدولة يفسر إلى حد بعيد هذه الأخيرة اتجاه مستعمراتها السابقة.

4- الأهداف العلمية والعملية للدراسة

الأهداف العلمية

تعد التدخلات العسكرية بشكل عام موضوع جد مهم للباحثين في العلوم السياسية نظرا للتطورات التي شهدها هذا المجال في العقود الأخيرة بعد ظهور مفاهيم جديدة كحق التدخل وواجب التدخل وكذا محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وحماية المدنيين وتراجع مفهوم سيادة الدول وما يخفي كل هذا من رهانات اقتصادية وسياسية تسعى القوى الكبرى إلى تحقيقها.

الأهمية العملية:

تسعى كذلك الدراسة من خلال فهم وتفسير أهداف ورهانات التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا، ومحاولة توقع تكرار نفس السلوك في مناطق أخرى في القارة، خاصة في المناطق الأكثر هشاشة من أفريقيا والتي تمثل أهمية قصوى بالنسبة للمصالح الفرنسية.

5- المناهج

تستدعي الاجابة على المشكلة البحثية، والأسئلة الفرعية، والتحقق من صحة الفروض العلمي تبني المناهج البحثية الملائمة. في هذا الإطار، وجب الاعتماد على مجموعة من المناهج الّتي تقوم عليها الدراسة، والّتي يمكن إيضاحها بالشكل التالي:

أولا: منهج دراسة الحالة، الّذي يسمح بالكشف عن حقيقة الظاهرة المدروسة عبر جمع البيانات المتعلقة بها، ثم دراسة مرحلة معينة من مراحلها أو جميع الّتي مراحل الّتي تمر بها. ذلك أنه يفرض التعمق في دراسة وحدة واحدة بغرض الالمام بها وإدراك جزئياتها.[1]

وتنضوي دراسة التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا دراسة السياسة الخارجية لدولة تجاه قضية معينة أو دولة أخرى. حيث يمكننا منهج دارسة الحالة من التعرف على الأزمات في الدول التي حدث فيها التدخل العسكري الفرنسي ومحاولة فهم وتفسير الظاهرة دون تعميم النتائج المتحصل عليهاعلى باقي دول القارة التي تعرف أزمات من شأنها أن تؤدي إلى تدخلات عسكرية فرنسية. ذلك أن منهج دراسة الحالة في العلوم الإنسانية عموما لا يمنح قابلية تعميم النتائج بداع تفرد كل ظاهرة عن غيرها من الظواهر والتشابه في بعض جوانبها.

ثانيا: المنهج التاريخي: حيث نحاول من خلاله فهم السياقات التي جاءت فيها التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا منذ إستقلال دول القارة، واستخلاص الدروس ثم محاولة تطبيقها على الحالات المذكورة، وذلك بالتعمق في الرهانات الدوافع الحقيقة وراء هذا السلوك السياسي. والمعروف في العلوم السياسة أن الحقائق لا تعرف إلا بعد مرور فترات طويلة، وعدم العودة إلى التاريخ سيجعل البحث سطحي وخال من الشك العلمي.

ثالثا: تقنية تحليل المضمون، تحتاج الدراسة إلى هذه التقنية فيما يتعلق بالنصوص الرسمية الصادرة عن مؤسسات صناعة القرار الفرنسي. وسنحاول من خلال هذه التقنية دراسة تلك النصوص بتعمق وفي إطار السياقات التي حدثت فيها التدخلات العسكرية في كل من كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى.

---

[1] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي – المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات*** (الجزائر: دار المطبوعات الجامعية، 1997) ص ص. 86-88.

6- خطة الدراسة

تشمل الدراسة أربعة فصول. سيتناول الفصل الأول السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه افريقية، أما الفصل الثاني سيخصص لدراسة سياقات الأزمات في كل من كوت ديفوار، مالي وإفريقيا الوسطى ، في حين سيتطرق الفصل الثالث إلى أهداف ورهانات التدخلات العسكرية الفرنسية في هذه الدول وسيتناول الفصل الأخير إلى تداعيات هذه التدخلات.

II- الإطار المفهومي والنظري:

1- تحديد المفاهيم:

أ -السياسة الخارجية:

حسب "كرستوفر هيل Christopher Hill "إن السياسة الخارجية، هي "العلاقات الرسمية الموجهة نحو الخارج الّتي يقودها فاعل مستقل"، إذ أن الدولة هي الفاعل الوحيد المصمم للسياسة الخارجية والضامن لتحقيقها ؛ كما أنها وظيفة تنفرد بها الدولة القومية من أجـل تحقيق مصلحتها الوطنّية المصممة داخليا، والّتي تعتبر محرك ومرجعية كل القرارات الموجهة نحو المستوى الخارجي ؛

وقد عرف "داريو باتيستيلا" Dario Batistella، السياسة الخارجية على أنها الأداة الّتي تحاول الدولة من خلالها تشكيل فضاءها السياسي الدولي، بهدف الحفاظ على الظروف الّدولّية الملائمة لها وتغيير تلك غير الملائمة؛ فهي مجموعة المواقف والنشاطات والسلوكيات الّتي تتخذها الدول راميةً إلى الدفاع عن مصالحها الوطنّية في المحيط الخارجي؛

كما عرفها "جيمس روزنو" James Rosenau بمجموعة المخططات وترتيبات الفعل الدولي، وهي

مخططات والتزامات تتطور في خضم توجهات السياسة الخارجية للدولة، الّتي يقع على عاتقها تحمل مسؤولية التزاماتها وعلاقاتها مع غيرها من الدول. فهي بالأساس عملية واعية تحاول الدولة عبرها التأثير على بيئتها الخارجية أو التأقلم معها.

وفقاً لهذا المنطلق، تعتبر السياسة الخارجية أداةُ لتجسيد جملة العلاقات القائمة بين منظومة العلاقات الدّولّية والوحدات السيدة المكونة لها، وقراراتها هي أداة الربط بين المجتمعات الوطنّية وفضائها الخارجي، في نفس الوقت، هي أداة لإعادة هيكلة هذا الفضاء المكون من منظومة العلاقات الّدولّية. ومن تَمفعملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول تتبوأ مكانة بالغة الأهمية في جميع المحاولات التحليلية الّتي قُدمت لوصف او تفسير السياسة الخارجية. ولعل هذه الأهمية تبرز أكثر عند فهمها كاستراتيجية متبعة من قبل صانع القرار –سواء كان شخصاً واحداً، جماعةً أو ائتلافاً - لتحديد البدائل المتاحة لاعتراض مشكلة أو موقف معين من الضروري الحسم فيه .

ومن ثم فإن السياسة الخارجية في تعريفها الهيكلي هي الإطار الّذي تعبر فيه الدول عن مصالحها الوطنّية وتحاول من خلاله حمايتها في محيطها الخارجي، حيث تضم مجموعة التحاليل والقرارات الّتي تتخذها الدول في شكل مواقف و/أو نشاطات تجاه غيرها من الدول. كما تنظم السياسة الخارجية تفاعل الدول مع بعضها البعض، وعلاقتها بمنظومة العلاقات الّدولّية الّتي تنتمي اليها.

ب- التفرقة بين مستويي الأزمة والنزاع:

وللتعرف على حقيقة ما عاشته ومازالت تعيشه كل من كوت ديفوار،مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجب التفرقة بين مستويي الأزمة والنزاع.

يعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم شائعة الاستعمال في كافة مجالات الحياة، هذا ما أدى إلى

صعوبة وضع تعريف شامل لها. وهو ما عبر عنه "شارلز ماكليلند" Charles McLelland بالقول: *"يصعب أو يتعذر وضع تعريف شمولي لمعنى الأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات الّتي نشرت خلال الأعوام الماضية حول مدلول الأزمة والّتي حاولت معالجة هذا المدلول من مختلف زواياه دون جدوى".*[1]

إن الأزمة لغة تشمل على أكثر من معنى فهي وفقا لتعريف "مختار الصحاح": الشدة والضيق، والفعل منها أَزَّم بمعنى اِشتدَ الأمر وضاق[2]. أما عن أصل الكلمة فتشير الدراسات الأنجلوسكسونية إلى أن مصطلح الأزمة يعود إلى جذورٍ إغريقيةٍ، تُشتق فيها كلمة الأزمة من كلمة (Krino) والّتي تعني وسائل الإدارة و/أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم. إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق[3]. وَيِدُ مصطلحُ الأَزمة في اللغة الصينية، جامعا بين معنيين تشملهما كلمة (wetji) أي الخطر (wet) وفرصة درئه (ji).[4]

مما لا شك فيه، أنّ الاختلاف حول تحديد معنى الأزمة نابع من اختلاف المستويات الّتي تحدث فيها الأخيرة. إذ يستخدم مصطلح الأزمة بشكل واسع في عديد المسائل (أزمة اقتصادية، نقدية، غذائية...). في حين أن البعض منها لا يمكن حلها أو احتواءها والسيطرة عليها بما يعني أنها تتحول إلى مستوى أعلى (نزاع).[5]

---

[1] محمد جاد الله، ***إدارة الأزمات*** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 35.

[2] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ***مختار الصحاح***، "مادة الأزمة" (بيروت: دار الكتاب العربي، 1986)، ص. 6.

[3] سامي الصمادي، ***إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان*** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001)، ص. 13.

[4] وليد محمد سعيد الأعظمي، "الأزمة الدولية،" ***مجلة العلوم السياسة***، ع. 03 (تشرين الثاني 1998)، ص ص. 28-39.

[5] فاضل زكي محمد، "الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات،" ***مجلة أم المعارك***، ع. 8-9 (1996)، ص 41-53.

أما الأزمة الدّولّية باعتبارها مصطلحا سياسيا، فقد كانت محل اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدّولّية؛ والدّذين حاولوا وضع تعريف محدد وواضح لها. ولكن اختلاف الرؤى الفكرية للباحثين أدى إلى تعدد التعاريف الموضوعة للمصطلح. إذ انقسم الباحثون في هذا الصدد إلى ثلاث مدارس فكرية، تقدم الأولى تعريفا نسقيا، وتعتمد الثانية على مقاربة صناعة القرار، بيد أن الأخيرة تحاول التوفيق بين المنهجين السابقين. وللتلخيص فالمدرسة التوفيقية تقر بوجود أربعة ظروف لقيام الأزمة، حددها "مايكل بريتشر" Michel Brecher فيما يلي:[1]

1- تهديد القيم والمصالح العليا؛

2- تغيير في البيئة الداخلية والخارجية؛

3- احتمال استخدام العنف والقوة العسكرية؛

4- ضيق الوقت ومحدوديته عند الاستجابة.

تجدر الإشارة بالنسبة لمظاهر الأزمة أنها ترتبط عند حدوثها بمجموعة من العناصر الّتي تميزها عن غيرها من الحالات. وقد اتفقت الآراء على أن مظاهر الأزمة البارزة ثلاث:[2]

1- تهديد المصالح والقيم العليا؛

2- المفاجئة؛

3- ضيق الوقت المتاح للمفاجئة.

في حين أن أسباب الأزمة، قد تكون جيوسياسية، اقتصادية، سياسية، ومفتعلة؛ أي على الشكل

---

[1]Michael Brecher, “Toward a Theory of International Crisis Behavior: A Preliminary Report,” ***International Studies Quarterly***, vol. 21, no. 1 (Marsh 1977), pp. 39-74.

[2]Brecher, ***op. cit.***, p. 39-74.

التالي: [1]

- الأسباب الجيوسياسية: نزاع حدودي خاصة في أفريقيا بسبب مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ورفض بعض الدول للترسيم الاستعماري للحدود.
- الأسباب الاقتصادية: التمسك بالأهداف والمصالح الاقتصادية والّتي تعتبر في عصرنا من المصالح العليا الّتي لا يمكن المساومة فيه والتفاوض حولها.
- الأسباب السّياسّية: الّتي تشير إلى رفض التدخل في الشؤون الداخلية من قبل دولة أخرى أو مجموعة دول عن طريق نشر أيديولوجية أو قيم مغايرة لقيم الدولة المعنية.
- الأسباب المفتعلة: أي افتعال الأزمة للحفاظ على وضع داخلي أو إقليمي معين أو تغييره، وقد يكون الهدف هو تحقيق مصالح استراتيجية مع دولة المستهدفة في الأزمة المفتعلة.

قد تكون للأزمة أسباب إنسانية كذلك مرتبطة بحقوق الأقليات المضطهدة والعنف ضد جماعات بعينه أو شعب بأسره. وقد تكون هذه الأسباب الإنسانّية مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية الّتي تعيشها الأفراد والجماعات. إلا أن الأسباب الإنسانّية للأزمة غالباً ما تكون مرتبطة بأسباب أخرى مثل سبق ذكره. وهو الحال بالنسبة لمالي، حيث مثلت أزمة 2012 وضعية إنسانية حرجة، مرتبطة بظروف سياسية واقتصادية داخلية؛ وظروف أمنية إقليمية.

- مفهوم النزاع:

[1] حامد الحدراوي، "أسباب نشوء الأزمات وإدارتها – دراسة استطلاعية لآراء عينة أعضاء مجلس النواب العراقي-،" ***مجلة الكوفة***، عدد 5 (2010)، ص ص. 192-214.

يعد مفهوم النزاع من المفاهيم المعقدة الّتي عرفتها أدبيات العلاقات الدّولّية على المستوى التنظيري والممارساتي. ومرد هذا التعقيد الأسباب الآتية:[1]

- من حيث التطور: عرفت طبيعة النزاعات الدّولّية تطورات تاريخية كثيرة، حيث تعاقب عديد أجيال النزاعات لكل منها خاصيته وميزاته؛
- من حيث الأطراف: تغيرت سواء من ناحية أطراف النزاع أو الأطراف المتدخلة لحله. فالدول لم تعد الأطراف الوحيدة فيها (الأمر بالنسبة لمالي). وحلها لم يعد مقتصرا على الدول عبر سياسة القوة أو الدبلوماسية؛
- من حيث أساليب فضها: إن ظهور المتدخلين الجدد في فض النزاعات الدّولّية أدى إلى تكريس أنماط ومناهج جديدة، غير تلك الّتي كرستها سياسة القوة والدبلوماسية.

فقد توصل "نيال فرجسون" Niall Ferguson إلى أن النزاع الدولي يبدأ عند ما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى ان بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأولى الّتي بدأت بالمبادرة بالفعل وعليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت[2].

كما يعرف النزاع بأنه تعارض وتصادم بين اتجاهات أو عدم توافق في المصطلح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بها مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. ويرى "روبرت نورث" Robert North أن النزاع بين الدول من سياسات دفاعية وأفعال وتحركات لحماية أمنها السياسي والاقتصادي،

---

[1]Dario Battistella, ***Paix et Guerres au XXI^{e} Siècle*** (Paris : éditions des Sciences Humaines, 2011), pp. 25-31.

[2] Niall Ferguson, ***The War of the World: Twentieth-Century Conflict and the Descent of the West*** (New York: Penguin Books, 2007), p. 30.

تفهمه الدول الأخرى على أنه تهديدا لأمنها، وكرد فعل منها تقوم هي الأخرى باتخاذ إجراءات مماثلة لحماية أمنها وهو ما يثير حفيظة الدول الأولى فتتخذ تدابير وقائية إضافية وترد الثانية عليها بالمثل وهكذا في سلسلة من الفعل ورد الفعل ونتيجة لذلك يحدث النزاع بالرغم من أن كل دولة حاولت تجنبه[1].

وعليه يمكن القول بأن النزاع أو الصراع هو تنازع الإدارات الوطنّية وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى تعارض الأحداث والمواقف ويؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق.[2]

وقد ميز "جون بورتن" John Burton بين حل النزاع وإدارته وتسويته؛ فإدارته تتم من خلال اختيار مهارات لحل الخصام وبإمكانه حصر النزاع أو الحد منه، أما التسوية فهي من خلال طرق ديكتاتورية وقانونية ويمكن أن يفرض من خلال النخب. أما حل النزاع يعني إنهاء النزاع من خلال طرق تحليلية الّتي تؤدي إلى أصل وجذور المشكل وحل النزاع هو في نظر الأطراف المشتركة والمتورطة هو حل دائم للمشكلة[3].

أما"جيمس ستيورت" James G. Stewart فيرى أن إدارة النزاع تركز نمطيا على المظاهر المادية والمسلحة للنزاع، خاصة لإنهاء الاقتتال ومدى انتشار النزاع وأن النزاع يكون أكثر طموحا عندما يتوقع أن الأطراف تبحث عن طريق للعيش مع النزاع أو تذويبه. فمنطق إدارة النزاع هو ضيق إن تعبير

---

[1] ***Ibid.***, p. 32.

[2] إسماعيل صبري مقلد، ***العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*** (الكويت: منشورات دار السلاسل، ط 4، 1985) ص. 233.

[3] مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، ***تسوية المنازعات الدولية*** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1996)، ص.9.

إدارة النزاع نفسه غير ملائم وهو ربما يتضمن نظريات مثل تحويل النزاع الّتي تذهب بعيدا عن منطق الإدارة، وفي ظل نقص وجود دليل.[1]

ت- التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

يعرف التدخل في الشؤون الداخلية للدول أنه تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة إستبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغيرها، ومثل هذا التدخل قد يحدث بحق أو بدون حق ولكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية، ولذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة[2]."

ويعد مبدأ عدم التدخل من المبادئ التقليدية الراسخة في القانون الدولي، وقد انبثق عن فكرة السيادة التي ترتب عليها منع أية دولة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى باعتبار أن التدخل يعد انتهاكاً لسيادتها ويعرض النظام الدولي للخطر. وأن التزام الدول باحترام حقوق بعضها البعض يفرض عليها واجب عدم التدخل في الشؤون الخاصة بغيرها ،وقد جعل بعض الفقهاء من مبدأ عدم التدخل مبدأ مطلقاً إلا إذا كانت الدولة في حال دفاع شرعي، كما أخذت لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة في مشروعها الخاص بحقوق وواجبات الدول عام 1947، بهذا الرأي عندما نصت المادة (3) على أنه(يجب الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى).[3]

---

[1] James G. Stewart, "Towards a Single Definition of Armed Conflict in International Humanitarian Law: A critique Internationalized Armed Conflict," ***International Review of Red Cross***, vol. 85, no. 850 (June 2003), pp. 313-350.

[2]مفيد محمدشهاب، القانون الدولي العام، القاهرة :دار النهضة العربية، ط2 1985، ص 279

[3]على صادق أبو هيف:القانون الدولي العام. الإسكندرية، منشأة المعارف،1981، ص210-211 .

وإزاء ما تكشف عنه الحياة الدولية من زيادة التداخل بين مصالح الدول المختلفة، وما تبع ذلك من عدم إمكانية مراعاة مبدأ عدم التدخل بصفة مطلقة واضطرار الدول في بعض الأحيان إلى الخروج عنه لصيانة مصالحها الخاصة أو المصالح العامة للجماعة الدولية، اضطر الفقهاء إلى اعتبار التدخل عملاً غير مشروع في الأصل مع التسليم بأن هناك حالات يجوز فيها التدخل على سبيل الاستثناء إذا وجدت أسباب مشروعة تبرر ذلك.[1]

وبذلك تبني الفقه الدولي مبدأ عدم التدخل كأساس للتفاعلات الدولية، فهذا المبدأ يقيد سلوك الدولة ويمنع ارتكابها لسلوك يشكل اعتداء على سيادة دولة أخرى، فعدم التدخل هو الحالة المعبرة عن ظروف عدم المساس بالوحدة الترابية واستقلال دولة أخرى. بذلك يوفر هذا المبدأ الاستقرار للنظام الدولي، يحمي أمن وسلام الدول ومصالحها الوطنية. بالرغم من أن فكرة عدم التدخل ترجع إلى فقه المدرستين الطبيعية والواقعية خلال القرنين السابع والثامن عشر فإنها لم تصبح قاعدة قانونية ملزمة دولياً في القرن العشرين، عندما توصلت دول أمريكا اللاتينية في مؤتمر (مونتيفيديو Montevideo) عام 1973 إلى تبني اتفاقية خاصة بحقوق وواجبات الدول نصت المادة (8) منها على أنه لا يحق لأية دولة التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى، كما شكل مبدأ عدم التدخل المحور المركزي الذي قامت حوله منظمة الدول الأمريكية حيث تضمنت المادة (7) من ميثاقها (أنه لا ينبغي التعدي على حرمة الوحدة الترابية لدولة عضو، ولا يمكن اخضاع أية دولة ولو مؤقتاً لاحتلال عسكري أو لأي شكل من أشكال الأعمال القمعية من طرف دولة أخرى، مهما كانت الأسباب والظروف، باستثناء التدخل الجماعي لدول المنظمة في أزمة داخلية أو حرب أهلية عندما تؤثر حالة الفوضى هذه فى السلم والأمن على

---

[1] المصدر نفسه ، ص212.

المستويين الإقليمي والعالمي).[1]

وأصبح مبدأ عدم التدخل عنصراً قانونياً هاماً في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 وبعد صدور عدد من القرارات عنها في هذا الشأن، فقد أقرت المادة (1/2) صراحة بمبدأ المساواة القانونية بين الدول الأعضاء بقولها (تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها) وقد أقر مؤتمر سان فرانسيسكو تفسير عبارة المساواة في السيادة بأنها تشمل العناصر التالية: الدول متساوية قانونياً بحيث تتمتع كل دولة بالحقوق التى تتضمنها السيادة الكاملة، كما أن شخصية الدولة مصونة وكذلك سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، ويلاحظ على أن هذه المساواة تعنى أن الدول متساوية أمام القانون الدولي وتطبق عليها قاعدة قانونية واحدة، ولا تعني أنها متساوية في مركزها الداخلي في الهيئة الدولية ، لأن الميثاق منح بعض الدول العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحق النقض.[2]

وبالرغم من عدم إدراج مبدأ عدم التدخل صراحة في الميثاق فإن هناك عددا من الإشارات إليه، فالمادة (4/2) التي تنص على أن (يمنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة) فسرت بأن على الدولة ألاّ تحدث تعديلاً على الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية للدول الأخرى. كما أن المادة (7/2) التي تنص على (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذا لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع) ويلاحظ على هذا المبدأ أنه قصد أن يكون عاماً يسري على جميع وجوه

[1] عبدالهادي عباس:"سيادة الدولة"، مجلة المعرفة، دمشق، وزارة الثقافة،السنة 36، العدد ،402آذار 1997، ص57-58.

[2] بطرس غالي: التنظيم الدولي: المدخل لدراسة التنظيم الدولي. القاهرة، المطبعة العربية،1959، ص327 .

نشاط الأمم المتحدة وسائر فروعها وبذلك يقيد من تدخل الهيئة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء حتى لا تصبح هذه الهيئة دولة عالمية أو كيانا يعمل لصالح مجموعة من الأعضاء .[1]

وقد حاولت الدول الضعيفة استغلال هذا المبدأ ،لتحوله إلى قاعدة قانونية دولية مطلقة من خلال إصدار الجمعية العامة عددا من الإعلانات منها:إعلان عدم جواز التداخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها رقم(2131) لعام 1965، وقد نصت الفقرة الأولى منه على (أن الجمعية العامة إذ تدرك أن المراعاة التامة لمبدأ عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى، هي ضرورة لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة، تعلن رسمياً أنه ليس لأي دولة حق التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى، ويشجب بالتالي كل تدخل مسلح أو غير مسلح أو أي تهديد يستهدف شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية).[2]

كما أصدرت الجمعية العامة إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة رقم (2625) لعام 1970 الذي تضمن مبدأ خاصاً بواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية للدولة الذي نص على أن (ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأية دولة أخرى، ولذلك فالتدخل بكافة أشكاله والذي يستهدف شخصية دولة وعناصرها يمثل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا يجوز لأية دولة استخدام التدابير السياسية أو الاقتصادية أو أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية أو للحصول منها على أية مزايا...ولكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية دون أي تدخل من جانب دولة

[1] مارسيل ميرل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية. دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986،ص64-65.

[2] لجمعية العامة، الوثائق الرسمية للدورة العشرين 21أيلول –22كانون أول 1965 نيويورك، الأمم المتحدة،1967، ص32.

أخرى.[1]

وأصدرت الجمعية العامة إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية بجميع أنواعه رقم (103/36) لعام 1981، وقد تضمن هذا الإعلان تفاصيل مبدأ عدم التدخل، فحدد حقوق الدول في السيادة والاستقلال وحرية اختيار نظامها السياسي والاجتماعي بالإضافة إلى حقها في تملك المعلومات بحرية، ثم في القسم الثاني حدد الإعلان واجبات الدول في الامتناع عن جميع أشكال التدخل التي تهدد حقوقها السابقة. وقد اعتبر الإعلان في المادة (2/ل) أن على الدول واجبا في الامتناع عن استغلال وتشويه قضايا حقوق الإنسان كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لممارسة الضغط عليها أو لخلق الفوضى، وعدم الثقة داخل الدولة أو فيما بين مجموعات الدول، وفي نفس الوقت اعتبرت المادة (3/ب) أن من حق الدول وواجبها أن تدعم حق المصير والاستقلال للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو النظم العنصرية فضلاً عن حق هذه الشعوب في خوض كفاح مسلح وسياسي لتحقيق هذه الغاية وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق، كما اعتبرت المادة (3/ج) أن من حق الدول وواجبها مراعاة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها والدفاع عنها والعمل للقضاء على الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الدول والشعوب وبوجه خاص العمل للقضاء على الفصل العنصري وجميع أشكال التّميز العنصري.[2]

ورغم أن مبدأ عدم التدخل يشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية، فإن الممارسات الدولية تكشف عن عدم تقيد الدولة في سياستها الخارجية، فهي تبرر التدخل إذا اتفق مع مصالحها الدولية، وتستنكره إذا لم يكن لها فيه مصلحة، وبذلك تعرض هذا المبدأ للاهتزاز، وإذا كانت الدول الاشتراكية

---

[1] الجمعية العامة، الوثائق الرسمية للدورة الخامسة والعشرين 15أيلول –7كانون الأول 1970نيويورك، الأمم المتحدة، 1972، ص317-318.

[2] الجمعية العامة، الوثائق الرسمية للدورة السادسة والثلاثون 15أيلول – 18كانون الأول 1970 نيويورك، الأمم المتحدة، 1983، ص103-105.

والنامية قد تمسكت بمبدأ عدم التدخل باعتباره مبدأ عاماً وجامداً يشمل جميع الدول بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي القائم فيها، وأنه لا يقبل أية استثناء حتى لو كان الأمر متعلقا بحماية حقوق الإنسان، باعتبار أي سلوك دولي لايلتزم بهذا المبدأ يعنى توجيه مسار معين للدولة المعنية وفرض أسلوب محدد عليها، هو مايعد انتهاكاً لسيادتها. فإن الدول الغربية تمسكت بالتفسير المرن لمبدأ عدم التدخل، باعتبار أن للدول والمنظمات الدولية الحق في حماية حقوق الإنسان في أية دولة أخرى، لأنها تهم الإنسانية جمعاء وتفرض واجباً على الدول بحمايتها بغض النظر عن النظام القانوني الذي ينتمي إليه الإنسان بجنسيته. عليه لا يجوز أن تصطدم حقوق الإنسان بمبدأ السيادة،لأنه لا يمكن إعمال مبدأ السيادة إلا إذا كان المتدخل أجنبياً، لأنه لايعد اهتمام أي فرد من أي دولة بانتهاك حقوق الإنسان في أي دولة أخرى أجنبية باعتبار أن فكرة حقوق نفسها تنادي بوحدة الإنسانية بصرف النظر عن الاختلافات الدينية أوالعنصرية، فالإنسانية وحدة تشمل أفراداً لهم نفس الحقوق، وبالتالي على كل عضو فيها واجب احترام هذه الحقوق والعمل على فرض احترامها وحمايتها.[1]

إن مبدأ عدم تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، شرط أساسي لتحقيق السلام الدولي كما أنه ضمان يقدم الحماية للدول الصغيرة من السياسات الإمبريالية للقوى الكبرى حيث يضمن حرية الضعيف في وجه القوى ،ويحقق الاستقلال الذي هو المضمون الثابت للسيادة .وهكذا يتوخى مبدأ عدم التدخل ، ضمان حرية الدول، في أن تتبع السبيل الأكثر نجاعة لمصالحها الوطنية ويضمن تحريم اللجوء إلى التدابير الإكراهية ضد إرادة الدولة، ويصبح لهذا المبدأ وظيفة اجتماعية سياسية هي تحقيق الحرية

[1] ماهر عبدالهادي: حقوق الإنسان: قيمتها القانونية وأثرها فى بعض فروع القانون الوضعي. القاهرة، دار النهضة العربية، 1984 ص112-116.

للشعوب والحفاظ على السلام الدولي.[1]

ولذلك يقدس القانون الدولي ومواثيق المنظمات الدولية مبدأي سيادة الدولة وعدم التدخل، لأن سلطة الإلزام لهذه الهيئات الدولية ضعيفة، فالدول غير مستعدة لقبول تشريعات ملزمة لها وذلك لتفاوت علاقات القوة بينها على المستوى العالمي، الأمر الذي يعني أن القاعدة القانونية الدولية تفرض بالقوة من قبل الدول العظمى،سواء تبنتها عن طريق العرف أو الاتفاقيات الدولية أو عن طريق فرض القرارات تبعاً للفصل السابع من الميثاق.[2]

ومع تطور العلاقات الدولية تطور مضمون مبدأ عدم التدخل، وانعكست عليه التغيرات التي أصابت مفهوم السيادة، الأمر الذي أحدث تحولاً في تفسيره من الناحية الجامدة إلى الناحية المرنة وهو ما أثر فى جدلية العلاقة بين الاختصاص الداخلي والدولي.

2- الإطار النظري للدراسة

أ- نظرية الدور:

عرف "شارل فرانسوا دوران" Charles François Doran الدور الوطنّي على أنه يتضمن بصفة رسمية "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة"[3] كما يشمل الدور الوطنّي أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الّذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار.

---

[1] عمر إسماعيل سعد الله: حقوق الإنسان وحقوق الشعوب: العلاقة والمستجدات القانونية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص39-41 .

[2] جوزيف ناي:المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ: ترجمة أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة،1997، ص198

[3] Charles François Doran, ***System in Crisis*** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991),
p. 30.

فالدور الوطنّي يرتبط بسياق صناعة القرارات السّياسّية الخارجية للدولة المعنية.[1]

حيث تقتضي نظرية الدور، حسب "هولستي" و"ستيفن والكر" Stephen Walker، في تحليل السياسة الخارجية، الإجابة على التساؤلات التالية: (*)

- ما هي مصادر تصورات وإدراكات صناع القرار السياسي الخارجي حول أدوارهم الوطنّية في الفضاء الدولي؟
- ما هي طبيعة الظروف الّتي نشأ وتكون فيها إدراك صانع القرار حول الأدوار الوطنّية الّتي يتوجب على دولته تبنيها؟
- ما هي العناصر المحددة لسلوكيات ونشاطات الدولة في الفضاء الخارجي الّتي تنشط فيه؟
- ما مدى توافق اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدولة المعلن عنها والسياسة المنفذة والمتبعة من قبل الدولة خارجيا؟

بهذا تكتسب نظرية الدول أهمية بالغة في تحليل السياسة الخارجية للدول، ذلك أن مفهوم الدور مفهوم سيكولوجي يتعلق بالمنظومة الادراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية.[2] وهذا ما ينطبق على صناعة السياسة الخارجية في دولة مثل الجزائر ضمن سياقها الأفريقي الّتي تلعب فيه دورا هاما منذ

---

[1] جيوفر روبرت، أليستر إدوارد، ***المعجم الحديث للتحليل السياسي***، تر: عبد الحليم الجبلي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999) ص. 399.

[*] يتفق الباحثان حول النقاط المذكورة أعلاه؛ ينظر:

K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," ***International Studies Quarterly***, vol. 14, no. 3 (September 1970), pp. 233-309.

Stephen G. Walker, "The Correspondence between Foreign Policy and Behavior: Insights from Role Theory and Exchange Theory," ***Behavioral Science***, vol. 26, no. 3 (July 1981), 272-280.

[2] بهجت قرني، علّي الدين هلال، ***السياسات الخارجية للدول العربية*** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص. 30.

الاستقلال.[1] ويوضح هذا الشكل مجموعة المفاهيم الّتي تحدد أداء الدور الوطنّي، حيث يتوجب النظر إلى كل هاته المفاهيم كمراحل يتشكل فيها الدور الوطنّي. وفقا لهذا الطرح، تقتضي نظرية الدور توضيح جملة الأدوار الّتي تتبناها الدولة في الفضاء الخارجي. والّتي يرتبط البعض منها بالشؤون الداخلية[2] كدور المستقل النشيط، صانع التنمية الداخلية ودور الحامي للسيادة.

شكل رقم (01): نظرية الدور ومصادر السلوك الانساني

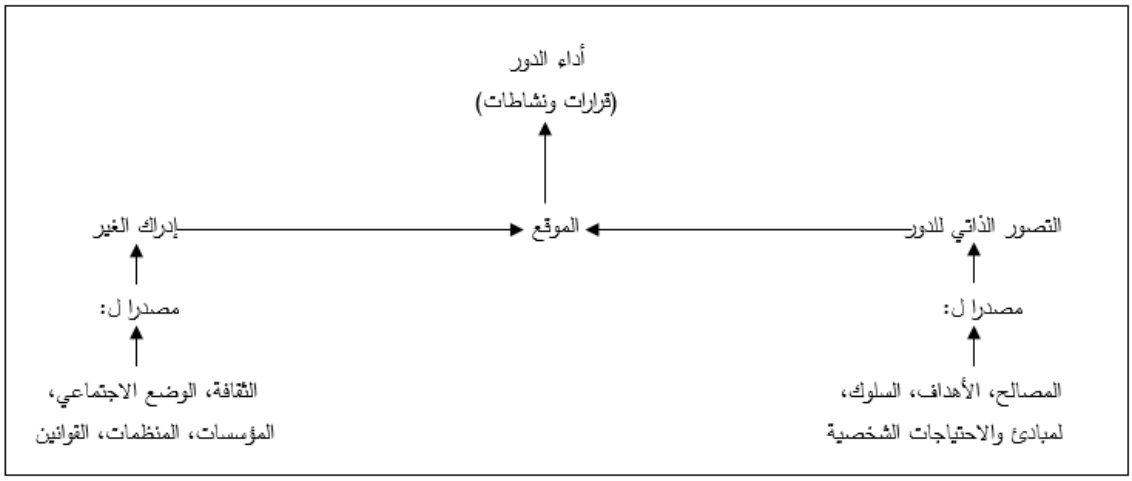

المصدر:.Stephan Walker, *Op.cit.*, pp. 4-5

في حين يرتبط البعض الآخر من الدول بالجانب المبدئي في السياسة الخارجية كمعادة الاستعمار وتأييد الحركات التحررية، الوساطة، صناعة السلام، المساعدة على التنمية والموازنة الدّولّية. أما الصنف الثالث من الأدوار الّتي قد تتبناها الدولة فمرتبط بتواجدها الإقليمي وثقلها فيه. كالقائد

[1]Stephan G. Walker, ***Role Theory and Foreign Policy Analysis*** (Durham: Duke University Press, 1987), p. 3.

[2]Bertrand Badie, Marie Claude Smouts, ***Le retournement du Monde, Sociologie de la Scène Internationale*** (Paris: Presses de la Fondation nationale des Sciences Politiques, 1992), p. 25.

الإقليمي، الحليف المخلص، المدافع الإقليمي وقائد التكامل الإقليمي.[1]

ب- مدخل المصلحة الوطنية:

هو مفهوم واقعي تكرس في الزمن الوستفالي , وارتبط بنشوء الدولة الحديثة ويحمل المفهوم تعاريف عديدة امتزجت بمفاهيم أخرى كالقوة والأهداف الوطنية,حيث نجدأن المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة ترمز إلى البحث عن القوة بما يضمن البقاء ,فتضارب المصالح القومية للدول يعبر عن الصراع على القوة , والقوة هي القدرة على ضمان مصالح الدولة ولوفي حدها الأدنى المتمثل في الوحدة الإقليمية والاستقلال والبقاء كما يربوولفرز , وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية فالبقاء يعني وحدة أراضي الدولة مؤسسها السياسية وثقافتها الوطنية.

ت- نظرية التبعية

لقد ظهر مفهوم التبعية في فترة الستينيات وبعد انقضاء فترة الاستعمار التقليدي، حيث ترى هذه النظرية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها وأنظمتها بمعزل عن المتغيرات الدولية، وللتبعية أشكال مختلفة ومنها الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وغيرها. وقد ظهرت مفاهيم عديدة رافقت مفهوم التبعية ومنها: السوق العالمية والعولمة، الشركات متعددة الجنسيات، النظام الدولي وغيرها، وكان ذلك ممهداً لظهور نظام عالمي جديد أرغمت دول العالم الثالث على دخوله، وقد أدى دخولها إلى اندماجها بالنظام الرأسمالي الدولي الذي افقدها هويتها الوطنية وربط اقتصادها وثقافتها وسياسيتها

[1] Sofiane Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in the Third World Countries," ***African Journal of Political Science and International Relations*** (Online), vol. 3, no. 10 (October 2009), pp. 423-432, Available from: http://www.academicjournals.org/article/article1381823728_Sekhri.pdf (October 18th, 2014)

بالسياسات العالمية للدول الكبرى مثل:الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، وقد مهد ذلك إلى فقدان تلك الدولة لسيادتها لصالح تلك القوى الدولية، وبقيت هذه الدول تعيش وهم البعد الدولي للتنمية وغفلت أن تخلفها وتراجعها يفيد تطور وتنمية الدول المركزية القوية[1]، ويوظف مصطلح التبعية ايضاً في "وصف أفراد أو حركات اعترضت فكرياً أو سياسياً على الواقع المفروض قسرا وقدمت (كبديل لهذا الواقع) فكراً أو برامجاً طبق في الخارج وحقق أهدافه المرجوة هناك"[2].

ومن ابرز المفكرين الذي تحدثوا حول التبعية "فلاديمير لينين" حيث قام لينين بصياغة نظريته الاقتصادية حول الاستعمار، والتي تحدث فيها عن أن التفاعل بين الرأسمالية الصناعية ورأسمالية البنوك سيولد فائضاً في راس المال، وسوف يتجه هذا الفائض نحو البلدان الأقل نمواً لتحقيق معدلات أرباح اكثر ارتفاعاً للدول الرأسمالية، وسيولد هذا التدفق تقسيماً جديدا للعالم بين دول الشمال القوية المتطورة ودول الجنوب الضعيفة المتخلفة التابعة، وقد اطلق لينين على هذه المرحلة مفهوم "الإمبريالية"[3] أعلى مراحل الرأسمالية، وأطلق لينين مفهوم "الكومبرادور"[4] على النخبة التي تعمل وكيلة للشركات الاجنبية وتعمل على حفظ مصالحها في دول العالم الثالث [5] .

---

[1].بادي، برتران،1996، الدولة المستوردة "تغريب النظام السياسي"، ترجمة لطيف فرج،ط1، دار العالم الثالث، القاهرة، ص13-14 .

[2].هادي، علاء، ما التبعية السياسية؟، جريدة الصباح،العراق، 26 مارس 2007، الرابط:
http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati%2815%29/348.htm .

[3].الامبريالية:حركة توسعية استعماريه تزعمتها الدول الأوربية خلال القرن 19 وسعت إلى توفير الأسواق الخارجية لتصريف الفائض الديمغرافي والصناعي وجلب المواد الأولية لتحقيق المزيد من الأرباح .

[4]الكومبرادور: تسمية مأخوذة من البرتغالية وتعني الوكيل التجاري، وتتكون من وكلاء الشركات الاجنبية حيث تعمل على تخريب الصناعات المحلية عبر خنقها بتدفق الصناعات الاجنبية وبأسعار منخفضة، ويقترن وجودها بوجود انظمة حكم تابعة تسهل دورها مما يخلق نوعاً من التحالف الطبقي بينها وبين الطبقة الحاكمة.

[5].المصدر السابق، ص15.

الفصل الأول:السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه إفريقيا

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التى استطاعت فى النصف الأول من التسعينات أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الأفريقية السابقة، بل ربما كانت الدولة الأولى فى هذا المجال، إذا ما قورنت بالدولة الاستعمارية الأخرى، مثل بريطانيا وإيطاليا والبرتغال تمكنت فرنسا من بلوغ هذه المرتبة المتميزة فى علاقاتها الأفريقية، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها فى بعض الدول الأفريقية فى المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامة، تهدف إلى الإبقاء على دورها المؤثر فى السياسة العالمية، لاسيما فى ظل الحرب الباردة بين العملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى السابق غير أن المتتبع للسياسة الفرنسية الأفريقية، يلاحظ أن ثمة تطورات جدت فى التسعينات وتهدد صلابة النفوذ الفرنسى فى القارة، ولهذه التطورات أسباب عديدة بعضها جاء نتيجة للمتغيرات الدولية، وبخاصة انتهاء حقبة الحرب الباردة وسيادة النظام العالمى الجديد حيث سيطرة القطب الواحد، وبعضها ترتب على تغيرات فى الظروف المحلية الأفريقية، والبعض الآخر جاء مواكبا لتعديلات جرت على السياسة الداخلية الفرنسية ذاتها وفى إطار المتغيرات الدولية

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية والثقافية

تركزت المصالح الاقتصادية الفرنسية فى القارة الأفريقية فى البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، فإذا علمنا أن فرنسا تعانى نقصا فى هذه الموارد داخل أراضيها، وأنها مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها، لقدرنا قيمة دول الجنوب بالنسبة إليها غير أن فرنسا أدركت بعد الحرب العالمية الثانية، أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ستزداد حدة، وسيكون مجالها الرئيسى هو أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم أصبح المجال الدولى الوحيد الذى يمكن أن يظل مفتوحا أمام النفوذ الفرنسى وبعيدا عن المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الأفريقية. وتظهر إلى جانب مصالح الاقتصادية التي تتبعها

سياسة اقتصادية نشطة، مصالح ثقافية جد مهمة بالنسبة لفرنسا في المنطقة يتم توضيحها فيما يأتي.

المطلب الأول : السياسة الاقتصادية

تمثل التجارة والاقتصاد أكثر المجالات استقطابا للقوى الصاعدة بأفريقيا، وهو ما أثر على المصالح الاقتصادية لفرنسا. وتتنوع تأثيرات هذه المنافسة الجديدة وغير المتوقعة تبعا لمجال النشاط وحجمه، ففي مجال البناء والاتصالات والسيارات تراجعت التجارة الفرنسية إلى حدّ كبير، وتواجه أنشطة المنشآت المدنية ضغوطا كبيرة بسبب المنافسة الصينية وتدني الأسعار، وتبعا لذلك تراجع حجم الصادرات الفرنسية إلى أفريقيا.

وإزاء هذه المعطيات الجديدة بدأ القطاع الخاص في فرنسا بإعادة التنظيم والهيكلة الداخلية في محاولة منه للصمود أمام المنافسة المتزايدة. وقد تَوجت هذه المقاربة بانعقاد القمة الفرنسية الأفريقية في 2011 حول المعايير الاجتماعية والبيئية للتأكيد على التزام الشركات الفرنسية بالجودة على خلاف منافساتها من الصين بالخصوص. ورغم اشتداد المنافسة من أجل النفوذ، وجدت عدة فرص للشراكة بين الشركات الفرنسية والصينية، وأصبحت الصين بدورها من المانحين البارزين للدول الأفريقية، وهو ما وضع فرنسا أمام عدد من التحديات. وفي الغالب تكون المنح الصينية يسيرة ودون شروط مسبقة، وهو ما قوض من مكانة فرنسا كمانح تقليدي ورئيسي في عيون القادة الأفارقة. وتشعر القيادة الفرنسية والغربية على حد السواء بالقلق إزاء النتائج السلبية المحتملة للمنح والمعونات الصينية للدول الأفريقية وتأثيراتها على مجالات الحوكمة والديمقراطية والمعايي الاجتماعية والبيئية . وقد أثار التحدي الصيني والدول الصاعدة الأخرى في أفريقيا ردود أفعال متباينة داخل فرنسا، وحاولت السلطات الفرنسية إقامة قنوات اتصال مع هذه الدول وخاصة الصين لمناقشة المسائل المتعلقة بالقارة بهدف تبادل المواقف والمشاغل في مسعى للفوز بالنفوذ الأوسع هناك. وتعقد لهذا الغرض اجتماعات سنوية بين فرنسا

والصين حيث تسعى فرنسا والمانحين الغربيين الكبار، عبر هذا الحوار، إلى ايجاد السبل الكفيلة باقناع الصين بضرورة تطبيق المعايير الغربية لإيجاد أرضية من الانسجام وربما التكامل الثنائي. وفي فترة حكم ساركوزي دفع دخول منافسين جدد إلى أفريقيا إلى التأكيد على ضرورة اتخاذ سياسة حازمة للدفاع عن مصالح فرنسا الاستراتيجية والاقتصادية وذلك من خلال دعم كبرى الشركات الفرنسية في وجه المنافسة.

تعتمد العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع الدول الإفريقية علي أسس أربعة رئيسية:

أولا: التجارة البينية بين فرنسا وغالبية دول غرب ووسط القارة :

وتبذل فرنسا محاولات دءوبة لاستمرار هذه العلاقات وضمان بقاء مركزها متميزا فيها وبالفعل مازالت فرنسا، في بعض الدول الفرنكوفونية، المستورد الأول لمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة، ورغم ذلك فالإشارة واجبة إلي الانحصار التدريجي لدور فرنسا الاقتصادي في القارة بشكل عام علي مدي السنوات الأخيرة وسنري ذلك تفصيلا في مكانه من البحث

ثانيا: الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا:

فمازالت رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرنكوفونية، ونخص بالذكر كوت ديفوار والجابون ونذكر أيضا اشتراك الخبرة والتكنولوجيا والأموال الفرنسية في إقامة مشروعين ذوي أهمية اقتصادية حيوية بالنسبة للسنغال وموريتانيا، وهما: مشروع استصلاح أراضي نهر السنغال في الجزء الأسفل منه والمشترك بين السنغال وموريتانيا ومالي ومشروع استخراج الحديد في موريتانيا.وكان هذا الإنجاز ثمرة سياسة التعاون الاقتصادي الثلاثي بين فرنسا والدول العربية والدول الإفريقية في الثمانينات وتعتمد فرنسا في مجال تنمية هذه الاستثمارات علي خبرتها القديمة بالسوق

الإفريقية وباحتياجاتها وأذواقها[1] .

ثالثا: منطقة الفرنك الفرنسي:

ترتبط ستة عشر دولة من غرب ووسط إفريقيا بمنطقة الفرنك الفرنسي مما يتيح لتسعين مليون مواطن أفريقي التعامل بالعملة الفرنسية وتعتمد منطقة الفرنك الفرنسي في أدائها علي مبادئ أربعة:[2]

أ . ثبات سعر التحويل بين الفرنك الأفريقي والفرنك الفرنسي وجدير بالملاحظة أن سعر التحويل استمر من 1948 حتى 1994 ثابتا . (الفرنك الفرنسي يساوي خمسين فرنكا إفريقيا) ثم خفضت فرنسا في 12 يناير 1994 سعر الفرنك الأفريقي فأصبح الفرنك الفرنسي يساوي مائة فرنك أفريقي، وذلك لكي تتطابق قيمته الاسمية مع قيمته الفعلية في السوق[3].

ب . تقسيم منطقة الفرنك إلي ثلاث مناطق فرعية، ولكل منطقة بنك مركزي لإصدار العملة: البنك المركزي لدول غرب إفريقيا . BCEAO، والبنك المركزي لجزر القمر والمايوت، وتشارك فرنسا في اتخاذ القرارات المالية في كل مؤسسة من المؤسسات المالية المذكورة

ج . حرية كاملة من التحويل من الفرنك الأفريقي إلي الفرنك الفرنسي، ومن خلاله إلي العملات العالمية الأخرى وهذه ميزة يتمتع بها الفرنك الأفريقي بخلاف أية عملة إفريقية أخري، بالإضافة إلي أن هذا النظام يسمح لدول منطقة الفرنك الفرنسي بالتداول بالعملات الأجنبية الأخرى دون أن يكون لديهم

---

[1]Dagut Jean Luc, « L'Afrique, la France et le Monde dans le Discours Giscardien ,» **Politique Africaine,** (n° 5, Paris: Karthala, 1982), pp 19-26

[2]Cour Marjolaine, « La Zone Franc va . t . elle Survivre a L'Euro ? » **Jeune Afrique**, n°1944, (Paris :1998) pp 20-25

[3] Guillaume F et Geslin, J D, Propos Recueillis avec Pierre Messmer , . (Jeune Afrique, no 1943 (Paris :1998), pp 45-55

بالضرورة فائض منها مقابل هذه الميزة تلزم فرنسا البنوك المركزية الإفريقية بإيداع 65% من أموالها في الخارج في البنك المركزي الفرنسي، وبذلك تضمن فرنسا سيطرتها علي ثلثي أموال منطقة الفرنك الأفريقي، مما يعني سيطرتها علي القدر الأكبر من التجارة البينية بينها وبين الدول الإفريقية، كما تضمن بذلك أن القدر من هذه الأموال الذي سيتسرب إلي التجارة من الدول الصناعية الأخرى سيكون ضئيلا وغير ضار بالمصالح الاقتصادية الفرنسية في القارة الإفريقية.

د . حرية انتقال رؤوس الأموال من الدول الإفريقية إلي فرنسا والعكس وتنسيق خروج هذه الموال إلي خارج فرنسا والدول الإفريقية وتقنينه وتتكون الوحدة النقدية لدول غرب إفريقيا (UMOA) من الدول التالية: مالي، بوركينا فاسو، النيجر، السنغال، غينيا بيساو، كوت ديفوار، توجو، البنين، أما الوحدة النقدية لدول وسط إفريقيا (UMAC) فتتكون من: تشاد، إفريقيا الوسطي الكاميرون، غينيا الاستوائية، الجابون، الكونجو برازافيل، وتتكون المجموعة الثالثة من: جزر القمر، والمايوت[1].

رابعا: المنظمات الاقتصادية الإقليمية في وسط وغرب إفريقيا:

إذا كانت سياسة التعاون الاقتصادي بين فرنسا والدول الإفريقية تخدم مصلحة فرنسا الاقتصادية، فهي في نفس الوقت تكلفها نفقات طائلة لذا رحبت فرنسا بالمنظمات الإقليمية الاقتصادية التي تشكلت في السبعينات والثمانينات وضمت دول غرب ووسط إفريقيا ونضيف هنا إلي جانب الوحدات النقدية السابق ذكرها، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطي (UDEAC) ، ويفيد إنشاء تلك المنظمات الوجود الفرنسي في القارة فمن ناحية، تشترك هذه المنظمات الإقليمية مع فرنسا في تحمل المسئولية المالية، وبالتالي تساعد فرنسا علي تخفيف أعبائها المالية تجاه هذه الدول، ومن ناحية أخري، وبحكم عضوية هذه الدول في منظمة الفرنك الفرنسي، تستمر فرنسا في

[1] Massou Assou, « Vivre en Euro » . CFA , . **Jeune Afrique**, no 1940, (Paris: 1998), P 70

التأثير المباشر علي اقتصاد هذه الدول، وبذلك تكون فرنسا حققت هدفها في تقليل النفقات دون الانتقاص من مصالحها الاقتصاديةفي القارة من ناحية أخري، عندما ساعدت فرنسا في إنشاء تلك المنظمات الإقليمية، كان مقدرا لها أن تستطيع حماية نفسها، وذلك بتوثيق الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيها، مما يحميها ويحمي المصالح الفرنسية معها من محاولات التسلل الخارجية وهي تواجه الآن تحديا صعبا إزاء الهجمة الأمريكية الاقتصادية في كل القارة الإفريقية.

خامسا: شبكة مواصلات كثيفة بين فرنسا وإفريقيا:

أنشأت فرنسا، لتدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية والعسكرية مع إفريقيا شبكة مواصلات واسعة تربط بين الجزاء المختلفة للقارة الإفريقية، وبين هذه الجزاء وفرنسا وتنقسم هذه الشبكة إلي خطين رئيسيين: خط طيران يربط بين الشرق والجنوب، وخط طيران يربط بين الشمال والغرب، ويتفرع هذان الخطان إلي خطوط فرعية عديدة تربط بين الغالبية العظمي لدول القارة، وتعد هذه الشبكة بمثابة البنية الأساسية للسياسة الفرنسية في إفريقيا السياسة الثقافية: تعتبر العلاقات الفرنسية الإفريقية، المجال الذي تفرد فرنسا بالتميز فيه، وذلك بالقياس إلي باقي الدول الغربية، سواء كانت الدول الاستعمارية القديمة أو القوي السياسية العظمي الحديثة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق فهي تغوص بعمق في نسيج المجتمع الذي تتصل به، سواء كان هذا الاتصال في شكل استعمار تقليدي أو كان في شكل تعاون ثقافي فهي تتعامل في هذا المجال بالدرجة الأولي مع الشعوب، ثم تأتي المؤسسات الرسمية لتعطي، إذا لزم الأمر الصبغة القانونية لهذه العلاقات ومن هنا قوة وخطورة العلاقات الثقافية الفرنسية مع الدول الإفريقية، غير أن هذه الميزة أخذت تتراجع في السنوات الأخيرة أمام المنافسة الأنجلوسكسونسية.

المطلب الثاني: السياسة الثقافية

تعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية علي عدة عناصر، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أولا: اللغة المشتركة:

اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا، بالإضافة إلي جيبوتي في الشرق ومدغشقر وجزر القمر في الجنوب الشرقي (22) ويقدر عدد الذين يتحدثون الفرنسية في إفريقيا 11% من سكان القارة أما علي مستوي مؤسسات تلك الدول العلمية والإعلامية، فقد تشترك العربية وبعض اللغات المحلية المكتوبة مع الفرنسية في التداول كالوولف والهوسا والفولا، ولكن الفرنسية تظل الأقوى والأكثر استعمالا، غير أنه لوحظ في السنوات الأخيرة أن الأفارقة الفرنكوفونيين، أو كثيرا منهم علي الأقل، يتجهون إلي التعلم باللغة الإنجليزية، مما يؤدي إلي انكماش انتشار الفرنسية في القارة .

ثانيا: المؤسسات التعليمية:

المدارس الابتدائية والثانوية الفرنسية في الدول الإفريقية، ومنها ما هو تابع للإرساليات الدينية ومنها ما هو مدني وفي الجامعات الإفريقية مازالت العلوم تدرس بالفرنسية ويشرف عليها متخصصون فرنسيون وتحاول الثقافة العربية أن تجد لها مكان رغم هذه الهيمنة الفرنسية شبه الكاملة، وهي تنفذ إلي مناطق التأثير الفرنسي من خلال الدول العربية السابق ذكرها، والدول الإسلامية مثل تشاد والسنغال، عن طريق المدارس والكتاتيب الإسلامية الناطقة بالعربية من ناحية أخري تحرص فرنسا علي توثيق الروابط مع النابهين من الطلاب الأفارقة وذلك بتقديم المنح الدراسية إليهم (تدريب دبلوم، دكتوراه الخ) وإرسالهم في المدن الفرنسية الكبرى وبخاصة باريس كما تحرص أيضا علي إنشاء المؤسسات العلمية المشتركة

مثل اتحاد الجامعات الناطقة بالفرنسية والأجهزة المتخصصة كجهاز التعاون الثقافي والتكنولوجي بل أنها قد اتجهت مؤخرا إلي بناء الجامعات الفرنسية في الخارج ومنها واحدة مازالت في طور التشييد في مصر هنا أيضا يلاحظ تراجع في السنوات الأخيرة في تأثير المؤسسات التعليمية الفرنسية في الدول الإفريقية ففي إطار العولمة تتنافس المدارس والجامعات الغربية لاستقطاب الطلبة والباحثين في العالم وأهم هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وأستراليا وكندا وفرنسا والملاحظ أن فرنسا تراجعت في هذا المجال، ففي سنة 1984 كان عدد الطلبة الجانب الذين يطلبون العلم في فرنسا 14% من عدد الطلبة في فرنسا، وقد انخفضت هذه النسبة حتى وصلت في سنة 1992 إلي 9% ويبدو أن هذا التراجع كان أحد أسباب مراجعة فرنسا لنظام دكتوراه الدولة الذي يستغرق وقتا طويلا ويشترط مستوي عاليا من المعرفة، إلي النظام المعمول به حاليا للماجستير والدكتوراه والذي يقترب من النظم التعليمية الأنجلوسكسونية ورغم هذا التراجع العام في التعليم الفرنسي في العالم استطاعت فرنسا أن تحتفظ بنسبة من الطلبة الأفارقة تقدر بضعف نسبتهم في الولايات المتحدة[1].

ثالثا:المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في إفريقيا:

كان عدد هذه المراكز في الثمانينات اثنين وخمسين مركزا ثقافيا منتشرا في الأنحاء المختلفة للقارة وتلعب هذه المراكز دورا رئيسيا في توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا والشعوب الإفريقية ولا تعتمد هذه المراكز علي عرض الثقافة الفرنسية فقط، بل تحرص أيضا علي رصد الثقافات المحلية وإبرازها في شكل مطبوعات أو أفلام تسجيلية أو معارض فنية أو أثرية كما تقوم بترجمة بعض الأعمال الدينية المختارة من اللغات المحلية إلي اللغة الفرنسية، فتنقلها بذلك من المحلية إلي العالمية وقد تنسق هذه المراكز الثقافة مع المؤسسات التعليمية لكتابة بعض اللغات المحلية واسعة الانتشار تعمق هذه

[1]Martin, **op cit**, p 10

الأساليب الارتباط بين الشعوب الإفريقية والثقافة الفرنسية، كما تساعد علي تراجع ذكي التفرقة العنصرية والرق من أذهان الأفارقة، لاسيما وأن أسلوب الانتشار الثقافي لفرنسا يقوم علي الاعتراف بالتعدد الثقافي مهما كانت مصداقية هذه السياسة من حيث درجة قناعتها بالندية في التعامل بين الثقافة الفرنسية والثقافات الإفريقية، فهي علي كل حال قد أصابت أهدافها الأصلية وهذه الأهداف ليست اجتماعية فقط، بل أيضا وبالأساس ذات طابع سياسي .

رابعا: القمم الفرنكو إفريقية:

بدأ هذا التقليد سنة 1973 بافتتاح جورج بوميبدو لأول مرة قمة فرنكو إفريقية في شهر نوفمبر في باريس وتنعقد هذه القمم كل سنتين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية، ويحضرها رئيس الجمهورية الفرنسي والرؤساء الأفارقة وتبحث هذه القمم في الشئون الفرنسية الإفريقية المشتركة في المجالات الاقتصادية والسياسات الدبلوماسية وقد استطاعت فرنسا أن تجذب إلي هذا التنظيم دولا غير فرنكوفونية مثل أنجولا وموزمبيق ونيجيريا، وكانت قد استطاعت أن تعقد معها اتفاقيات اقتصادية وتجارية وقد انعقدت حتى الآن تسع عشرة قمة فرنسية إفريقية[1].

خامسا:الفرنكوفونية:

أنشأها ميتران سنة 1986 ،[2] وهي تضم كل الدول الناطقة بالفرنسية في العالم، ومنها الدول الإفريقية، ويلاحظ أنها ضمت إليها مصر وهي ليس فرنكوفونية، وكانت الحجة المقدمة أن اللقاء الحضاري بين مصر وفرنسا . رغم اختلاف اللغة . موصولا منذ القدم ولا يغيب عنا أن لفرنسا مصلحة

---

[1] رجاء سليم، **التبادل الطلابي بين مصر والدول الإفريقية في الفترة من 1952 إلي 1985**،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1989)، ص 79

[2] Samy Ghorbal, « Le Contre Exemple Anglophone, » **L . Intelligent**, n° 2089, (Paris : 2001), p 26

أكيدة في توثيق علاقاتها بدولة مثل مصر، تتمتع بثقل سياسي وثقافي إقليمي .

كانت الفرنكوفونية تعني بالأساس، بتوثيق الروابط الثقافية بين أعضائها والتأكيد علي أن اللغة الفرنسية تمثل كتلة عالمية كبيرة تستطيع أن تواجه المد الأنجلوفوني في العالم، غير أن تغير الظروف وبزوغ الولايات المتحدة كقوة عظمي وحيدة، جعل فرنسا تضيف إلي البعد الثقافي للفركوفونية، أبعادا سياسية ودبلوماسية، كما سنرى تفصيلا في مكانه من البحث.

من ناحية أخري تتعرض الفرنكوفونية إلي منافسة قوية علي المستوي الثقافي من الكومنولث البريطاني الذي يعد المقابل الأنجلوفوني لها، فيضم الأخير 17مليار فرد يتحدثون الإنجليزية بنسبة 30% من سكان العالم، بينما لا تضم الفرنكوفونية سوي 500 مليون فرد ، تتعرض أيضا الفركوفونية في شقها السياسي إلي منافسة من الكومنولث قد تكون أخطر، بسبب تأثيرها علي الشعوب الإفريقية، من المنافسة الثقافية بخاصة في هذه المرحلة الزمنية التي يمر بها العالم، وذلك لأنها تنصب علي الممارسة الديمقراطية في الدول المعنية ومدي مصداقية مساندة كل من الفرنكوفونية والكومنولث لهذه الممارسة فبالنسبة للكومنولث وقع الأعضاء في القمة التي عقدت في هراري سنة 1991 علي ميثاق موحد عن الديمقراطية وسيادة القانون وتقررت عقوبات صارمة، تصل إلي حد تجميد العضوية في الكومنولث، علي الدول الأعضاء إذا لم تلتزم بهذا الميثاق وقد أختبر تنفيذ هذا الميثاق في نيجيريا حيث طبقت تلك العقوبات أثناء الحكم الديكتاتوري لساني أباتشا في المقابل لم تبدأ الفرنكوفونية أية مصداقية لما ترفعه من شعارات الديمقراطية، حيث ما تزال فرنسا تتعامل وتساند النظم الإفريقية الشمولية الأعضاء في المنظمة.[1]

[1]Ghorbal , op. cit. p

سادسا:الجهاز الفرنسي للتخابر الخارجي:

يقوم جهاز المخبرات بواجباته المنوط بها في خارج فرنسا . كأي جهاز مخابرات في العالم . تحت ستار العمل الدبلوماسي وتتركز أهداف هذا الجهاز في الحفاظ علي المصالح الفرنسية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في العالم وقد تتغير الأهداف بتغير الظروف الدولية والإقليمية، ولكن تظل وسيلة تحقيقها واحدة ألا وهي حماية الأنظمة الإفريقية الصديقة

المبحث الثاني: السياسية العسكرية:

تشمل السياسة العسكرية الفرنسية في إفريقيا على مجموعة من الإجراءات و التي تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: القواعد العسكرية:

كانت فرنسا تملك في سنة 1960 حوالي مائة قاعدة عسكرية في القارة الإفريقية غير أن ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية وتطور الأنظمة الإفريقية ذاتها، دفع فرنسا إلي تصفية هذه القواعد حتى وصلت اليوم إلي ست فقط.

في ظل النظام العالمي الجديد، اضطرت فرنسا إلي تطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا، فاعتمدت في سنة 1993 خطة حديثة تقوم علي فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع (Force d'intervention rapide) في جنوب غرب فرنسا، في عدة منطق مثل تولوز ونانت ورين وتستطيع هذه القوات أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة الإفريقية وتساعدها القوات الفرنسية الموجودة في القواعد المتبقية في إفريقيا وربما أن هذه القوات الأخيرة أصبح دورها مساعدا فقط، فهي لم تعد في حاجة إلي وجود عسكري وبشري مكثف لذلك خفضت فرنسا من أعداد الجنود والمستشارين العسكريين في تلك القواعد التي بقيت علي الأرض الإفريقية[1].

[1]MartinGuy, « Continuite et Changement dans les Relation Franco . Africaines », **Revue Africaine de Politique Internationale**, no 26, Bruxelles,(mai 1997), pp 11-28

الجدول رقم (1): التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا خارج التدخلات العسكرية

القوات الفرنسية المتواجدة في إفريقيا	التعداد
القوات الفرنسية في غابون (ليبرفيل)	900
القوات الفرنسية في السينغال (داكار)	350
القوات الفرنسية في جيبوتي (جيبوتي)	1900
القوات الفرنسية في كوت ديفوار (أبوجا)	450

المصدر: الجمعية الوطنية الفرنسية[1].

وتوزع الأدوار علي القواعد العسكرية في فرنسا وفي إفريقيا حسب خطورة الأزمة الإفريقية فإذا كانت مجرد حركة تمرد محدودة بحيث لا تؤثر علي الحياة السياسية داخل هذه الدولة، تترك فرنسا مهمة حصارها للقوات الوطنية من الجيش وجهاز الشرطة، فإذا فشلت هذه القوات في مهمتها، تدخلت القوات الفرنسية المقيمة في إفريقيا، وغالبا ما ينتهي الأمر عند هذا الحد أما إذا استفحلت الأزمة فتحولت إلي خطر دولي، تحركت القوات الفرنسية من قواعدها في جنوب غرب فرنسا، وتدخلت مباشرة للتأثير في الأزمة، ويكون دور القوات الفرنسية المقيمة مجرد دور مساعد للقوات الفرنسية الخارجية ولعلنا في هذا المقام نذكر الأمثلة التالية للتدخل الفرنسي في القارة في التسعينات، والتي استخدمت فيها القوات الفرنسية الخارجية: في سنة 1994 عملية تركواز في رواندا علي أثر الإبادة العرقي للتوتسي، وكان التدخل الفرنسي لصالح الحكومة الهوتو، وقد استخدم في هذا التدخل الطيران القادم من إقليمي كلمار ورين في

[1] Rapport d'information de l'Assemble nationale française, Présenté par MM. YVES FROMION et GWENDAL ROUILLARD, 9 juillet 2014.

غرب فرنسا وفي سنة 1994 أيضا حركت فرنسا قوات محدودة مروحتن وعددا من جنود المظلات إلي الكاميرون في دوالا في مهمة لدعم حكومة الكاميرون في نزاعها الحدودي مع نيجيريا وأخيرا في سنة 1996، نقلت فرنسا إلي تشاد من قاعدتها في تولوز معدات حربية بقيت في تشاد لمدة أربعة أشهر وكان الهدف المعلن مناورات عسكرية دورية، بينما الحقيقة كانت علي الأرجح مساندة رئيس الجمهورية إدريس ديبي ضد المظاهرات الشعبية التي اندلعت ضده السفارة الفرنسية في اندجامينا[1].

المطلب الثاني: اتفاقيات الدفاع العسكري:

تناقص عدد اتفاقيات الدفاع التي كانت فرنسا قد عقدتها مع الدول الإفريقية في الستينات، حتى بلغ ثماني اتفاقيات فقط مع الدول التالية: الكاميرون، إفريقيا الوسطي، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الجابون، السنغال، وتوجو.[2] وجدير بالذكر أن الدول الإفريقية التي لم تعقد مع فرنسا مثل هذه الاتفاقيات، يسمح لها أن تطلب المساعدة العسكرية وذلك في الأزمات، ونذكر علي سبيل المثال طلب حكومتي تشاد وزائير مثل هذه المساعدات في سنة 1996 م.

ثالثا:اتفاقيات التعاون العسكري والمعونة العسكرية:

تشمل هذه الاتفاقيات عدة مجالات: المساعدات العسكرية والفنية، المساعدات المباشرة للجيوش وأجهزة الشرطة الوطنية الإفريقية، المنح الدراسية العسكرية وبرامج التدريب للضباط الأفارقة وقد تشمل أيضا هذه الاتفاقيات مجال الصحة العامة وحفر الآبار وتنقيتها وإقامة البنية التحتية من طرق وكباري إلي آخره تختلف مدة سريان هذه الاتفاقيات من دولة إلي أخري ويمكن تجديدها أو إلغاؤها حسبما يتفق الطرفان الفرنسي والأفريقي، وتشمل هذه الاتفاقيات اثنتين وعشرين دولة إفريقية هي: بنين، بوركينا فاسو،

[1]Dumoulin, **op cit**, P 21

[2]**Ibid**, pp. 26-29

وبوروندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطي، جزر القمر الكونجو، كوت ديفوار، جيبوتي، الجابون، غينيا الاستوائية، غينيا كوناكري، مدغشقر، مالي، موريشيوس، موريتانيا، النيجر رواندا، السنغال، سيشل، تشاد، وتوجو. [1]وجدير بالذكر أن فرنسا كانت قد عقدت مع زائير (حاليا الكونجو الديمقراطية) اتفاقية للتعاون العسكري سنة 1973، ولكنها سقطت مع سقوط نظام موبوتو في مايو سنة 1977، واخطر ما في هذه الاتفاقيات هو ما ترتب عليه من قانونية التدخل الفرنسي لحماية النظم الإفريقية القائمة، ويلاحظ كما تقدم أن فرنسا لم تكتف بعقد هذه الاتفاقيات مع مستعمراتها السابقة، بل نفذت إلي المستعمرات البلجيكية والبرتغالية والبريطانية ملاحظ ثانية، هي أن فرنسا كانت تعتبر، حتى الثمانينات، ثاني دولة مصدرة للسلاح إلي إفريقيا جنوب الصحراء، بعد الاتحاد السوفيتي فقد كانت تصدر سنة 1980 إلي المستعمرات البلجيكية 68% من احتياجاتها للسلاح، وللمستعمرات الإنجليزية السابقة 32% (الثانية بعد بريطانيا) أما مستعمراتها السابقة فكانت تستورد منها 50% فقط من احتياجاتها. وربما كان السبب في هذا الانخفاض النسبي أن الاتحاد السوفيتي قد نافسها في مستعمراتها في مجال توريد السلاح، نتيجة لتحول بعض هذه الأنظمة إلي الاشتراكية مثل مدغشقر وبنين وغينيا .

المطلب الثالث: برنامج ريكامب

راجعت فرنسا سياستها العسكرية في إفريقيا في السنوات الأخيرة من التسعينات وقد يكون ذلك راجعا إلي إخفاقاتها المتتالية في رواندا والكونجو برازافيل والكونجو الديمقراطية كما أن الظروف الدولية والإفريقية لم تعد مهيأة للتدخل الأجنبي العسكري المباشر من ثم وضعت فرنسا سنة 1997 برنامجا أسمته Recamp والفكرة الرئيسية لهذا البرنامج هي أن تساعد فرنسا الدول الإفريقية، ولكن من خلال دعم مؤسسات تلك الدول الإقليمية، هادفة بذلك إلي استقرار الأمن في القارة والسبب هو أن المؤسسات

[1]**Ibid**, p. 28

العسكرية الإفريقية التي تشكلت على المستوي القاري أو الإقليمي مثل قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية أو الإكموج التابعة لدول غرب إفريقيا، ما تزال محدودة القدرات رغم بعض النجاحات التي حققتها المؤسسة الخيرة في سيراليون وليبيريا وفي إطار هذا البرنامج تقود فرنسا بتدريب الجنود الأفارقة علي حفظ السلام وعلي مواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب، وذلك بمعاونة مؤسسات المجتمع المدني وقد رصدت فرنسا لهذا البرنامج 180 مليون فرنك فرنسي، تمثل 20% من مجمل ميزانية التعاون العسكري الفرنسي الأفريقي [1].

في بداية طرح هذا البرنامج، تحفظت عليه بعض الدول الإفريقية كانت في مقدمتها دولة جنوب إفريقيا، وذلك خوفا من أن يكون هذا البرنامج شكلا جديدا من أشكال السيطرة الفرنسية علي القارة، ولكن يبدو أن هذا التخوف قد تلاشي حيث قبلت مؤخرا جنوب إفريقيا الانضمام إلي البرنامج الجديد كما ستشارك في المناورات العسكرية التي سيجريها في تنزانيا عام 2002[2] لدول الجنوب الأفريقي، وكان برنامج Recamp قد نظم مناورات عسكرية في جيديماكا بالسنغال عام 1998 للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي الجابون عم 2000 للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا جدير بالذكر أن برنامج Recamp يتصدي للبرنامج الأمريكي 15 (Acri) ، وذلك في إطار المحاولات الفرنسية لمواجهة المنافسة الأمريكية في القارة ويميز البرنامج لمواجهة المنافسة الأمريكية بأن الأول متعدد الأطراف ومفتوح لكل الدول الإفريقية، بينما الثاني انتقائي وثنائي أي أنه يركز علي بعض الدول الإفريقية المحورية في القارة.

---

[1] Samy Ghorbal, « La France Passe le Relais, » **L'Intelligent**, n° 2106, (Paris : 2001), pp 40-41

[2] **Ibid**

الفصل الثاني: سياق الأزمات السياسة والأمنية في كوت ديفوار، مالي وإفريقيا الوسطى:

المبحث الأول: مسببات وتطور أزمة ما بعد الإنتخابات في كوت ديفوار

تعتبر أزمة ما الانتخابات في كوت ديفوار حلقة من سلسلة من الأحداث التي رافقت تاريخ هذه الدولة منذ استقلالها عن فرنسا عام 1960. وترتبط الأزمة في هذه الدولة المتواجدة بغرب إفريقيا بالتوتر بين الشمال والجنوب, حيث أن السلطة كانت دائما بيد الأقلية المسيحية المتواجدة بالجنوب, ويتبع ذلك التقسيم غير العادل للثروات, شمال زراعي فقير وجنوب تجاري وصناعي غني.

الشكل رقم (1) : خريطة كوت ديفوار السياسية

يبلغ عدد سكان كوت ديفوار حسب إحصائيات 2009 قرابة ال20 مليون نسمة, وتقول الإحصائيات أن من 60 إلى 65% من سكانها مسلمين يسكنون في المنطقة الشمالية للبلاد. وتتراوح

نسبة المسيحيين ما بين 20 إلى 25 % , ويشكل الوثنيين الباقية.[1]

مثلت كوت ديفوار منذ استقلالها نموذجا للدولة المستقرة سياسيا واقتصاديا خاصة في مجالها الغرب إفريقي، وتمتعت بالتماسك الاجتماعي، في ظل الالتفاف حول الزعامة التاريخية مجسدة في شخص الرئيس فيليكس هوفوي-بوانيي الذي قاد البلاد للاستقلال واكتسب شرعيته في الحكم من خلال ذلك. لذلك كانت وفاته التي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية التي بدأت تعرفها البلاد منذ منتصف الثمانينيات، وحالة التغيير التي عرفها النظام الدولي وحركات التحول الديمقراطي سببا في بداية اهتزاز النظام السياسي وفقدان شرعيته وظهور سياسات وخطابات معادية للأجانب بظهور مفهوم "القومية الإفورارية Ivoirité" الذي يقصي مواطنين عاجيين ويمنعهم من التملك بحجة أنهم أجانب مقيمون. ساهمت تلك الظروف في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي بدأت في الاتساع إلى أن بلغت الذروة باندلاع العنف المسلح في صورة حرب أهلية، وتدخل عسكري أجنبي للحيلولة دون انزلاق الأوضاع لاقتتال شامل ومجازر دموية مثلما حدث في رواندا، واستمرت تلك الأزمة لقرابة عقد من الزمن.

المطلب الأول: مسببات أزمة ما بعد الإنتخابات في كوت ديفوار

يمكن تتبع جذور الأزمة في كوت ديفوار إلى ستينيات القرن الماضي أي غداة الاستقلال عن فرنسا، عندما أنشأت الحكومة في ماي 1960 القوات المسلحة الإفورارية المعروفة باسم FANCI في ظل عهد الرئيس "هوفوي بوانيي"Houphouet-Boigny، وأصر على أن يكون تعداد الجيش صغيرا وأن يكون له دور سياسي وأنشطة تنموية تتضمن: إدارة الخدمة المدنية، تأدية وظائف وزارية ودبلوماسية وشغل مناصب عليا في مختلف القطاعات. اضطلعت القوات المسلحة طبقا لذلك في أنشطة اقتصادية عديدة تتضمن إنشاءات البنى التحتية والزراعة والصيد البحري، وإدارة الطيران المدني. بسبب ذلك، كانت

1

القدرات القتالية للقوات الإفورارية محدودة بشكل كبير، وتستهلك 80% من الميزانية المخصصة للدفاع في شكل رواتب مما أضعف من القدرة على التسلح[1].

لا يمكن إغفال الدور الفرنسي في الضغط على الحكومة في قضية التنظيم الذي تم وضعه للجيش الإفواري، حيث أنه أبقى على كوت ديفوار كدولة هشة أمنيا غير قادرة على الدفاع عن نفسها بمفردها بسبب قلة تعداد جيشها وضعف تسليحه ولا عن الحفاظ على وحدة أراضيها في حال نشوب حرب أهلية، وبالتالي فقد وقعت حكومة هوافي-بوانيي اتفاقية دفاعية ثنائية مع فرنسا يكون فيها لهذه الأخيرة الحق في التواجد عسكريا في كوت ديفوار ، وما لذلك من تعزيز للنفوذ السياسي لفرنسا من خلال الدور الذي تلعبه في الحفاظ على الأمن والوحدة والدفاع، وحماية مصالحها الاقتصادية ومواطنيها المقيمين هناك.

تغير دور الجيش الإفواري تحت إدارة الرئيس بيدي Bedie الذي كان يفتقد للشرعية التي كان يمتلكها سلفه التاريخي هوفوي-بوانيي مما فتح الباب أمام ظهور حركة معارضة لحكمه، فأصبح يسخره سياسيا لقمع المظاهرات المناهضة له وكبح الاحتجاجات الشعبية، وأدت إلى تململ متصاعد وسط صفوف وقيادة الجيش انتهى إعفاء قائده الجنرال غوي Guei من منصبه، وأدى لاحقا إلى محاولة انقلاب فاشلة سنة 1996 تلتها أخرى ناجحة سنة 1999، أتت بالجنرال غوي للحكم والذي قاد البلاد لمدة سنة وسط أزمة سياسية حادة تولى فيها لوران غباغبو الحكم بعد فوزه في الانتخابات، لكن ذلك لم

[1]Lansana Gberie and Prosper Addo, Challenges of Peace Implementation in Cote d'Ivoire, Expert Workshop Report by The Kofi Annan International Peace keeping Training Centre KAIPTC and The Center for International Peace Operations, Accra, May31- June 2, 2004, P 6.

يساهم في استتباب الأوضاع لتندلع الحرب الأهلية في 2002.[1]

بخلاف الأزمات التي نشبت في دول مجاورة كسيراليون وليبيريا والتي بدأت بوجود جماعات مسلحة في دول مجاورة شنت عمليات على الحدود وخاضت معارك تغلغلت نحو العاصمة، انطلقت شرارة الأزمة الإفوارية بعمليات عسكرية بدأت في العاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد "أبيدجان" وبسرعة وصلت للمدن الشمالية كوروغو وبواكي التي تعتبر القاعدة الصناعية لكوت ديفوار وثاني أكبر مدينة، نفذتها مجموعة عسكرية من 800 فرد التحقوا بالجيش في فترة غوي وكانوا بصدد أن يتم تسريحهم، وكان تحركهم بهدف تنفيذ عملية انقلابية للإطاحة بالرئيس غباغبو، وتسببت الأعمال المسلحة في مقتل 400 شخص في الأيام الأولى من بينهم وزير الداخلية إيميل دودو والرئيس السابق الجنرال غوي وعائلته.[2]

لعبت الأعمال التحريضية التي قام بها أنصار الرئيس غباغبو -الذي كان يوصف من معارضيه بأنه عنصري- ضد أبناء الدوالى من اعتداءات جسدية وعلى الممتلكات حيث كان ينظر إليهم على أنهم مهاجرون ينافسونهم في سوق العمل وفي استنفاذ الموارد وتقاسم الثورة (ساهم تضاعف سكان البلاد 5 مرات، من 3 ملايين سنة 1960 إلى 17 مليونا في 2002[3]، في أربعة عقود إلى زيادة الضغط على الموارد وتراجع الأوضاع الاقتصادية)، وكان من الطبيعي أن تواجه تلك الاعتداءات بردود أفعال مماثلة أدت إلى اتساع دائرة العنف والإحساس بالتهديد لدى مختلف مكونات سكان كوت ديفوار .

استطاع الجيش ورغم ضعف تسليحه وتدريبه استعادت السيطرة على العاصمة أبيدجان والإبقاء

---

[1] Op.cit, PP 6-7.

[2] بسام المسلماني، "مسلمو ساحل العاج ..الأزمة وسيناريوهات المستقبل!" في قؤاءات إفريقية ع 8، إبريل - يونيو 2011 ، ص ص. 10 – 21.

[3] Magaye Gaye, **Interventions militaires françaises en Afrique : les dessous d'une nouvelle politique**, voir sur : www.gmacconseils.com

على الجنوب ضمن نطاقها، فيما تمكنت المجموعة الانقلابية بقيادة غيانسورو من السيطرة على مدن الشمال ومن بينها بواكي وكروغو، وانتفضت في نوفمبر 2003 مجموعتان في الجنوب من هما: الحركة الشعبية للغرب الكبير MPIGO، و الحركة من أجل العدالة والسلام MJP انتقاما لمقتل الجنرال غوي ومطالبة بتنحي الرئيس غباغبو[1]، أي أن الحرب أخذت في الاتساع وأخذت مظهر الحرب الأهلية تجسيدا للانقسام المجتمعي الموجود بين المسيحيين والمسلمين ولغياب مفاهيم المواطنة والمساواة.

[1] خالد حنفي علي، محنة الديمقراطية في ساحل العاج، مجلة السياسة الدولية، العدد 151 ، القاهرة، جانفي 2003، ص145.

شكل رقم (2): خريطة السيطرة العسكرية على مختلف الأقاليم الإفوارية قبل أزمة ما بعد الانتخابات

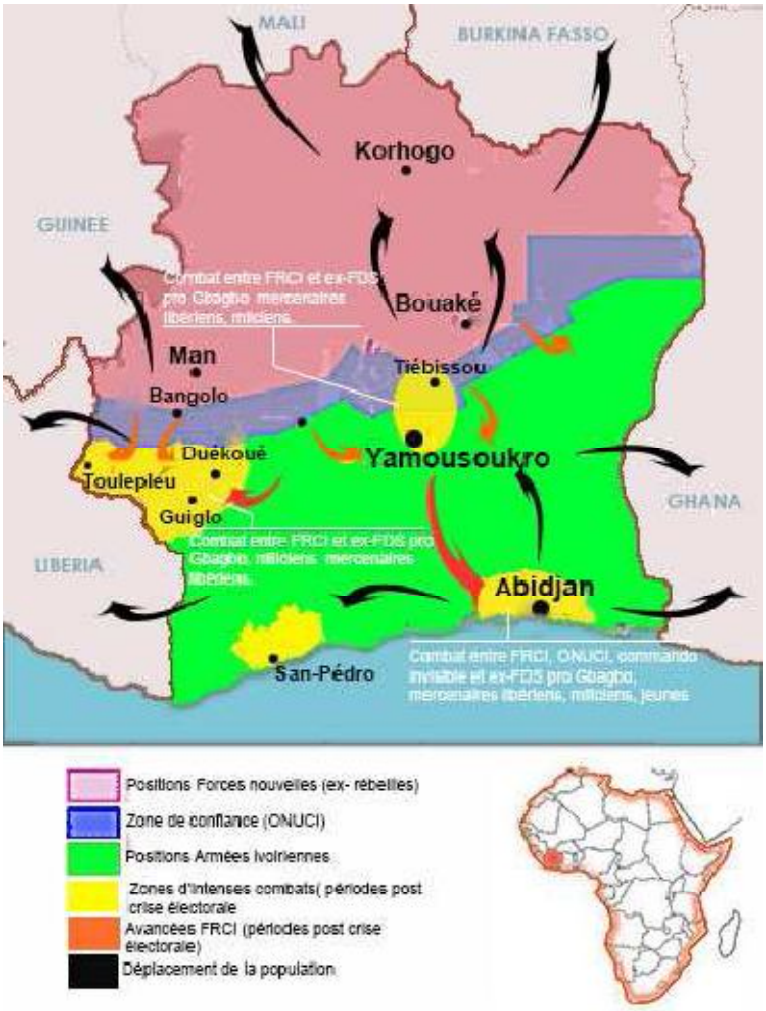

المصدر: موقع الأمم المتحدة

كما لاحظنا فالأزمة الإفورارية تبدو للوهلة الأولى مرتبطة بدرجة أولى بانتقال السلطة وضعف المؤسسات السيادية، وظهر ذلك بعد وفاة الرئيس صاحب الشخصية الكاريزمية والشرعية التاريخية هوفوي بوانيي سنة 1993 بعد قرابة 4 عقود من الحكم، وتولى رئيس المجلس الوطني هنري كونان بيدي مؤقتا منصب الرئيس كما ينص عليه الدستور لغاية نهائية الفترة الرئاسية. ولكن لقلة كفاءته وعدم قدرته على الاستجابة بإيجابية وفعالية مع المطالب بالانفتاح الديمقراطي والتعددية التي عرفتها البلاد، فواجه نتيجة

لذلك تحديا لسلطته من طرف أبرز معارضيه وهما لوران غباغبو (زعيم الجبهة الشعبية العاجية) والحسن واتارا زعيم التيار الإصلاحي في الحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي العاجي)، وانتهت رئاسته بانقلاب قاده الجنرال غوي سنة 1999 والذي ورغم تقديمه وعودا بالتعددية الحزبية والحكم المدني والإفراج عن المعتقلين السياسيين إلا أن ذلك لم يساهم في تهدئة الأوضاع التي استمرت في التدهور حتى بعد تولي غباغبو الحكم على إثر فوزه في انتخابات رئاسية.

ساهمت عناصر أخرى في نشوب الأزمة وتصاعدها، فلها أيضا جذور وامتدادات طائفية وإثنية لها. فهي تمثل في أحد جوانبها صداما ثقافيا بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، بين المجموعات العرقية التي تقطن السافانا وتلك التي تقطن المناطق الغابية، كنتيجة للاستقطاب الذي هو حصيلة عقود من تولي نخبة من سكان الجنوب (يطلق عليهم الباوولي Baoulé) للحكم وسيطرتها على أهم القطاعات، وهو ما أعطى بالإحساس بالتهميش لدى سكان الشمال(الديولى Dioula) الذي انتشر بينهم إحساس بأن الحكومة تنظر إليهم على أنهم دون البشر، وحتى عين الرئيس هوافي بوانيي الحسن واتارا رئيسا للوزراء في آخر سنوات حكمه إلا أن ذلك لم يقلل من إحساس المسلمين بالتهميش[1]، وقد زاد أكثر بعد تولي بيدي الرئاسة ووضعه لمفهوم "القومية العاجية" Ivoirité والذي يعتبر مفهوما تمييزيا Notion descriminatoire ضد سكان الشمال ويعزز حالة الانقسام المجتمعي والنظرة المسيحية للسكان المسلمين، وتم التعبير عنه في مادة جديدة تضمنها القانون الانتخابي الذي أقرته الجمعية الوطنية تنص على أن يكون المترشح للانتخابات الرئاسية مولودا في كوت ديفوار ونفس الأمر بالنسبة لوالديه، وهي

[1]Maja Bavcon, France's Conflict Resolution Strategy in Cote d'Ivoire and its Ethical Implications, on :
http://www.africa.ufl.edu/asq/v11/v11i1a1.pdf

مادة اعتبرها غباغبو زعيم المعارضة حينها تمييزية، معادية للأجانب، وعنصرية[1].

لا يعتبر الانشقاق الإثني في المجتمع الإفواري نتاجا مباشرا لعجز –أو عدم رغبة- النظام في إذابة كافة مكونات المجتمع في بوتقة المواطنة أو المساواة، بل له جذور قديمة تعود للحقبة الاستعمارية الفرنسية والسياسات التي اتبعتها فرنسا في مختلف مستعمراتها والقائمة على خلق تمايز قائم على أسس طائفية أو إثنية أو لغوية كان في كوت ديفوار لصالح مسيحيي الجنوب على حساب مسلمي الشمال الذين يُ نظر إليهم من طرف الجنوبيين على أنهم مهاجرون قادمون من بوركينافاسو، ليسوا لهم الحق في الحصول على الجنسية ولا في تملك الأراضي، أي أنهم ينطرون إليهم على أنهم منافسون غير شرعيون في اقتسام الثروة.

كانت بداية الأزمة الإفورارية في مطلع سبتمبر 2002 كما بيناها في العنصر السابق وقد أعطت المؤشرات في فترة وجيزة إلى أنها ستتحول لحرب أهلية، لذلك كانت هناك عدة مساع مبكرة لاحتواءها قبل اتساعها وخروجها عن السيطرة، فتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في أكتوبر، وتلاه اتفاق لومي في ديسمبر، ثم اتفاق لياسماركوسيس في جانفي 2003 والذي تم بوساطة فرنسية وتم التوقيع فيه على تقاسم السلطة بين طرفي النزاع، ووقف القصف الجوي للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وإنشاء حكومة وحدة وطنية واسعة الصلاحيات التنفيذية تمثل جميع الأطراف وبرئيس وزراء جديد، وأيضا نقل بعض صلاحيات رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء فيما يخص تعيين بعض الحقائب الوزارية لكن دون تحديد عددها.[2]

أثار اتفاق لياس ماركوسيس موجة من الاحتجاجات الرافضة له في المعسكر الشعبي للرئيس

[1]Op.cit.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، مشكلة الحكم في ساحل العاج، مجلة دراسات دولية، العدد 54، بغداد 2013، ص.ص 66-69.

غباغبو لأنهم رأوا بأنه ينتقص من صلاحيات الرئيس الشرعي المنتخب ويعطيها لصالح ممثلي المستوطنين الأجانب، فتظاهروا بأعداد كبيرة في العاصمة أبيدجان مما دعا لنشر قوة أممية في البلاد وأخرى فرنسية، وانتهى الأمر لتعثر الاتفاق بسبب افتقاد النية الحسنة واستمرار ارتكاب خروقات خاصة من جانب القوات الداعمة لغباغبو، تبع ذلك تجميد لكل جهود التسوية السلمية بالاتفاق بين أطراف الأزمة إلى غاية مارس 2007 تاريخ توقيع اتفاق واغادوغو الذي استهدف تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء انتخابات رئاسية.[1]

اتفاق واغادودغو:

تصاعدت العداوة بين الرئيس غباغبو والمجتمع الدولي بحدة، حيث اتهم غباغبو فرنسا والأمم المتحدة بمساعدة الثائرين في مساعيهم لزعزعة استقرار النظام الشرعي في كوت ديفوار وتفكيك المؤسسات الديمقراطية، واتهمت فرنسا بأنها تسعى لتحقيق أهداف قذرة باتباع سياسات نيو كولونيالية.

في منتصف 2006، بات واضحا أن الانتخابات الرئاسية ما كانت لتتم، وأصدر مجلس الأمن القرار 1739 لتأجيل الانتخابات للمرة الثانية والأخيرة، وتمديد بقاء قوات حفظ السلام الأممية والقوات الفرنسية، وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء للحكومة المعينة بالنيابة. أعلن الرئيس غباغبو بأنه لن يحترم ما جاء في القرار لأنه يخرق الدستور ويمس بسيادة البلاد مما دفع بالأزمة الدبلوماسية بينه وبين الأطراف الدولية لأدناها.[2]

لكن الأمور تغيرت بشكل كلي في نوفمبر من نفس العام تبعا لمبادرة للرئيس غباغبو نفسه شعارها "حل عاجي للمشاكل الإفورارية Ivorian Solution to IvorianProblems" على أساس لقاء

[1] نفس المرجع، ص 71.

[2] نفس المرجع، ص 121.

مباشر بينه وبين زعيم المتمردين "غيوم سوري". وفي 4 مارس 2007 تم التوقيع على اتفاق واغادوغو بمساعدة "بليز كومبواري" رئيس الإيكواس، وبعد شهر من ذلك تولى "غيوم سوري" رئاسة الحكومة خلفا لـ "هنري كونان باني" بناء على ما جاء في الاتفاق الذي تضمن أيضا:[1]

- العمل على إعادة الثقة بين القوى السياسية.
- تحقيق المصالحة الوطنية.
- بحث قضايا تحديد هوية السكان.
- ترتيبات نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين.
- إعادة توطين اللاجئين.
- إعادة تأهيل البنية الأساسية.

بعد تأجيلها أكثر من مرة منذ الاتفاق، أجريت الانتخابات في 31 أكتوبر 2010 بدعم كامل من الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الإيكواس، الاتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية للفرنكوفونية، مركز كارتر، الولايات المتحدة واليابان. شهدت مراكز الاقتراع إقبالا كبيرا حيث بلغت نسبة المشاركة 83% من الناخبين المسجلين، فاز فيها واتارا وغباغبو في المرحلة الأولى وانتقلا للمرحلة الثانية التي أجريت في 28 نوفمبر وأعلنت بعدها اللجنة الوطنية للانتخابات فوز الحسن واتارا بنسبة 54.1% مقابل 45.9%لغباغبو، إلا أن غباغبو لم يقبل بتلك النتيجة وأعلن نفسه فائزا باعتماد النتيجة التي أعلنها المجلس الدستوري، واستمر في عصيانه إلى غاية أن ألقي عليه القبض بمساعدة القوات الفرنسية، ويتسلم الحسن واتارا الرئاسة بشكل دستوري.[2]

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] نفس المرجع، ص 70.

إذن، فقد اجتمعت العديد من العناصر المختلفة المنشأ منها ما يرجع للعهد الاستعماري والإرث الذي خلفه ومنها ما هو مرتبط بالحكم السياسي منذ الاستقلال وأسباب أخرى اقتصادية واجتماعية لتساهم كلها كأسباب أدت إلى ظهور الأزمة الإفورارية وتفاقمها مع مرور الزمن لتبلغ ذروتها سنة 2002 بتحولها إلى حرب أهلية بعد أن فشلت كل طرق حلها ولعقود بالوسائل السلمية, ثم تظهر كذلك في إنتخابات 2010 التي أدت إلى مقتل المئات من الإفواريين وتدخل فرنسي الذي حسم تلك الأزمة لصالح الحسن واتار الذي يعد أول رئيس شمالي ومسلم في البلاد.

المطلب الثاني: تطور أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار والموقف الدولي منها

أولا: تطور الأزمة

نظمت الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار في 31 أكتوبر 2010 من طرف اللجنة الإفوارية المستقلة لمراقبة الانتخابات بنسبة مشاركة تتجاوز 83%, ووصفت الاستحقاقات من طرف المراقبين الدوليين ب "النزيهة والشفافة"[1]. وتنافس إلى قصر الرئاسة 14 مرشحا منهم الرئيس المنتهية ولايته "لوران غباغبو" Laurent Gbagbo ومنافسه الحسن وتارا Hassan Ouatara. وتحصل كل منهما على نسبة 38 %و32% على التوالي. ولم يحصل أي منهما على الأغلبية المطلقة, حيث تقرر بذلك تنظيم دورة ثانية في 28 نوفمبر 2010.[2]

وخلال الدورة الثانية التي سجلت نسبة مشاركة تقارب 80%, تقرر تأجيل الإعلان عن النتائج بسبب ما اعتبره أنصار المرشح غباغبو "تزويرا" في بعض المقاطعات, خاصة الشمالية ذات الأغلبية

[1]Rapport de mission d'observation des Nation unies, voir le site officiel de l'ONU www.uno.org

[2]Les résultats communiqués par la commission indépendante

المسلمة التي ينحدرمنها المرشح الحسن واتارا.[1] لكن سرعان ما أعلنت أن المرشح الحسن وتارا هو الفائز بنسبة 54,1 % في حين تحصل منافسه على 45,9 % من الأصوات.[2]

لكن رئيس المجلس الدستوري آنذاك أعلن بدوره فوز المرشح "لوران غباغبو" بنسبة 51% من الأصوات وبدأت بذلك الإنقسامات على مستوى الحكومة, حيث أعلن رئيس الوزراء "جويلومي سورو" استقالته ودعمه ل"الحسن واتارا" , في المقابل وعد قائد القوات المسلحة الجنرال "فيليب مانجو" بولائه ل "غباغبو" وهو الشيء الذي أدى إلى الدخول في أعمال عنف خلف العشرات من القتلى.

ثانيا: الموقف الدولي

يلاَحظ على الموقف الدولي - ممثلاً في الأمم المتحدة - أنه لم يكن حياديًّا في الأزمة الأخيرة، والتي ثَبت فيها استمرار الحكومة في رفضها تنفيذ اتفاقيات السلام؛ حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1573 في 15 نوفمبر الماضي بناًء على توصية من الاتحاد الإفريقي بشأن حَظر سفر المسؤولين في كل من الحكومة والمتمردين، وكل من يهدِّد المصلحة الوطنية، وينتهك حقوق الإنسان، وكذلك تجميد الأرصدة المالية لقيادات الجانبين، فضلاً عن حظر توريد السلاح لهما.

[1]Chercher un livre qui parle de ces fraudes enregistrée dans les provinces du nord ivoirien.

[2] Op Cit

المبحث الثاني: أزمة شمال مالي، أسبابها وتطورها:

مالي مستعمرة فرنسية سابقة، تمتد على مساحة 1,240192 كيلومتر مربع، لتحتل بذلك المرتبة 24 عالميًا من حيث المساحة. تقع ضمن ما يعرف بمنطقة الساحل محاطة بسبعة بلدان تتقاسم معهم حدودًا بطول 7243كيلومترًا؛ وتتوزع على النحو التالي: موريتانيا 2237 كم غربًا، الجزائر1376 كم شمالًا، بوركينا فاسو1000كم شرقًا، غينيا 858 كم جنوبًا، النيجر821 كم الشمال الشرقي، كوت ديفوار535 كم جنوبًا والسنغال 419 كم، مما يعطيها أهمية استراتيجية خاصة.[1]

كما تنقسم دولة مالي إلى ثماني مناطق، تحمل لكل منطقة منها اسما للمدينة الرئيسية بها وهي كالتالي: "كايس" Kayes ،" كوليكورو" Kolikoro ، "باماكو" Bamakoوهي عاصمة مالي، "سيكاسو" Sikasso، "سيغو" Ségou، "موبتي" Mopti ،" تومبكتو" Tomboctou، "غاو" Gao و "كيدال" Kidal .

[1]CIA 2012, en ligne : https://www.cia.gov/library/publications/the-worl-factbook/geos/ml.html, consulté le : (15-11-2012).

الشكل رقم 3: **خريطة المناطق المكوّنة للإقليم المالي**

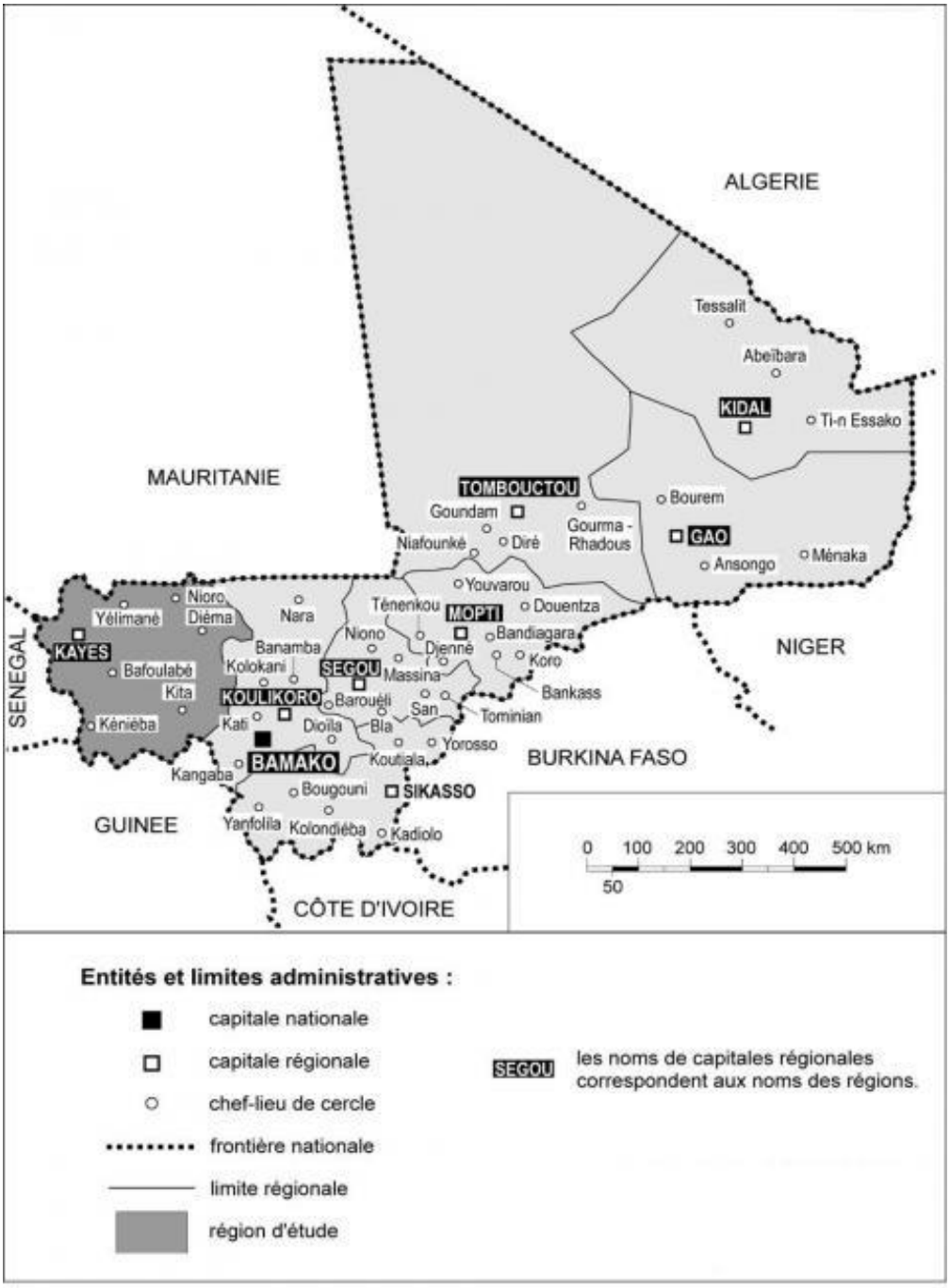

المصدر http://apad.revues.org/579 :

المطلب الأول: مسببات الأزمة السياسة-الأمنية في شمال مالي

حظيت مسألة بناء الدولة-الأمة، في أفريقيا بشكل عام، باهتمام الباحثين على المستوى النظري، القانوني، والسياسي. لقد كونت العلاقة بين الدولة والأمة، والدولة والأقليات، ومشكل الحدود، وحتى طبيعة المناخ محلّ اهتمام عديد الأبحاث. فحسب "جون مارك سيرون" Jean-Marc Siroën قد تجمع الدولة الواحدة عديد الأمم، وقد تقسم أمة واحدة على عديد الدول، ويتحقق في هذا المستوى المصطلح القانوني للدولة بالمفهوم الحديث، وتبعاً لما أقّره صلح "وستفاليا" Westphalie، بفضل إجماع مشترك بين مختلف الأمم، إلا أن الأقليات بالنسبة للحالة الأفريقية، لا يرقى كل منها على حده أو كلها مجتمعة إلى رتبة أّمة تكون هوية مشتركة.[1]

مجّد الماليون السُّود، ولازالوا يمجدون بفخر، البنى السّياسّية الّتي أّسسوها في غرب أفريقيا قبل الاستعمار، والّتي كانت دولتهم مركزا لها. وقد كان عدد من شعوب الماندينغ يستفيد من الثروات الناتجة عن تدفقات التجارة عبر هذه المنطقة؛ حيث أسس السونينكي (Soninké) -أفراد مجتمع الماندينغ- "إمبراطورية غانا" نهايةَ القرن الثامن ميلادي، ثم إمبراطورية سوسو (Sosso) مع نهاية القرن الحادي عشر. وقد وضعت إثنية المالينكي، تحت قيادة "سونديانا كيتا" Soundiata Keita، (1230-1255) حدا لهذه الإمبراطورية، وأقاموا محلها "إمبراطورية مالي" الّتي دام حكمها من القرن الثالث عشر إلى القرن السابع عشر؛ حيث سقطت، مباشرة عقب سقوط امبراطورية سونغاي (1464-1591)، الّتي دمرها المغرب؛ ما عجّل بتفتيت الامبراطوريات المالية واحدة إثر الأخرى، وتفكيكها، إلى غاية الغزو الاستعماري

[1] Amadou Keita, « Etat-Nation du Sahel et Citoyenneté à l'Epreuve de la Démocratie et de la Mondialisation ; l'Exemple du Mali, » disponoble sur : http://www.gabrielperi.fr/%C3%A9tat-nation-du-sahel-et-citoyennet%C3%A9-%C3%A0-l%E2%80%99%C3%A9preuve-de-la-d%C3%A9mocratie-et-de-la-mondialisation.html (24 Novembre 2014)

الفرنسي بقيادة الجنرال "فادهرب" 1855 ((Faidherbe). فاختيار "كْيتَا" (ذي الأصل المالينكي) عشية الاستقلال (22 سبتمبر 1960) لاسم مالي -إذن- لم يكن اعتباطيا، بالنظر إلى هذا المجد السالف، للإمبراطوريات المتعاقبة في هذه المنطقة الأفريقية؛ هذا المجد التاريخي الذي لم يستطع القادة الّذين عرفتهم البلاد إعادته، سواء عبر ركوب كْيتَا لموجة الاشتراكية التسلطية غير المنحازة (1960-1968)، أو بالدكتاتورية العسكرية المفروضة من قبل موسى تواريه (1968-1991)، أو بواسطة التحرير الاقتصادي (الّذي فرض سنة 1981 من قبل صندوق النقد الدولي)؛ كل هذه المحاولات لم تكن فعالة، وباءت بالفشل.[1]

ويمكن الإشارة إلى أن بوادر النزاعات الداخلية غالباً ما ترجع إلى ضعف الأبنية السّياسّية في التعامل مع الانشقاقات الداخلية قبل استحالة تعايشها ونمو وعي بعناصر مشتركة بينها؛[2] وفشل البنية الاقتصادية في تلبية حاجيات كل الفئات الوطنّية، وإقامة المشروعات ذات الخدمة العمومية خاصة في الدول النامية الّتي تعاني من انتشار البطالة والفقر؛[3] علاوة عن عجزها عن إنماء الحس الوطنّي وحل الخلافات العرقية والدينية والثقافية بين مكوناتها خلال توظيف آلية الادماج السياسي وحسن التوزيع الاقتصادي بدل الاقصاء الاجتماعي وسياسة العنف.[4] حيث تندرج الدولة الأفريقية طبقاً لنموذج "روبرت كوبر" Robert Cooper في صنف دول ما قبل الحداثة، أي الدول الّتي أخفقت في التحكم في

---

[1] Jan Jansen, ***Les secrets du Manding – Les récits du sanctuaire Kamabolon de Kangaba (Mali)*** (Leyde : CNWS publications, 2002), pp. 94-98.

Djibril Tamsir Niane (dir), ***Histoire Générale de l'Afrique***, vol. 4, l'Afrique du XII[e] au XVI[e] (Paris : UNESCO, 1987), pp. 141-227.

[2] حازم محمد عتلم، ***قانون النزاعات المسلحة الدولية -مدخل للنطاق الزماني*** (القاهرة: دار النهضة العربية، ط 2، 2002) ص 166.

[3] ريتشارد ساندبروك، "الأزمة الاقتصادية والتكييف الهيكلي في دول أفريقيا جنوب الصحراء،" ترجمة: أحمد هاشم خاطر، ***المجلة المصرية للتنمية والتخطيط***، ع. 1-2 (1993)، ص ص. 317-323.

[4] Suzanne Bonzon, « Modernisation et conflits Tribaux en Afrique noir, » ***Revue Française de Science Politique***, vol. 17, n° 5 (1967), pp. 862-888.

أوضاعها الداخلية في إطار أزمة شرعية وأزمة بقاء.

وفي هذا الإطار، كثيراً ما قدمت دولة مالي كدولة "ديمقراطية أصيلة"، باعتبارها إحدى الدّول النادرة في أفريقيا الّتي عَرفت انتقالاً ديمقراطياً مُتَمخضاً عن المؤتمرات الوطنّية بعد نهاية الحرب الباردة.* فقد أقيمت منذ 1992 في مالي عديد الانتخابات التنافسية بتعددية حزبية قبلت نتائجها الأطراف الخاسرة فيها. ولعلّ مرجع ذلك إلى انقلاب 1991، الّذي أحدث تغيرات مهمة في البنية ا لسّياسّية المالية وأثبت أن المسار الّذي جاء به حظي بالقبول من طرف القوى الشعبية.[1] وأّن دستور 1992 المنشئ للجمهورية الثالثة حدد الطبيعة شبه الرئاسية للنظام السياسي المالي، وحاول تلافي الممارسات الّتي كانت قائمة في فترة كل من "موديبو كايتا" Modibo Keita (1960-1968) والجنرال "موسى تراوري" Moussa Traori (1968-1991).[2]

إلا أّن المشهد السّياسّي المالي لم يكن بهذا البساطة الّتي عبر عنها الانتقال نحو التعددية السّياسّية طبقا ل "جون فرانسوا بيار" Jean François Bayart.[3] فبرغم استقرار النظام السياسي

---

* عرفت دولة مالي قبل أن تصبح جمهورية مستقلة العديد من أنماط الحكم القوّية، والّتي اشتهرت من بينها إمبراطورية السونغاي، حيث تّم تشجيع التجارة وتعليم القرآن وتربية الماشية وزراعة الأرز. وقد أسست هذه الإمبراطورية على تنظيم سياسّي محكم، كما نظمت جيشاً قوياً موزعاً على ربوعها بشكل هرمي يوحي بأنها إمبراطورية معاصرة، ينظر:
جون جوزيف، ***الإسلام في ممالك وامبراطوريات أفريقيا السوداء،*** ترجمة مختار السويفي (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1984)، ص ص. 81-82.

[1]Michel Bussi, Stéphanie Lima, David Vigneron, « L'État-nation africain à l'épreuve de la démocratie, entre présidentialisation et décentralisation : l'exemple du Mali, » ***L'Espace Politique*** [En ligne], n° 7 (2009, disponible sur : http://espacepolitique.revues.org/1270 (13 Avril 2015)

[2] Patrick Gonin, Nathalie Kotlok, Marc-Antoine Pérousse de Montclos, ***La Tragédie Malienne*** (Paris : Vendémiaire éditions, 2013), p. 83.

[3] Jean François Bayart, « Chronique d'une Faillite programmée au Mali, » ***Le Monde***, 22 Janvier 2013, disponible sur : http://www.lemonde.fr/idees/article/2013/01/22/chronique-d-une-faillite-programmee-au-mali_1820681_3232.html (09 Mars 2015)

المالي بفضل تعدد المسارات الانتخابية، ونشاط الأحزاب السّياسّية، وحرية الصّحافة، وصول عديد زعماء المجتمع المدني إلى مراكز قيادية، والتحصل على المساعدات الأمريكية والأوروبية؛ إلا أن التمعن في الفضاء الداخلي المالي يظهر عديد الثغرات في الإدماج والمشاركة السّياسّية، والاهتمام الإعلامي والشعبي.[1] ففي 2012 صنفت مالي في المرتبة الخامسة والعشرون (25) بين 178 دولة حول "حرّية الصحافة"، وتصدرت بهذا الشكل العديد من الدّول الغربية.[2] إلاّ أن الملحوظ هو فتح الفضاء للمشاركة الخاصة ومحاصرته على مستوى المعلومات الرّسمية، حيث أكّد "ملامين كوينه" Malamine Koné أن مالي لم تكن دولة مشجّعة لحرية الصحافة مستنداً إلى حبس أربعة مديري تحرير وصحفي سنة 2007 بعد صدور مقال حول الحياة الشخصية "لأمادو توماني توريه" Amadou Toumani Touré. وقد ندد عديد الصّحفيين الماليين زيادة مستوى المعاملة القصريـ ة للدّولة تجاههم بعد الأزمة السّياسّية لسنة 2012.[3]

وقد عرفت دولة مالي سوءاً في التسييرِ وتفشي الفساد داخل الجماعات المحلية، إذ كانت الحكومة غير قادرة على تنفيذ سياسة الرئيس "كوناري" Konaré القائمة على دمج القضية الشمالية ضمن اللامركزية العامة. وبعد 50 سنة من الاستقلال بقيت المسألة الوطنّية مطروحة بحدة حسب "سومالیو بوباي مايقا" Soumeylou Boubey Maïga، وتعبر عن التخوف الحقيقي في مالي في رؤية الجنوب الغني بالثروات يبتعد أكثر فأكثر عن المناطق الشمالية وتركها لمصيرها كما هو موضح في الخريطة

---

[1] Alain Antil, Sylvain Touati, « Mali et Mauritanie : Pays Fragiles et Etats Résilients, » ***Politique Etrangère***, vol. 76, no. 01 (printemps 2011), pp. 59-69.

[2] Reporteurs sans Frontières, ***Classement Mondial de la Liberté de la Presse***, Paris, Janvier 2012, p. 1, disponible sur : http://fr.rsf.org/IMG/CLASSEMENT_2012/CLASSEMENT_FR.pdf (12 janvier 2015)

[3] « Mali : les atteintes à la liberté de la presse se multiplient », ***Jeune Afrique***, 16 mars, 2013, disponible sur : http://www.jeuneafrique.com/Article/DEPAFP20130316165609/ (25 avril 2015)

الآتية.[1]

خريطة رقم (02): الموارد الأساسية في مالي

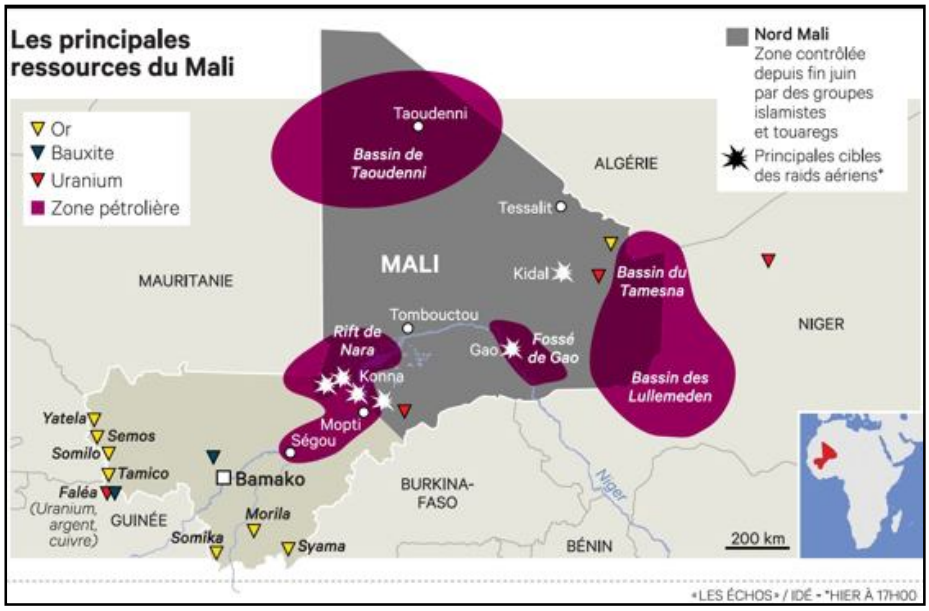

المصدر: http://jeancharles.olympe.in/wp-content/uploads/2013/01/mali_carte_des_ressources.jpg

يقول "جون ماينارد كينز" John Maynard Keynes أن "مشكلة البشر تتمثل في الجمع بين ثلاث مُقوّمات: الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والحّرية الفردية".[2] ويمكن اسقاط ذلك على فشل البناء الوطنّي المالي، الّذي يظهر في عدم الثقة في نظام سياسي مستقر تغيب فيه الحوكمة الرشيدة، وانتشار الفساد في كل قطاعات الدولة:

أ- عدم الثقة في السياسيين لاعتمادهم على محاباة الأقارب (Népotisme) والزبونية (Clientélisme):

[1] Jacques Delcroze, « Effondrement du rêve démocratique au Mali, Menaces de partition, rumeurs d'intervention, » ***Le Monde Diplomatique***, septembre 2012, p. 9.

[2] Michel Herland, « Concilier liberté économique et justice sociale : Les solutions de Keynes, » ***Cahiers d'économie politique***, vol. 30, no. 30-31 (1998), pp. 281-310.

تظهر عدم الثقة في السياسيين في قلة المشاركة في العمليات الانتخابية التشريعية والرئاسية بعد إلغاء عديدها من قبل المجلس الدستوري بسبب مخالفات خطيرة [*].

فمن 1962 إلى 1992 بقي الفضاء السياسي المالي خالياً من الانقسامات لسيطرة الحزب الواحد (الوحدة السودانية/ التجمع الديمقراطي الافريقي US/RDA) حتى 1968، ثم حزب الوحدة الديمقراطية للشعب المالي من 1976 إلى 1992 مع الحظر التام لباقي الأحزاب من 1968 حتى 1976. في حين أنه منذ قيام التعددية السّياسّية في 1992 ظهرت عديد الأحزاب: فقد شارك ثمانية وأربعون حزباً في الانتخابات التشريعية الحرة لسنة 1992، وأكثر من مئة حزب أعلن عنها إلى غاية اليوم. إلا أن عشرة أحزابٍ فقط كان لها نواب برلمانيون سنة 1992 وخمسة عشر حزباً سنة 2007. كانت ترى مالي وفي كلّ حملة انتخابية نشأت تحالفات ظرفية؛ كالتحالف لأجل الديمقراطية في مالي(ADEMA) الّذي أنشأه "عبد الرحمن بابا توريه" في 1990، والّذي يجمع عديد المنظمات الّتي من بينها الحزب التاريخي الوحدة السودانية/ التجمع الديمقراطي الأفريقي، ظل مسيطرا على الحياة السّياسّية منذ 1992. التخوف من الأحزاب ورجال السياسة قوي في مالي، يظهر في النسبة المرتفعة للتغيب عن الانتخابات منذ 1992.[1] التبرير الرسمي يرجع الأمر لغياب التربية والثقافة السّياسّية عند أغلب الماليين. كما يرجعه البعض الآخر لتآكل القوة السّياسّية وسوء الحكم. عدم الفاعلية والفساد ينتجان مستويات دنيا من التربية والصحة ووضع اقتصادي سيء. وعدم تلبية الحاجيات الأساسية للشعب لا يستطيع أن يتمخض عنه ممارسة ديمقراطية

---

[*] مثل: الغاء الانتخابات التشريعية سنة 1997، إلغاء المجلس الدستوري ربع الأصوات سنة 2002 بعد رفض المرشح إبراهيم بوبكر كايتا Ibrahim Boubaker Keita للنتائج، سنة 2007 لم تتجاوز نسبة المشاركة الانتخابية إلى 36 بالمئة؛ ينظر:

Alain Antil et Sylvain Touati, ***op. cit.***, pp. 59-69.

[1] I. B. Sidibé, « Mali : le remodelage de la politique étrangère autour de la démocratie et des droits de l'Homme », dans : CEAN, ***L'Afrique politique : démocratie plurale et démocratie non libérale, guerre et paix de la Corne à Pretoria*** (Paris : Karthala, 2000), pp. 209-219.

حقيقية فالشعب يهتم بالدرجة الأولى بإمكانيات بقاءه يوما بعد يوم.[1]

اِتُهِم الرئيس "أمادو توماني توريه" المنقلب عليه في 22 مارس 2012، من قبل المعارضة على أنه غلف هذه الحقائق بغطاء ديمقراطي غير واقعي. فالاعتداء على "دينكوندا تراوريه" Dionconda Traoré الرئيس لمؤقت يعبر عن رفض رجال السياسة التقليديين من قبل جزء من الشعب، خاصة أولئك الّذين يدعمون تنسيق المنظمات الوطنّية Mali-COPAM، الّتي تم انشاؤها في 6 نيسان 2012، بمشاركة حزب رئيسي واحد من التقليديين هو التضامن الأفريقي لأجل الديمقراطية والاستقلال (SADI).[2]

دفعت المنظومة الدكتاتورية الّتي أسسها "موسى تواريه" Moussa Traoré من 1968 إلى 1992 بأحزاب المعارضة إلى الظهور في شكل جمعيات لإسماع صوتها؛ هذا ما جعل المجتمع المدني المالي جد نشط. هكذا فإن التحالف من أجل مالي الّذي أنشأ في 26 مايو 2012 لا يشمل فقط الأحزاب السّياسّية ولكن أيضا المثقفين وبعض المستقلين من جميع الخلفيات. بالتالي فإن تجمع منتخبي الشمال، وتجمع جاليات الشمال (COREN) وجمعيات جاليات السّاحل الغربي السبع وتعاونية الجماعات العربية لمالي، يحاولون اقناع أتباعهم أن مشاكل الشمال تخص كل الأمة وينادون بالتفكير الجماعي لإيجاد حلول توافقية مقبولة من طرف الجميع، متجاوزين في ذلك كل الكليشيهات التقليدية.[3]

بالمثل، واجه البناء السياسي المالي عدم الفاعلية بالزبونية ومحاباة الأقارب، ومثل الهجاس الأساسي في الداخل تحسين صورة مالي خارجياً للحفاظ على المساعدات الإنسانّية. فمالي عرفت

---

[1]Denise Youngblood Coleman, ***Mali: 2015 Country Review*** (Houston: Country Watch, 6th Ed, 2015), pp. 8-18.

[2]Patrice Gourdin, « Géopolitique du Mali : un Etat Failli ? », ***La Revue Géopolitique***, no. 967, 23 septembre 2012, disponible sur : http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html (01 janvier 2014)

[3]Oumar Keita, ***Le Mali d'abord : pour l'honneur du Mali, pour le bonheur des maliens*** (Paris : L'Harmattan, 2013), pp. 18,19.

بالنموذج الديمقراطي الأفريقي المثالي دولياً، ما جعل المجتمع الدولي يرفض انقلاب مارس 2012 ويأبى التعامل مع النظام الناشئ عنه. لاعتباره أن هذا النظام فتح المجال للأعمال اللاقانونية من شغب وعنف، كما أنه استغل الوضع المتأزم في الشمال والفشل العسكري أمام تمرد الطوارق للانقلاب على السلطات القائمة أسبوع قبل إقامة انتخابات رسمية؛ مبررين ذلك بفساد النخب الحاكمة.[1]

فبالنسبة ل: "عمر مريكو" Oumar Mariko المسؤول عن حزب التضامن الافريقي للديمقراطية والاستقلال SADI فإنّ *"انقلاب 2012 حرر الشعب المالي من سراب، وأعاد موضعة المشكل في محله المواتي، ألا وهو البحث عن ديمقراطية لكل المكونات الداخلية"*[2]. وقد اعتبرت "أميناتا درمان تواريه" Aminta Dramane Touaré أنّ "أمادو هايا سانوجو" Amadou Haya Sanogo، العسكري المسؤول عن انقلاب 22 مارس 2012، ليس المشكل بالنسبة للماليين بل هو من أعراض المشكل. لقي هذا الطرح رجعًى واسع في الغرب، وفي فرنسا خاصة، إذ يعاد النظر في 20 عاماً من سوء الإدارة لصالح انهيار الدولة في مالي.[3]

وعليه، أسست الجمهورية المالية الثالثة سنة 1991 لحرية التعبير ومعارضة الإعلاميين للوضعية السّياسّية، الانفتاح الاجتماعي مع تكوين جمعيات لها دور التجنيد لصالح الشمال، ديناميكية على الساحة جعلت من العاصمة المالية مركزا للإنتاج السنيمائي والفني. بعد انتخابه في 2002 أصبح "توريه" A. A. Touré مهندسَ تهدئةٍ داخليةٍ فعلية؛ إذ مكّنه دوره في اطاحة نظام "تروريه" Traoré سنة 1991

[1]Delcroze, ***op. cit.***

[2]Gourdin, ***op. cit.***

[3]Francesco Saraceno, “Reflections on Azawad Crisis and Malian Democracy: the Statehood, its Deficiencies and Inclusion Failure,” ***Journal of Asian and African Studies***, vol. 50, no. 03 (2014), pp. 1-16.

وتمكينه للمدنيين من الوصول إلى السلطة بعد الانقلاب [*]، من الحصول على شعبية واسعة. كل هذا سمح له من اعتلاء السلطة 10 سنوات بعد ذلك بطريقة قانونية جعلت منه موحداً للصفوف الداخلية؛ لدرجة ابتكاره أسلوبَ حكمٍ موحد للساحة السياسة ومضعف للانقسامات الحزبية، ليؤسس لإجماع عام حوله [**].

وقد عطّل هذا النظام تدريجيا قوى التداول على السلطة، وقدرة الاقتراح عند الأحزاب السّياسّية، والنقاش العام. فتركيزه على تطوير بنى تحتية شكلية أدى إلى انتشر الفساد واستقطاب النخب الحاكمة على نطاق واسع مما نزع المصداقية على النظام. إذ أن عديد الماليين أصبحوا يرون مبدأ الاجماع كأسلوب يسمح باقتسام الخيرات الوطنّية على نطاق ضيّق ضمن ديمقراطية عامة مغلقة، على حد تعبير "ممادو لامين تروريه" Mamadou Lamine Traoré.

وعليه، يبين الجدول رقم (01) أن معنى الديمقراطية نسبي ومتعدد في الفهم الشعبي المالي. فإن كانت الأغلبية، من بين 105 مستجوب، لا يعرفون المعنى الحقيقي للديمقراطية؛ فإن النسبة الكبرى مما تبقى يربطها باحترام الحريات الشخصية والعدالة والمساواة اللذين يغيبون بشكل شبه تام في المناطق

---

[*] سمح تسليم "أمادو توماني توريه" السلطة للمدنيين بصعود "ألفا عمر كوناري" Alpha Omar Konaré وهو أستاذ جامعي حامل دكتوراه في الآثار. ما جعل الماليون يأملون نسب تعليم عالية ومحاربة للأمية والبطالة؛ إلا أن ما طرحه كوناريمن حلول كان كمياً لا كيفياً، إذ تشير العديد من الدراسات أن نسبة المتمدرسين وصلت سنة 2008 إلى 75 بالمئة إلا أن نوعية التدريس سجلت تراجعاً هاماً في ظل غياب سياسة تعليمية؛ في:

Jaimie Bleck, Boubacar Mody Guino, “Education for all, education for whom, education for what? Lessons from Mali,” ***Development in Practice***, vol. 23, no. 8, 2013, pp. 1007-1021.

[**] اعتبر "مارتين فرليه" Martin Varlet، أن مالي تحمل كل معايير الدولة الفاشلة: مناطق كاملة تم التخلي عنها وتركها تتخبط في تخلف تام، خاصة المناطق الشمالية مهد ا لنزاع؛ دولة مُهمَلة التسيير ضعيفة أمام الانقلابات العسكرية، بيد أن الجيش عجز عن استعادة النظام على كافة التراب؛ يضاف إليه فشل في التعامل مع العصابات الإسلامية وصعود تهريب المخدرات والاتجار بالرهائن والأسلحة؛ وهو ما يدل على تضافر الأسباب المحلية والإقليمية لخلق وضع من اللأمن، واللااستقرار ؛ في:

Martin Varlet, ***L’Afrique, avenir du monde : entre chaos et renaissance. Le continent du futur sous les feux de l’actualité*** (Paris : Publisud, 2012), p. 8.

الشمالية من مالي.

جدول رقم (01) الفهم الشعبي للديمقراطية في مالي[1]

معنى الديمقراطية	عدد الإجابات
لا أعرف	30
احترام للحريات الشخصية	22
مساواة وعدالة	11
احترام متبادل	8
توجهات سلبية	8
سلام ووحدة	7
الحكم من قبل الشعب	6
تقرير المصير	6
العمل الجماعي	5
انتخابات فعلية	2

أما عن الانتخابات فلا تعتبر أحد مسالك العمل الديمقراطي بالنسبة للمستجوبين، وهو ما يؤكد أن الانتخابات الّتي أقيمت في ظل الجمهورية الثالثة لم تكن مقبولةً اجتماعياً كانتخابات نزيهة وشفافة. وعن السؤال هل مالي دولة ديمقراطية يجيب أغلب المستجوبون أي 37 بالمئة أن مالي دولة ديمقراطية تتخللها عديد الأوبئة السّياسّية والاجتماعية الّتي تحتاج إلى علاج مستعجل وعميق.[2]

إذ اعتبر "جون فرانسوا بايار" Jean François Bayart أنّ فرنسا ساهمت في الفشل السياسي الّذي تعاني منه مالي اليوم؛ عبر مساندتها لبرامج إعادة الهيكلة المستوحاة من النموذج الليبرالي، الّتي أدت إلى تدمير المدرسة والصحة العمومية وفتح المجال أمام المؤسسات الدينية والمحلية، ومنه غياب

[1] Michael Bratton & others, “Popular Views of the Legitimacy of the State in Mali”, ***Canadian Journal of African Studies***, vol. 36, no. 02, 2002, pp. 197-238.

[2] ***Ibid.***, p. 207.

ثقافة سياسية وحس وطني يولدان الرغبة في المشاركة السّياسّية.[1]فالدستور المالي الّذي أقّر اللامركزية بموجب برامج إعادة الهيكلة المالية والإدارية، طبقا لما أملاه صندوق النقد الدولي (FMI)، طّبق في 703 بلدية بين 1992 و1998 إذ لم يكن من الممكن ضمان مصداقية الانتخابات البلدية ومن ثّم تسيير البلديات في حدّ ذاتها[2]

ب- تفشي الفساد الاقتصادي والعسكري (Corruption):

تعد ظاهرة الفساد من أكثر الآفات الاجتماعية والسياسة والاقتصادية انتشاراً في أفريقيا، والّذي عملت ولازالت تعمل منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول على القضاء عليه من خلال تبني الإجراءات اللازمة لذلك، إلا أنها كثيراً ما اصطدمت بغياب الإ رادة السّياسّية. إذ حظي الفساد في مالي بإهتمامٍ خاصٍ لدى الماليين، الّذين ذهبوا إلى حد اعتبره وسيلة للأكل Rashwa Kulu باللغة السواحلية. أما بلغة البامباراَ Yuruguyurugu فيشير المصطلح إلى منظومة فساد تعبر عن ممارسات مقبولة اجتماعياً كونها تمنح مداخيل إضافيـة للموظفين غير السّامين وحتى السّامين في دولة تعاني من الفقر وسوء تسيير الموارد.[3]

وقد عرف الفساد في أفريقيا صوراً شتى يظهر أثرها بوضوح في مالي فيما هو اقتصادي وعسكري. إذ تعتبر مالي من بين أكثر الدول فقرا في العالم، إذ أن الناتج المحلى الخام للفرد المالي لا يتجاوز 670 $ دولار سنويا طبقا لإحصائيات البنك العالمي سنة 2013؛ كما تحتل المرتبة 182من

---

[1]Bayart, ***op. cit.***

[2] République du Mali, ***Rapport National sur le Développement Humain*** (Bamako : Ministère de la Solidarité, de l'Action Humanitaire et de la Reconstruction du Nord, Septembre 2014), p. 52.

[3] Michel Galy (dir.), ***La Guerre au Mali. Comprendre la Crise au Sahel et au Sahara. Enjeux et zones d'ombres*** (Paris : La Découverte, 2013), pp. 94-96.

حيث مؤشر النمو الإنساني (IDH) من بين 187 دولة حسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD)[1]؛ وتسجل تأخرا كبيرا في عديد المجالات:[2]

- البطالة: قدرت بنسبة 30 بالمئة حسب CIA World Factbook سنة 2004، وب 9.6 بالمئة سنة 2011 طبقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)؛ [(*)]
- التعليم: معدل الأمية 33.4% ابتداءً من سن الخامسة عشر (15)، طبقا لإحصائيات اليونيسف (UNICEF)؛
- الصحة: متوسط العمر 55 سنة طبقا لأرقام البنك العالمي لسنة 2012؛
- بينما تعرف الهجرة بكل أساليبها أرقاما قياسية (جزء منها غير شرعي لا يمكن قياسه) نحو أفريقيا قبل كل شيء.

وتعتمد مالي بالدرجة الأولى على المساعدات الخارجية، الّتي قدّرت بنحو 3.2 مليار يورو لسنة 2013-2014 وتغطي 40% من الاحتياجات الداخلية وتمول 70% من الاستثمار العام حسب البنك الدولي.[3] إلا أن هذه المساعدات لم تكن كافية لتغطية حاجات كل السكان، نظراً لتسارع وتيرة النمو الديمغرافي الريفي المقدر بـ 3 % سنويا. والّذي يجعل الاقتصاد المالي اقتصاداً ريفياً وفلاحياً خاضعا

---

[1] Programme des Nations Unies pour le Développement, ***Rapport sur le Développement Humain, L'essor du Sud : Le progrès humain dans un monde diversifié*** (New York : PNUD, 2013), p. 155.

[2]République Française, Ministère des Affaires Etrangères et du Développement International, « Présentation du Mali », ***Dossier Pays***, 12 janvier 2015, disponible sur: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali/ (24 janvier 2015)

[*]نسبة البطالة المقدمة من قبل الحكومة غير شفافة ولا تعبر عن الواقع المالي، خاصة في ظل غياب احصائيات نوية حول مشكل البطالة في شمال مالي، والأخذ بالنسبة الّتي تخص الجنوب فقط.

[3]Banque Mondiale, « Données Mali », disponible sur : http://donnees.banquemondiale .org/ pays/mali (12 Janvier 2015)

للتقلبات الجوية والبيئية وحبيساً الظروف الطبيعية لمالي ومحصوراً في قطاع القطن وتربية المواشي [*].

وقد وصلت نسبة الفقر في مالي حسب البنك العالمي إلى 43.6 % في 2010. وهي أعلى نسبة في أفريقيا جنوب الصحراء خاصة وأن 78 % من السكان يعيشون في مناطق ريفية يصل فيها الفقر إلى 53 %.

يبين الجدول رقم (02) أهم المساعدات المالية المبرمجة لدولة مالي سنتي 2013-2014[1]

(بالمليون يورو)

الجهة المساعدة	المبلغ المبرمج للسنة المالية 2013-2014[**]	نوعية المساعدة
المفوضية الأوروبية [***]	523.9	الاتحاد الأوروبي
الولايات المتحدة الأمريكية	235	مساعدة ثنائية
البنك العالمي	480.44	بنك التنمية
بنك شرق أفريقيا للتنمية	124.5	بنك التنمية
صندوق النقد الدولي	25.17	منظمة دولية

[*] يشكل قطاع الزراعي والمواشي في مالي 38 % من النشاط الاقتصادي، تليه الصناعة ب 24.4 % والخدمات الّذي يضم السياحة ب 37 %؛ في:

Jocelyne Delarue, et autres, ***Le paradoxe de Sikasso : Coton et pauvreté au Mali***, Document de travail (Paris : DIAL, 2009), p. 14.

[1] « Promesses d'aide au Mali », ***La Documentation Française***, 19 juin 2013, disponible sur: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/la-france-et-le-mali/evenements-19439/article/promesses-d-aide-au-mali-19-06-13 (27 octobre 2014)

[*] يعبر الجدول عن أهم المساعدات لا كلها، تضاف اليها مساعدة الهند، اليابان، الكويت، قطر ... وغيرها.

[**] تضم مساعدات كل من: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، الدنمارك، إسبانيا، فرنسا، فنلندا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، بريطانيا، والسويد.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECWAS)	48.04	منظمة دولية

أكّد "إبراهيم أبوبكر كايتا" عند اعتلاءه سدّة الحكم أنّ *"لا أحد سوف يغتني بعد الآن على حساب الشعب المالي"*. وهو ما التقى مع مؤتمر المانحين الدوليين للمساعدات المالية في بروكسل ب 15 ماي 2013. إذ التقى معه المانحون في تأكيدهم على أنّ المساعدات الدّولّية وحدها غير كفيلة لإحداث إصلاحات عميقة فيما يخصّ الحكم الراشد ومكافحة الرّشوة والاختلاس. إلاّ أن الخطاب ينقصه تطبيق فعلّي للإجراءات القانونية في ظلّ غياب الإرادة السّياسّية والافلات من العقاب، وعجز السلطة القضائية.[1]

وقد أدى الفقر إلى فساد الكثير من السياسيين، والمدنيين، والعسكريين. فالأرباح الناتجة عن تواطؤ السياسيين مع الإرهابيين والمجرمين جعلتهم يسعون إلى تجسيد "ديمومة غياب الدولة" وانعدام السيادة والقانون في المنطقة. وهو ما ساعد لاحقا على غياب رقابة رسمية في بعض المناطق المالية في الشمال والجنوب. مع التنويه إلى أن المساعدات الغربية المقدمة لمكافحة تجارة المخدرات والإرهاب لم تكف إن لم تكن قد وجهت لأغراض أخرى. ومن مفارقات الاقتصاد المالي أنه تطور بفضل القطاع الثالث المتقدم في البلاد (السياحة بعد الذهب والقطن). وقد وصل إلى خمسٍ بالمئة مع بداية القرن الواحد والعشرين. وحفز هذا القطاع بفضل تنوع البيئة الطبيعية والميراث التاريخي والآثار (بقايا الماضي المجيد). إلا أن الحضور الأجنبي فيه انخفض بشكل معتبر ابتداءً من 2010 مع بداية الاستهداف الإرهابي للمواقع السياحية، وهو ما أعاق تحسن الوضع الاقتصادي لكل مالي.[2]

---

[1] International Crisis Group,***Mali : Réformer ou Rechuter***, Rapport Afrique, n° 210(Bruxelles : ICG, Janvier 2014), p. 3.

[2]Mohamed Touati, « Guerre au Mali et attaque terroriste d'In Amenas, un coup fatal pour le tourisme au Sud », ***L'Expression***, 24 janvier 2013, disponible sur:

أما بالنسبة إلى الفساد العسكري، فيظهر في فشل الجيش المالي الّذي وُجد في الشمال لمنع أي تمرد جديد، وحماية المناطق الشمالية من الإرهاب والجرائم، وأن يحول دون تمرد طوارقي جديد. وقد قامت في 17 يناير 2012 مجموعة من طوارق الحركة الوطنّية لتحرير الأزواد (MNLA) بضرب مواقع الجيش المالي في ميناكا في شرق الإقليم، حيث أدى عدم قدرة الجيش المالي على وقف هذا التّمرّد وتسليم عناصره في الشمال للسلاح إلى سقوط نظام الرئيس "أمادو توماني توريه"، قبل أن يتم زحف الراديكاليين نحو الشمال لمصادرة تمرد ال (MNLA) لصالحهم. وقد اعتبر الأمين العام لمنظّمة الأمم المتحدة أنّ تطوراً عنيفاً في تاريخ نموذج ديمقراطّي مثل مالي، هو انعكاس لما يجري في ليبيا والتدخل الأجنبّي فيها.[1] إلاّ أنّ هذه المقاربة للنزاع المالي تخفي واقع الحال، ذلك أنّ التّمرّد ورفع السلاح لمعارضة سلطة الدولة مّرده مصادر تاريخّية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية مهّدت لها الحقبة الاستعمارية.

لقد جاء تمرد الطوارق ليعبر عن سخطهم تجاه السلطة في ظل غياب نموذج تنمية فعلية وغياب مساواة اجتماعية وسياسية واقتصادية، لا تعكس احتياجات سكّان الإقليم، ولا تحقق مطالبهم التاريخية في الحصول على استغلال أفضل للثروات والمساعدات الّدولّية الممنوحة. حيث تخضع الموارد المالية لاقتسام شخصي من أجل تغذية الزبونية ومحاباة الأقارب. وقد تأجّجت الاضطرابات مع تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) في 2006 إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامّي (AQMI). ثم تضاعفت مع انتشار آثار الحرب في ليبيا الّتي سمحت بانتقال الأسلحة إلى السّاحل. ففشل الأسلوب التوافقي للرئيس "توريه"، وتحاوره مع جميع الأطراف لم يمكناه من تجاوز الأزمة؛ برغم تشجيع القوى الأوروبية له بعدما تمكّن في 2003 من وقف زحف الجماعات الإرهابية الآتية من الجزائر نحو مالي،

---

http://www.lexpressiondz.com/actualite/167874-un-coup-fatal-pour-le-tourisme-au-sud.html (25 Décembre 2014)

[1]Mathieu Pellerin, « Le Sahel et la contagion Libyenne, » ***Politique Etrangère***, n° 4, 2012, pp. 835-847.

وتمكن من تحرير اثنان وثلاثين (32) رهينة غربية اختطفوا في الجزائر.إلا أن هذا العصر َو لّى، لأنّ الاتفاق مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامّي (AQMI) لم يعد قائماً، وأن الاختطافات أصبحت تحدث في مالي بوتيرة متسارعة [*]. وهذا ما أدّى بفرنسا والجزائر إلى اتهام الرئيس "توريه" بالتراخي واتخاذ قراراتٍ سيئةٍ كاستبعاد بعض المسؤولين، وتسمية جنيرالات بطريقة عشوائية، ومشاكل تزويد الجيش بالخدمات اللوجستية الحديثة.[1]

تبعاً لهذا، كانت سياسة "توريه" كانت تعتمد على العائلات المؤثرة محليا لدعم سيطرته وضمان استمرارها، بالاعتماد على أساليب للزبونية في ظل فشل المشاريع التنموية وغياب آليات لمجابهة أزمات الجفاف وتذمر الطوارق المتواجدين في الجيش المالي. وهذا ما أدى إلى قيام تمرد جديد سنة 2006 في منطقة كيدال بقيادة "حسن أق فقاقا" Hassan Ag Fagaga و"إبراهيم أق بهنقا" Ibrahim Ag Bahanga، حيث كانا من ضباط الجيش الشباب الّذين نّددوا بالتمييز العنصري داخله.[2]

ولقد رأى عديد المسؤولين الماليين أنّ عملية دمج طوارق متمردين في الجيش طبقا للميثاق الوطنّي في التسعينيات كانت فعلية حقاً، لكن قرارات تفعيل الميثاق الوطنّي تأخرت كثيرا، خاصة فيما

---

[*] في أبريل 2012 ثم اختطاف دبلوماسيين جزائريين من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا (MUJAO)، وفي شهر نوفمبر 2012، اختطف 7 فرنسيون في الجنوب الشرقي لمالي، في مدينة نيورو؛ في:

"Seventh French Citizen Kidnapped in Mali," ***The Guardian***, November 21th 2012, available from: http://www.theguardian.com/world/2012/nov/21/mali-kidnap-seventh-french-citizen (February 16th 2015)

"Algerian Diplomats Held by Islamists are Freed in Mali," ***France 24***, August 31st 2014, available from: http://www.france24.com/en/20140831-algerian-diplomats-kidnapped-mali-2012-freed-guessas-miloudi/ (September 7th 2014)

[1] Gourdin, ***op. cit.***

[2] Salim Chena, Antonin Tisseron, « Rupture d'équilibres au Mali, entre instabilité et recompositions, » ***Afrique Contemporaine***, no. 245 (Janvier 2013), pp. 71-84.

يتعلق بالحكم الذّاتي والتنمية الاقتصادية للشمال. إذ اعترف "سليمان درابو" Souleymane Drabo أن عديد الأخطاء ارتكبت؛ فحسبه كان من الضروريٌ إعطاء الأولوية لفتح الشمال على باقي المناطق، إلا أنّ الساسة لم يقّدموا الكثير للشمال. ضف إلى ذلك أن سكان الجنوب لم يتقبلوا إعطاء الأولوية لثلاث مناطق فقط في الشمال، بينما أن نقص المعدات خاصية مميزة لكل مالي. فقد تطورت منطقة كايس في جنوب غرب مالي بفضل العمال المهاجرين، وليس بفضل مبادرات الدولة.[1]

كما أن أكثر ما أعاق الجيش المالي أمام متمردي الشمال منذ التسعينيات هو مسألة الاتّجار بالأسلحة، وصمت القادة أمام تهريب العتاد العسكري المالّي. فمن جهة، وحسب "هربرت سبنسر" Herbert Spencer تّم التركيز خلال فترة حكم "أمادو توماني توريه" على الولاءات، بدل معاقبة التجاوزات وبناء ديمقراطّية حقيقّية، إذ قامت المؤسسة العسكرية بالتستر على عديد الجرائم المرتكبة من قبل عناصرها القيادية.[2] ومن جهة أخرى، فإن توظيف عناصر الجيش المالي تطورت بشكل كبير بين 1985 و2011، لتمر من 4900 جنديّ إلى 12.275 جنديّ أي بنسبة 148بالمئة من التّطور في 26 سنة. هذا التطور يحيل إلى مسألة التوظيف داخل المؤسسة العسكرية، فالفترة الديمقراطية لم تخدم الجيش المالي، بل عملت على تفتيته بسبب تحولها إلى ملجأ لكل البطّالين، وغنيمة يتوارثها الماليون الاخلاف عن الاسلاف. لقد فقدت المؤسسة العسكرية، القائمة على الفوضى المهيكلة وافتقارها إلى استراتيجية أمنية ودفاعية، احتكارها للعنف الرمزيّ الّذي تتمتع به الدولة وشرعية تمثليها للشعب[3]، وهو ما عجّل بحدوث الفشل الّذي سجله عناصر الجيش في مانيكا في 2012.

---

[1] ***Loc. cit.***

[2] Herbert Spencer, « L'armée malienne : Autopsie d'une institution, » 2013, disponible sur : http://toumanionmanagement.e-monsite.com/medias/files/armee-malienne-corrigee.pdf (15 octobre 2014)

[3] ***Loc. cit.***

ت- عدم السيطرة على الإقليم المالي:[1]

ربط "جيفري هربست" Jeffery Herbest بين الاتساع الجغرافي للدولة واقتصادها السياسي، معتبر راً أنّ المساحات الشاسعة للتي تتمتع بها الدول الأفريقية تمثل عائقاً سياسياً واقتصادياً بالنسبة إليها في ظل الإمكانات المتاحة والكثافة السّكانية. مؤكداً أنّ عدم سيطرة الدول الأفريقية على كافة الأقاليم الخاضعة لسلطتها الرسمية يجعلها تتجه نحو السيطرة على الأفراد، وتكثيف الجهود الأمنية في المناطق المكتظّة بالسّكان دون سواها؛ وهو ما يجعلها غير قادرة على الحفاظ على وحدتها الترابية ويمنح الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة مرتعاً للتحرك والانتشار.[2]

لقد مكن الموقع الجغرافي لغرب أفريقيا –نحو نهاية الألفية الميلادية الأولى -من تنمية التجارة؛ ذلك أن المنطقة كانت تربط أفريقيا الشمالية بأفريقيا الاستوائية عبر الصحراء؛ كما أنّ الجزء الجنوبي منها -السّاحل – سمح بالربط بين الشرق والغرب، وبين المحيط الأطلسي بالبحر الأحمر والمحيط الهندي. إلا أنّ خارج الطرقات الكبرى العابرة للصحراء (transsahariennes) ومسارات الخرائط، هناك عديد المعابر الثانوية المعروفة فقط من قبل السكان الأصليين للصحراء، والّتي تجعل مراقبة الحركة والتجارة وحركة المرور معطل في المناطق الأكثر عزلة في الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي حيث ينشط الإرهابيون والتجار/المجرمين.[3]

تقع مالي في الجزء الداخلي من غرب أفريقيا، تحدها الجزائر شمالا، موريتانيا غربا، النيجر شرقا،

---

[1]Anne-Cécile Robert, « Que reste-t-il des frontières africaines ? Partition du Soudan, conflit dans le nord Mali, » ***Le Monde Diplomatique***, Décembre 2012, pp. 14-15.

[2]Jeffrey Herbest, ***States and Power in Africa, Comparative Lessons in Authority and Control*** (New Jersey: Princeton University Press, 2000), pp. 145-172.

[3]Gourdin, ***op. cit.***

ساحل العاج جنوباً، بوركينافاسو في الجنوب الشرقي وغينيا والسنغال في الجنوب الغربي، ويتجسد الإقليم المالي في مساحات شاسعة من الأراضي غير المتحكم فيها المتوزعة بين الصحراء الوسطى والسّاحل، وتتضمن مالي على عديد الكهوف والهضاب والمناطق الرملية الشاسعة. هذا المشهد متعدد المظاهر لا يشجع الحضور البشري فيه. فالصحراء تتلقى أقل من 150 مليمتر ماء سنويا[1]، في حين أن الهضاب والجبال تتلقى بين 400 و600 ميليمتر،[2] هذا ما يسمح لبعض الجماعات بالعيش فيه لفترات أطول. إلا أن عدم انتظام هطول الأمطار سنويا جعل السكان يستخدمون المياه الجوفية يتجهون نحو الاجرام للعيش. فالطبيعة المالية تمنح للخارجين عن القانون مجالا خصباً للتطور والتنقل بشكل سهل. هذا المحيط يرسم أماكن خالية تاماً من السكان كتيمترين Timétrine في شمال شرق أدرار الإيفوغاس Adrar des Ifoghas المالية حيث تتواجد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامّي (AQMI) بقوة.

جدول رقم (03): التوزيع السكاني على الإقليم المالي[3]

عدد السكان في نهاية 2013 (مليون نسمة)	المساحة (كلم²)	الكثافة السكانية سنة 2013 (ساكن/كلم²)
15.30	1.240	13

مع إقليم شاسع يمتد إلى 1.241.231 كلم² ويضم 14.5 مليون نسمة، تجمع دولة مالي بين

[1]République du Mali, ***Rapport National sur le Developpement Durable au Mali*** (Bamako : Agence de l'Environnement et du Développement Durable, juin 2012), p. 25.

[2]***Ibid.***, p. 23.

[3]Banque Mondiale, « Densité de la population (personnes par kilomètre carré de superficie des terres), » disponible sur: http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/EN.POP.DNST (25 janvier 2015)

متناقضات حادة من حيث المساحة، السكان، الثروات والتهيئة الإقليمية؛ كلها ناتجة عن التقسيم الاستعماري لشمال افريقيا والسّاحل والصحراء، المغلب لمنطق المصلحة على حساب الخصوصية الجغرافية والاثنو-ثقافية. إذ وضع المستعمر الفرنسي في رسمه لمالي، جنباً إلى جنبٍ، مجموعتين اقليميتين غير متجانستين كما هو موضح في الخريطة رقم (03).

خريطة رقم (03): المناطق المكوّنة للإقليم المالي[1]

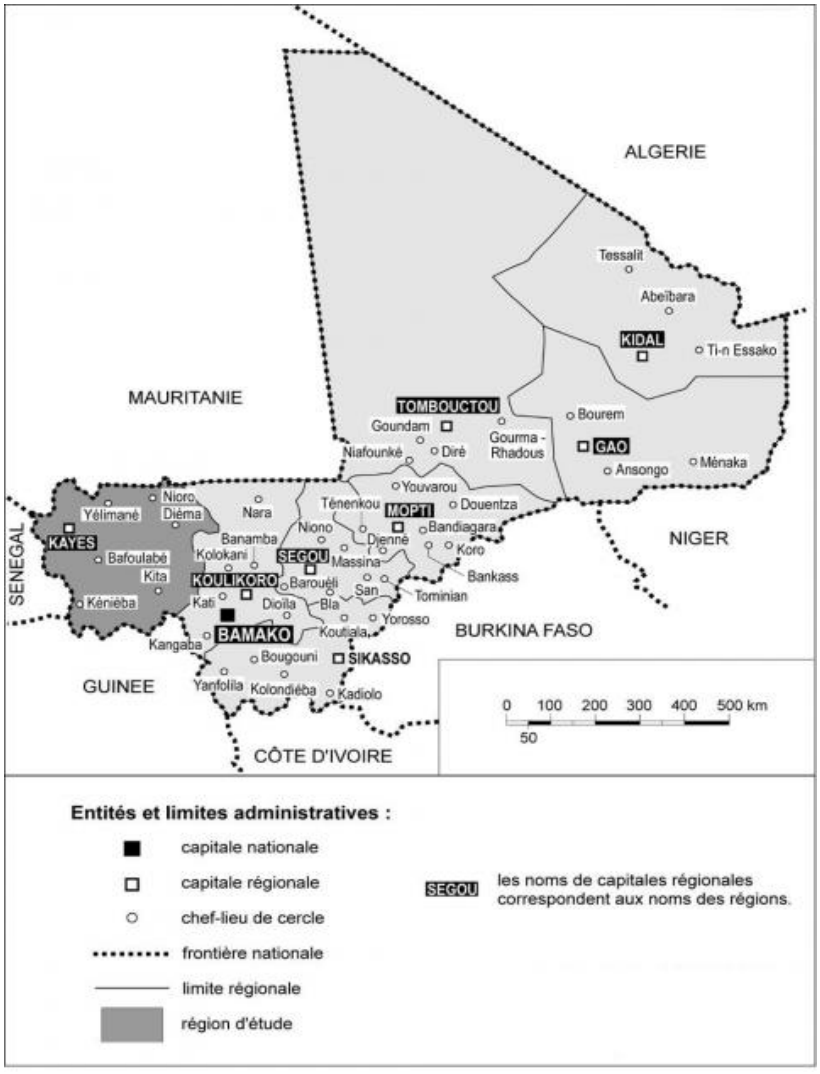

المصدر: http://apad.revues.org/579

[1]Stéphanie Lima, « La frontière « impossible » ? Espace mobile, frontière et territoire. Le cas de la région de Kayes (Mali), » ***Espace populations sociétés*** [En ligne], n° 2 (2005), disponible sur: http://eps.revues.org/docannexe/image/3103/img-1.jpg (20 mars 2015)

ففي الشمال، صحراء شاسعة وشبه قاحلة تضم غاو، تمبكتو وكيدال الّذين يمثلون ثلثي الإقليم المالي أي 800.000 كلم^2 مقابل 10 بالمئة من السكان. وفي الجنوب، ساحل يتمحور حول الوديان الرسوبية ويتميز بالمستوطنات الزراعية المستقرة؛ كما يحتوي على خمس مناطق هي: كايس، سيكاسو، كوليكورو، موبتي وسيقو الّتي تتهيكل حول نهري السنغال والنيجر وتظهر كخزانات للاحتياطي الزارعة والعمالة.[1]

وقد ولدت الوضعية الوسطية لمالي ازدهاراً سمح بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر ببناء كيانات سياسية قوية. هذا ما يفسر مقاومتهم للضغوط ومحاولات الغزو الآتي من الشمال قبل الاستعمار. ورافق تدفق التجارة والانفتاح الثقافي الّذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما الاختراق الإسلامّي في القرن التاسع ميلاديلكن ديناميكية السكان وثقافاتهم الخاصة رسمت لاحقاً مشهداً دينياً معقداً الّذي يجمع بين المعتقدات والممارسات التقليدية الّتي نجت خارج وعاء الإسلام، كما تم اقحام عناصر وثنية في الممارسات الإسلامّية، الّتي اخترقت من جهة أخرى بالصوفية. إذ أن عدم تحكم السلطة في كامل الإقليم المالي إلى عدم اكتمال العقد الاجتماعي ككل لتخوف السلطة في مالي من الديناميكية الّتي تطرحها الديمقراطية من تغيير في المشهد السياسي، وتخوف السلطة التقليدية من تآكل سيطرتها في ظل بناء هوية وطنية تهدد باختفاء قدرتهم الوِصَائّية، بالتالي ترى في ضعف الدولة فرصة لبقائها.[2]

وتحيل دراسة مدى سيطرة السلطات المركزية على الإقليم المالي إلى مسألة المركزية واللامركزية في مالي الّتي طرحت في التسعينيات بعد الحصول على المساعدات الّدولّية وساهمت في اعتبار أن مالي

[1]Hawa Coulibaly, Stéphanie Lima, « Crise de l'État et territoires de la crise au Mali, » ***Sur le Vif***, 27 mai 2013, disponible sur : http://echogeo.revues.org/13374 (24 avril 2015)

[2]Laurent de Castelli, "Mali: From Sancturary to Islamic State," ***The RUSI Journal***, vol. 159, no. 03 (June/July 2014), pp. 62-68.

نموذجاً للديمقراطية في أفريقيا. مقارنة بدكتاتورية "موسى تراوريه" Moussa Traoré الّذي أسس للنموذج الاشتراكي والمركزية الديمقراطية[1] (ما أسمي في مالي "بي جي فانقا" bè jè fanga السلطة الشعبية)[2]، فإن الجمهورية الثالثة حاولت بناء سلطة إجماع (جيمو فانقا jèèmu anga) ثم سلطة مفاوضات (بي يا bè ya)، متجهةً بذلك نحو اللامركزية والإدارة الحرة للجماعات لتفادي الانقسام الّذي هددت به النزاعات المستنفرة في الشمال. فاللامركزية الّتي تقتضي تحويل بعض صلاحيات الدولة للجماعات القاعدية، ساهمت في فك الارتباط بين الشمال والجنوب بوازع مأسسة الديمقراطية ودعم المؤسسات المالية الّدولّية.[3] الأمر الّذي جعل من ثلثي مالي خارج الرقابة الإدارية والأمنية لباماكو منذ التسعينيات، خاصة مع تجنيد سكان محليين من بين العرب والطوارق رغم خطر التسرب العسكري والخيانة، لأن مقاتلي الجنوب يفقدون فعاليتهم في البيئة الشمالية الوعرة.[4]

يعتبر القضاء على الفقر والجوع من بين الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، الّتي تعنى بتخفيض عدد الّذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم مقارنة بما في السنوات الماضية؛ كما يتصدّر قائمة انشغالات الحكومات، لأن القضاء على الفقر يعني تحقيق الوحدة والاستقرار المجتمعي والبقاء الدولتي.[5]

والفقر الّتي تعاني منه مالي جعل السلطات المتمركزة في الجنوب لا تعير الكثير من الاهتمام للشمال. فمن جهة، ينفر سكان المناطق الجنوبية من الشمال بسبب خصائصه الطبيعية القاسية.

---

[1] Gonin et autres, ***op. cit.***, p. 93.

[2] Bréhima Kassibo, « La Décentralisation au Mali : État des Lieux, » ***Bulletin de l'APAD***, no.14, disponible sur : http://apad.revues.org/579 (02 février 2015)

[3] Antoine de Ravignan, « Mali : un Etat à reconstruire, » ***Alternatives économiques***, n° 322 (2013), pp. 32-32.

[4] Fréderic Deycard, « Une région à l'importance internationale croissante, » ***Questions Internationales***, n° 58 (Novembre-Décembre 2012), pp. 8-17.

[5] Programme des Nations Unies pour le Développement, ***op. cit***. p. 27.

من جهة أخرى، فان المحفزات القليلة وضعف الوسائل المسخرة يجتمعان لجعل السلطات المالية تركز قواها على الجنوب حيث يتركز أغلب سكان مالي (ما يقارب التسعين بالمئة). الأمر الّذي يمثل عائقا جوهريا أمام نمو وتطور المنطقة الشمالية. مشكل العزلة يخص كل التراب المالي، إلا أن الحكومات المتعاقبة إرضاء لسكان الشمال لم تنفذ أي مشاريع تخطيط وتهيئة عمرانية في الشمال، على عكس الجنوب الّذي تسعى إلى تطوريه وتجاوز عزلة سكانه.

المطلب الثاني: تطورات أزمة شمال مالي 2012

منذ الاستقلال والطوارق يطالبون بتحسين أوضاعهم المعيشية وبناء دولة تعّبر عن خصوصيتهم وتُأَطُّر من خلال أنساقهم التقليدية. إلا أن قادة مالي المتعاقبين لم يريدوا، ولم يعرفوا، ولم يقدروا على إدارة رغبة الأزواد في الحكم الذاتّي بشكل فعال خاصة وأن الطوارق ذاتهم مختلفون حول الفكرة الانفصالية. وقد زادت من حدّة الوضع الداخلي ووضعية الطوارق الاجتماعية والاقتصادية، الأزمات الطبيعية الّتي عرفتها مالي منذ الاستقلال (1973-1974، 1983-1984 مثلا). وجاءت اتفاقيات السلام الممضاة في تمنراست سنة 1991 لتضمن للشمال وضعاً خاصاً، ونظام حكمٍ ذاتي؛ إلا أنها لم تجسد إلى اليوم. وقد استثمرت مبالغ مالية طائلة في الشمال منذ 1992، في إطار تطبيق الدستور الجديد القائم على لا مركزية الحكم وبعض اللوائح الاقتصادية والاجتماعية في الميثاق الوطنّي المتفق عليه مع الطوارق. إلا أنه لم تساهم في تمويل مشاريع التنمية بقدر ما قامت بإخماد الجماعات المسلحة، الّتي كانت تثور ما إن تنفد أموالها.

وعليه، شهدت مالي منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي تمرد الطوارق الّذين كانوا على مر فترات، أحيانا متلاحقة وأحيانا أخرى متباعدة، يحملون السلاح رفضا لحكومتهم المركزية والسياسة المتبعة تجاههم. فتمرد الطوارق قديم قدم نشأة دولة مالي المعاصرة، حينما تساءل بعض أعضاء قبائل أدرار

إيفوغاس "من هو هذا السيد المالي الّذي يعوض الفرنسيين؟" عشية الاستقلال المالي في 22 سبتمبر 1960. وهذا بالرغم من تسليم السلطات الفرنسية مفاتيح الحكم للنخب المحلية الناشئة في قبائل سود وزراعية في الناحية الجنوبية لمالي.[1] فحسب تعبير الطوارق آنذاك أصبحت مالي تحت حكم "عرفاء سود" (Des caporaux noirs) أي أنّ "الخاضعين في الأمس أصبحوا، المهيمنين اليوم."[2] وقد تأكد تصورهم هذا بعد صعود رئيس متشبع بالنزعة الماركسية إلى سدة الحكم، ألا وهو "موديبو كايتا" Modibo Keita، الّذي وضع المناطق الشمالية تحت تصرف إدارة مضطهدة لسكان المنطقة ورافضة لكل مطالبهم الحقوقية، الأمر الّذي قاد بهم إلى التّمرّد سنة 1963. ومع فشل السلطات القائمة في قمع التّمرّد، اتجهت نحو قمع العائلات كوسيلة لردع التّمرّد الأمر الّذي قاد إلى هموده عاما بعد ذلك.

وفي سنة 1964، بعد توقف التّمرّد الطوارقي قامت السلطة بوضع الإقليم الشمالي تحت إدارة عسكرية ما قاد الرافضين إلى قطع الحدود متجهين نحو الدول المجاورة الّتي تحتضن هي الأخرى إثنية الطوارق. وحتى سنة 1987 بقيت الأوضاع على ما هي عليه، فتسيير الضفة الشمالية بأساليب الاضطهاد والعنف أظهر نجاحه؛ إلا أن الهوة بين النظام والطوارق، وبين الشمال والجنوب ما زادت إلا اتساعاً وصولا إلى الأقليات الطوارقية المتواجدة في الجزائر وليبيا الّتي أصبحت هي الأخرى ترفض

[1] في كتب التاريخ الاستعماري لفرنسا، اعتبر المؤرخون أن الصحراويين هم من غدوا أسطورة المقاتل الطوارقي، إلا أن الواقع يدل، حسبهم على شيء آخر. فالمؤرخين والعساكر الفرنسيين الّذي احتكوا بالطوارق في الفترة الاستعمارية ثم في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي اعتبروا أنهم لصوص بارعون أكثر من كونهم مقاتلون مهرة. على عكس القبائل العربية (مثل الأسرار) الّتي تستعملها الحكومة المركزية في مالي ضد الطوارق في كل تمرد لهم؛ في:

Pierre Boilley, « Les Touaregs entre Contraintes Géographiques et Constructions Politiques » ***Etudes Rurales***, vol. 151, no. 151-152, 1999, pp. 255-268.

[2] ***Ibid.***

أوضاعها بسبب الجفاف والتصحر اللذان يمسانها كل سنة ويهددان بقاءها.[1]

وقد وجدت الأقليات الطوارقية في المنطقة السّاحلية الصحراوية بأكملها، لا مالي فقط، آذانا صاغية في شخص العقيد معمر القذافي؛ الّذي جند الشباب في "الفيلق الإسلامّي" لمحاربة الإسرائيليين في لبنان بداية الثمانينيات ومهد للنضال السياسي بين الطوارق. ففي سنة 1987، ثم إنشاء أول حركة سياسية بوازع منه؛ حيث كان في هذه الحركة إياد أد غالي (مؤسس أنصار الدين في 2012) ورجال آخرون أثروا في مسار التّمّرد الطوارقي في مالي. ثلاث سنوات بعد إنشاء هذه الحركة وبعد خطاب فرانسوا ميتران François Mitterrand، قامت المعارضة المسلحة بتمرد دام إلى غاية 1996، ونتج عنه 4000 موتى وعديد الآثار السلبية على البناء المؤسساتي المالي الّذي فشل في التعامل مع هذه الأزمة وجعلها أزمة داخليا تحل داخليا، خاصة في منطقة الأزواد الّتي تتحول إلى منطقة رمادية، تعاود التّمّرد في 2006 مع الجيش المالي.[2]

ففي بداية الألفية الثالثة، قام إرهابيو "الجماعة الإسلامّية المسلحة" Groupe Islamique Armée(GIA)، بعد خسارتهم أمام الجيش الجزائري، بالهروب نحو شمال مالي حيث ربطوا علاقات ظرفية مع الطوارق عبر مقايضة الوجود على إقليم الأزواد مقابل حماية الجماعات المضطهدة؛ وصولا إلى التزاوج وربط علاقات مصاهرة مع الجماعات الطوارقية. وقد قام الطوارق بتمويل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامّي (AQMI) بالجنود والعتاد. فالشباب الطوارقي، لأسباب اجتماعية واقتصادية، ميالاٌ

[1]Kalifa Keita, “Conflict and Conflict Resolution in the Sahel: The Tuareg Insurgency in Mali” ***Small Wars & Incurgencies***, vol. 09, no. 03, (1998), pp. 102-128.

[2]Gourdin, ***op. cit.***

للخطاب الإسلامّي الراديكالي؛ حتى وإن كان القادة التقليديون الطوارق يخشون المتطرفين الإسلامّيين.[1]

وقد شهدت سنة 2011 مجموعة من الأحداث الّتي قادت الطوارق إلى رفع السلاح في وجه السلطة المركزية للدفاع على مطالبهم. –البحث عن قائد جديد بعد وفاة القذافي الّذي كان راع لانفصال الطوارق عن مالي. وبقاء الجنود الّذين كانوا في خدمة القذافي دون مأوى بالتالي رجعوا إلى مالي محملين بالأسلحة. وفي 14 يناير 2012 قام طوارق "الحركة الوطنّية لتحرير الأزواد" Mouvement National pour la Libération des Azawads(MNLA)بالتّمرّد في مانيكا. حيث قام الجيش المالي بالتخلي عن مواقعه دون الدفاع عنها والانسحاب إلى المنطقة الجنوبية في فوضى كبرى. ثم في أقل من عشرة أيام، وبدعم من جماعة "أنصار الدين" قامة جماعة الـ (MNLA) بتحرير الأزواد. إلا أن ما تبع هذا الانتصار يعبر عن تفرق الصفوف وتعدد الأيديولوجيات والأهداف. فقادة الصحراء " Seigneurs du désert" ثم التغلب عليهم من قبل الأنقياء "les purs" أي أنصار الدين المتحالفين مع (AQMI) والأكثر عتادا وتمويلا من الأزواد.[2]

بالإضافة الى الانقسامات الداخلية التقليدية المتعددة الّتي تفتت المجتمع الطوارقي وتقوم بالتشكيك في وجود أمة طارقية، هناك انقسامات ذات طابع ديني من أهمها الأنواع المختلفة للإسلام عند الماليين والّتي تظهر بوضوح عند الطوارق سيتم التطرق إليها في المطلب اللاحق [*]. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ

---

[1]Aymeric Chauprade, « Crise du Mali, Réalités géopolitique, » 20 Janvier 2013, disponible sur : http://www.realpolitik.tv/2013/01/crise-du-mali-realites-geopolitiques-premiere-partie-par-aymeric-chauprade/ (22 Décembre 2014)

[2]Mériadec Raffray, « Le problème touareg est aussi vieux que l'Etat Malien, » ***L'opinion***, 6 Juillet 2013, disponible sur : http://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/probleme-touareg-est-aussi-vieux-que-l-etat-malien-1775 (25 septembre 2014)

[*]يجب التنويه إلى أن كل جل مسلمي أفريقيا السوداء لا زالوا يمارسون طقوسا دينية مرتبطة بتقاليدهم ما قبل الإسلامية. فبالنسبة للعديد من المسلمين في مالي وجود آثار تاريخية مقدسة هو جزء من الهوية المالية في حين أن وجود هاته الآثار

الاستقلال والأغلبية السوداء تحت سيطرة البمبارا Bambara، تحاول بناء دولة أمة وتفعيل مسار تنموي يسمح بالخروج من دائرة الفقر، إلا أنها دائماً ما اصطدمت مع الإثنية الحاكمة أي السونغاي Songaï.

ففي أفريقيا جنوب الصحراء، وبعد انتهاء السيطرة الكولونيالية، أعتبر الإقليم أسبق من الدولة والأمة. الأمر الّذي جعل بناء دولة-أمة صعبا، لأنه استوجب بناء وعي مشترك وإطار سياسي موحد وفعال. لكنّ الأمر كان جزئيا في ظل جزئية تأكيد السيادة الوطنّية، ووجود سياسة للتهيئة العمرانية ولدت إنجازات غير كافية، التعليم والجيش رسخا في الشعب "العلم الواحد والنشيد الوطنّي وحدود دولة مالي."[1] البعض ذهب حد تأكيد وجود وعي وطني ناشئ وهوية وطنية مشتركة. إلا أن عديد التوترات بقيت موجودة، تهدد بمواجهة مسلحة بين الاثنيات المختلفة خاصة بين الطوارق والسونغاي، ما يدل على أنّ الشعور الوطنّي كان ولازال ضعيفاً، حتى بعد إقامة أمادو توماني توريه للتعددية الحزبية ورجوع المدنيين إلى السلطة مع Alpha Omar Konaré رئيسا من 1991 إلى 2002، وترك توريه لبدلة العسكري لدخول الحلبة السّياسّية من 2002 إلى 2012 لم يكفيا لإخراج مالي من حلقة الاضطرابات الّتي تعترضها في خضم غياب الحس الانتماء للدولة الواحدة.

ظل الكولونيل القذافي، للعديد من السنوات، يحافظ على علاقات وطيدة مع الطوارق مكنته من استغلال سخط جزء منهم لدعم مشاريعه في زعزعة أفريقيا جنوب الصحراء. سقوطه في ربيع 2011،

بالنسبة للسلفين ليس إلا اعتداءً على وحدوية الله، بالتالي لا يجب ذكر أي اسم غير اسم الله في المنطقة، كما لا يجب أن يتوسط أي شخص بين الرب وعبده. وعليه فإن تدمير الآثار المقدسة ناتجة عن قناعة دينية متأصلة لدي السلفيين (رغم عدم وجودها في الإسلام كقاعدة أو ضرورة). هذه القناعة تعيد النظر في معتقدات مترسخة لدى الماليين منذ قرون وموروثة لديهم منذ الجاهلية. بعض السلفيين المتشددين والمسلحين يحاولون منذ سنوات القضاء على التقاليد الدينية الخاصة، إلا أن هدمهم لقباب وأضرحة وآثار تاريخية لم يكن كافياً لانتزاعها من الوعي الجماعي لسكان شمالي مالي؛ في:
Irina Bokova, ***La destruction du patrimoine culturel en situation de conflit***, UNESCO : « Le patrimoine culturel de l'humanité : un outil pour la paix », Genève, 16 avril 2014, pp1. 1-18.

[1]Patrice Gourdin, ***Op. cit.***

سرع عودة متمردي التسعينيات الّذين وظفوا في الجيش الليبي، والّذين أطلق عليهم لقب "العائدين" les revenants (عددهم غير معروف بدقة إلى يومنا هذا) بأسلحة ثقيلة من الترسانة الليبية. يضاف اليها موت إبراهيم أق باهنقا Ibrahim Ag Bahanga في 26 أوت 2012، القائد الرئيسي للتمرد الطوارقي في مالي، عطل قيام انتفاضة على نطاق واسع. إلا أن آخرين قاموا باتباع خطاه لأن الظرف كان يمنح فرصة التغلب على القوات المسلحة الوطنّية لأول مرة منذ 1960.

وفي أكتوبر 2012، انضم المثقفين والمناضلين السياسيين لحركة الوطنّية للأزواد إلى مقاتلي تحالف طوارق النيجر - مالي وللعائدين لإنشاء الحركة الوطنّية لتحرير الأزواد MNLA، والّتي تعبر عن اجتماع عناصر غير متجانسة، الأمر الّذي يفسر التعارض بين التصريحات والأفعال، مثلا الموقف تجاه السلافيين، الأهداف السّياسّية وغيرها. بالتالي اندلاع التّمّرد لم يكن مفاجئاً، فخلال 6 أشهر جرت عديد المحادثات العامة ضمن مجموعة الطوارق حول فرص وطرائق انقلاب جديد تجهله سلطات باماكو. وفي أبريل 2012 بعد حملة سريعة سقطت كل مناطق شمال نهر النيجر، أعلنت حركة ال MNLA عن استقلال الأزواد (مصطلح يعني بلغة تامشاك، أرض الترحال والّتي تعبر عن الخاصية الأساسية للمجتمع الطوارقي). هذا النجاح ألغى الفشل المتعاقب في تمرد 1960-1964، 1990-1992 و2006-2009. مناطق تمبكتو، كيدال، وغاو أي 822 ألف كلم² خرجت من سيطرت باماكو.[1] بالتالي ثم انتزاع ثلاث أجزاء مالي من قبضة السلطة المركزية. في قلب هذه المساحة توجد أدرار أفوغاس مهد حضارة التامشاك. هذه المنطقة الي تتمتع بقيمة رمزية عليا، قد تمثل نقطة التقاء طوارق المنطقة خاصة (النيجر والجزائر) وقد يحي انفصالها مطامع انفصالية لدى الجيران.

إلا أن طوارق المنطقة لم يكونوا جميعا مع المشروع الانفصالي. لأن المجتمع الطوارقي يقوم على

[1] Jean Louis Sagot Duvauroux, « Quelques traits du Mali en crise, » dans : Michel Galy (dir.), ***op. cit.***, p. 91-92.

بنى قبلية معقدة وهرمية مميزة. وهو الّذي يغدي منافسات داخلية متعددة تصل أحيانا حد الاقتتال. فمنذ الاستقلال والسلطات المالية المتعاقبة تغذي هذه النزعة الانقسامية عند الطوارق. اعترفت باماكو بالخصوصية الثقافية للمجتمع الطوارقي وأدمجته في الحكومة في تطوير الشمال خلال التسعينيات. إلا أن آليات هذا الادماج تؤدي إلى طرح عديد الأسئلة بين الطوارق وتغذي سخطهم على السلطة المركزية. تعتمد الدولة على ميليشيات مكونة في جزء منها الطوارق (الباقي عرب) للقيام بتمردات مضادة في الشمال. مثل حامية كيدال الّتي حشدت بعض الطوارق تحت قيادة العقيد "الحاج أق قامو" لمكافحة الـ (MNLA)، والّتي تحولت في 13 مايو 2012 إلى الحركة الجمهورية لإعادة بناء الأزواد. بالتالي أصبحت الطائفية الطوارقية تغذي الحركات التحريرية. الـ (MNLA) يوظف من بين أبناء المدن، في منطقة كيدال وغاو. هي بالتالي تمثل إلى حد بسيط قد لا يكون موجودا الشعوب الفلاحية وسكان منطقة تمبكتو، أكثر من ذلك أعضاؤها لا ينتمون إلى كل قبائل وتشكيلات المجتمع الطوارقّي.[1]

فسكان الأزواد 1.300.000 نسمة ليسوا كلهم طوارق. هناك فيها العرب (أغلبية في تمبكتو) والمورس (المغاربة)، السونغاي (أغلبية في غاو) والبيول. والّذين لا يساندون مشروع بناء دولة طوارق، وقد ذهب البعض إلى الانضمام في جماعة "العقيد أق قامو". خاصة وأن العرب في تمبكتو منظمون في ميليشيات كّونها الرئيس السابق "توريه" لمكافحة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامّي (AQMI) والطوارق في المنطقة. بعض الملاحظين أكدوا أن البعض منهم مرتبطين بباروناات المخدرات لهذا يقطعون الطريق أمام الحركة التحريرية. فشبكة المصالح، الولاءات والتحالفات هي الّتي تزيد من تعقيد الوضع الداخلي وضعف دولة المالي لا يسمح بتجاوز هذا الوضع خاصة وأن عديد ممثليه يجنون ثمار هذا الوضع. الشبح الآخر الّذي يهدد التجربة الديمقراطية في مالي هو العزلة الهويتية، بينما يركز أباء الاستقلال على

[1]Patrice Goudrin, ***op. cit.***

الامبراطوريات العظيمة في تاريخ مالي، مع ظهور عديد البوتقات لتعايش الجماعات الاثنية.[1]

[1]Jacques Delcroze, « Effondrement du rêve démocratique au Mali, Menaces de partition, rumeurs d'intervention, » ***Le Monde Diplomatique***, Septembre 2012, p. 9.

المبحث الثالث: مسببات وتطور الأزمة في إفريقيا الوسطى

المطلب الأول: مسببات الأزمة في جمهورية إفريقيا الوسطى

لقد بدأت الأزمة التي تعصف حالًيا بإفريقيا الوسطى بوقت طويل قبل استيلاء تحالف سيليكا Selekaعلى السلطة في مارس 2013؛ فالأزمة الأمنية القائمة هي محصّلة تشابك أزمة سياسية عانى منها النظام الذي قاده لمدة عشر سنوات الجنرال فرانسوا بوزيزي François Bozizé وأزمة اجتماعية واقتصادية سابقة لذلك النظام.

ويمكن القول: إن الهاوية التي تتردى فيها اليوم جمهورية إفريقيا الوسطى تعود لتضافر الانحطاط الاجتماعي والاقتصادي الذي يحيق بالبلد منذ نهاية الثمانينات، وفشلا لديمقراطية في عقدالتسعينات (من بين خمسة رؤساء تعاقبوا على قيادة البلاد منذ الاستقلال هناك ثلاثة عسكريين بينهمالأخير)، وسوء التسيير البنيوي طيلة العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين.

فبعد عهده الذهبي الذي يرتبط في الذاكرة الجمعية بحكم بوكاساBokassa ،لم يفتأ الاقتصاد وسط الإفريقي في تدهور مطرد؛ فمنذ نهايةالتسعينات إلى اليوم تناقص عدد الشركات العاملة في البلاد من 250 إلى 25، وعشية الأزمة عام 2012 لم يبق من المؤسسات المزدهرة سوى مؤسسة معدنية واحدة، وقد تعرضت هذه المؤسسة للنهب أثناء اجتياح Seleka وآل بها الأمر إلى وقف جميع نشاطاتها التي كنت منحصرة في التنقيب.

ورغم أن قادة إفريقيا الوسطى ظلوا على الدوام يفتخرون بثروة البلاد المعدنية، فإن البلد ظل يفتقر إلى قطاع معدني حقيقي إذ لم يوجدقَطّ في إفريقيا الوسطى إنتاج صناعي في مجال المعادن، فالذهب والماس عل سبيل المثال ظلّايُستخرجان بطريقة تقليدية، ما جعل حجم إنتاجهما متواضعًا جدًا بالمقارنة مع المنتجين الآخرين في القارة الإفريقية، كما ظل أغلب النشاط فيهما خارجًا عن سيطرة الدولة.

أما الزراعات التجارية (القطن،البن، ...إلخ) فقد تدهورت ولم ترقب عد ذلك إلى مستوى الإنتاج القديم. ووحدها زراعة الحبوب والخضروات الأساسية قد مكّنت أكثرية سكان الأرياف من البقاء أما النشاطات الاستخراجية الأخرى كشركات استغلال الغابات فلم يعد عددها يتجاوز أصابع اليد الواحدة وباتت كلفة تمويلها تعوق قدرتها التنافسية في السوق الدولية.

ومع انسحاب المستثمرين أصبحت الوظيفة العمومية (مع تواضعها إذ لا يزيد عدد موظفي الدولة على 18000) المشغل الأول في البلد. وقد أدى التقلص التدريجي للنشاط الإنتاجي وغياب الاستثمارات إلى سيادة الاقتصاد غير الرسمي، ونتج عن ذلك هبوط المؤشرات الاقتصادية إلى مستويات أدنى من المعدل في إفريقيا كما هي الحال بالنسبة للناتج القومي الخام بالنسبة للفرد (تدنى من 963 دولارًا عام 1980 إلى 722 دولارًا في 2010)، ومدة التمدرس ونسبة وفيات الأطفال. ووفقا لتصنيف الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية للدول حسب مؤشر التنمية البشرية لعام 2013 تحتل إفريقيا الوسطى المرتبة 180 من بين 187 دولة.

وكان يخفف من وطأة هذه الأزمة الاقتصادية العميقة الاعتماد الكبير على العون الأجنبي وخاصة المساعدات الأجنبية التي كانت تؤّمن دفع الرواتب فرغم الانحطاط الاقتصادي، استطاع نظام فرانسوا بوزيزي François Bozizé بفضل مساعدات مالية متعددة المصادر (البنك الدولي،البنك الإفريقي للتنمية،الاتحادالأوروبي، ...إلخ) أن يدفع بانتظام تقريبًا رواتب الموظفين التي تضمن الأمن الاقتصادي للعاصمة بانغي.

ومن أسباب التراجع الكبير في اقتصاد إفريقيا الوسطى شيوع الرشوة وإهمال المسؤولين المتعاقبين على السلطة. ونتيجة سوء تسييرهما، فإن نظام بياتاسي وبوزيزي قد نفّرا المستثمرين الأجانب وأضعفا مؤسسات الدولة.

وقد أبقى هذان النظامان القطاع الاستخراجي في تخلف تام وشّوها كثيرًا سمعته وذلك من خلال كثرة التغييرات التي أدخلاها على التشريع المعدني وحرصهما على الاستفادة من المؤسسات حتى قبل تحقيقها أي اكتشاف.

وفضلاً عن ارتفاع كلفة التنقيب نتيجة عزلة البلاد وغياب البنى التحتية، عانى المستثمرون من الكثير من النزاعات فانتهى بهم الأمر إلى العزوف عن إفريقيا الوسطى. [1]

المطلب الثاني: تطور أزمة 2013 في جمهورية إفريقيا الوسطى

لابد من الإشارة أن أزمة جمهورية إفريقيا الوسطى أقدم بكثير عن الأزمة الحالية، فهذه الأخيرة ليست إلا محصلة لسلسلة من الأزمات التي عرفتها الجمهورية كما اشرنا في السابق، حيث كانت أخرها في سنة 2010، تاريخ أول تمرد ضد حكومة بوزيزي، حيث انطلقت شرارتها من شمال البلاد وهو التمرد

[1] http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201432591656141487.html

الذي عرف آنذاك بتمرد "بيرادو" لكنه لم يستمر طويلا نتيجة للتنسيق والتعاون مع القوات النظامية التشادية للقضاء على المتمردين وحماية نظام الرئيس السابق آنذاك، هذا بالإضافة إلى سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية كانت سابقة لهذا النظام.

هناك من يرجع جذور أزمة جمهورية إفريقيا الوسطى إلى الانقلاب الذي قاده تحالف "السيليكا"، والتي تشكل الدرع العسكري لتحالف الأحزاب المعارضة، وينتصب إليها مختلف القوميات المسلمة في البلاد،حيث تمكن هذه الحركة المسلحة من تحقيق التقدم والإطاحة بالرئيس السابق فراسوا بوزيزي، الذي عانت البلاد خلال فترة حكمه (2003ـ2013)، من الفساد المستشري والتخلف والمحسوبية والتسلط، وقد عجلت كل هذه الأسباب وغيرها لقيام حركة تمرد علني قادها تحالف فصائل المعارضة المسلحة المعروفة باسم تحالف "السيليكا" ضد حكومته، للمطالبة باحترام اتفاقية السلام الموقعة بين عامي 2007 و2011 والتي تنص على نزع السلاح وإعادة دمج المتمردين في الجيش، الأمر الذي أدى إلى الإطاحة ببوزيزي في 24 مارس2013، وتنصيب التحالف السابق زعيمها: ميشال جوتوديا في 18 أوت 2013.

والجدير بالذكر هنا أن تحالف "السيليكا" لا تتألف فقط من عناصر مسلمة، بل تضم أيضا مجموعات أخرى غير مسلمة من معارضي نظام فرانسوا بوزيزي، وتعود بدايات هجمات هذا التحالف في ديسمبر عام 2012، حيث تمكنت من خلالها على إحكام السيطرة على كبر بالمدن، خاصة في المناطق الشرقية والوسط من البلاد مما فرض على نظام بوزيزي الدخول في مفاوضات السلام مع التحالف المتمرد في يناير 2013 على إثره تم تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت قادة المتمردين، لكن نتيجة لشدة الخلاف بين الطرفين، لم تستمر ذالك التوافق بين الطرفين وهو ما دفع الرئيس بوزيزي إلى التخلي من السلطة والفرار في مارس 2013م، لصالح تحالف السيليكا الذي نصّب زعيمه جوتوديا كأول رئيس مسلم في دولة غالبية سكانها من المسيحيين، وشكل حكومة انتقالية في ابريل 2013، تحت مسمى المجلس

الوطني الانتقالي.

لكن الرئيس جوتوديا عجز عن احتواء إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد منذ وصوله إلى الحكم، ويظهر ذالك من خلال بروز الميليشيات التابعة للمسيحيين كـ : "انتيبالاكا" والتي يقول البعض بأنها جاءت كرد ودفع للتجاوزات سيليكا في بانغي والمحافظات الغربية ابتداءا من شهر مايو 2013، حيث قامت هذه الميليشيات بارتكاب عدة جرائم وانتهاكات جسيمة من قتل وتشريد في حق المسلمين في مختلف مناطق البلاد، الأمر الذي غيّر من مجرى الأزمة التي كانت أساسا من اجل ظلمات اقتصادية وسياسية من قبل تحالف السيليكا، إلى صراع ديني ودموي بين المسيحيحن والمسلمين. وقامت ميليشيات "الأنتي بالاكا" خلال أيام قليلة بقتل ما يقارب ألفي شخص من المسلمين وتشريد مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين.

ومنذ هذا الإنقلاب لم تعرف جمهورية إفريقيا الوسطى لا إستقرار ولا سلام رغم الإنتخابات والحوار الوطني الذين شهدهم فترة حكم بوزيزي، وكانت أسوأ الحقب التي عاشها الأفرووسطيون. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية ظهرت حركات إحتجاجية تحولت مع الوقت إلى جماعات مسلحة.[1]

إن الاضطراب الجيوسياسي الداخلي لإفريقيا الوسطى هو سبب أعمال العنف التي بدأت في 10 ديسمبر 2012 م. وقد مثّل وصول سيليكا Seleka إلى السلطة صدمة كسرت قواعد لعبة سياسية كانت

[1]Gérard Gerold et Mathieu Merino, **L'effondrement de l'État Centrafricain au cours de la dernière décennie : origines de la criseet quelques idées pour en sortir**, Fondation pour la recherche stratégique, n° 8/2014, Fance.

تتحكم فيها طبقة سياسية تمثل المجموعات العرقية في غرب البلاد ووسطها وتدور في فلك الحكم العسكري. وهكذا أخلّ تحالف المجموعات المسلحة في الشمال الشرقي بمعادلة السلطة في إفريقيا الوسطى من خلال سيطرة مواطنين وسط إفريقيين عانوا طويلاً من التهميش وأجانب مسلحين على العاصمة بانغي ومناطق أخرى كانوا مجهولين فيها كغرب البلاد .كما أن رد الفعل ضد سيليكا يندرج أيضًا في نطاق صراع الثقافات القائم بين سكان المناطق الساحلية وسكان الغابات. وقد بالغ الرئيس بوزيزي Bozizé في وصف هذا التغيير السياسي والديني المزدوج بالمؤامرة الإسلامية لكن هذه الدعاية كان تأثيرها على الناس سيظل محدودًا لولا التجاوزات التي ارتكبها مقاتلو سيليكا في منطقة الرئيس السابق العرقية وفي العاصمة بانغي.

إن تجاوزات سيليكا في بانغي وفي المحافظات الغربية ابتداء من شهر مايو 2013 قد أثارت ردود فعل عنيفة حيث تشكّلت مجموعات للدفاع الذاتي تسمى "أنتي بالاكا" Anti-balaka لم تلبث أن هاجمت المجموعات المسلمة في المدن الغربية ولم تعد تفرّق بين سيليكا وسائر المسلمين. وقد شجّع هذا الخلط بين سيليكا وجميع المسلمين خطاب الشيطنة الذي روّجه نظام بوزيزي ضد سيليكا والتقارب المريب بين بعض التجار المسلمين وسيليكا في بانغي؛ فاستيلاء سليكا على بانغي قد استُقبل بحفاوة من بعض تجار السوق الأساسي في المدينة الذي يوجد فيه الكثير من التشاديين، وقامت سريعًا روابط مصالح بين مقاتلي سيليكا وهؤلاء التجار إلى درجة أن السوق المذكور تحول، على مرأى ومسمع من الجميع، إلى أهم مكان لبيع المنتجات التي تنهبها سيليكا (خاصة السيارات والوقود).

ومع كل هذا، فإن حمى معاداة المسلمين التي يبدو أنها أصابت جزءًا من البلد لها جذور أعمق من سيليكا؛ فهناك أمر بالغ الدلالة وهو استهداف مجموعتين من السكان المسلمين بشكل أخص، وهما: التجار في المدن وملاك المواشي الفلان في البوادي. وهذا يعكس حقدًا دفينًا بين ملاك المواشي

والمزارعين وحنقًا على هيمنة المسلمين على التجارة؛ فالمسلمون يلعبون دورًا أساسيًا في قطاع التجارة في بانغي والمحافظات الداخلية ويمثلون "أغنياء" في وسط يطبعه الفقر المدقع. ولهذا كان النهب الممنهج لحوانيت المسلمين في المدن التي سيطرت عليها "الأنتي بالاكا" نوعًا من العنف الانتهازي يتيح الاستيلاء على ممتلكات الغير والتخلص بسهولة من الدائنين[1] .

وقد جذّر منطق العنف نزعة التطرف لدى الجانبين؛ فلمواجهة تهديد "الأنتي بالاكا" انضم ملاك المواشي الفلان إلى صفوف سيليكا وقاموا بأعمال انتقامية؛ وفي بانغي تنتهي المظاهرات غالبًا بتقتيل المسلمين وسط تنامي الشعور بالحقد على المسلمين والثأر ممن استولوا على العاصمة خلال عام 2013. وهناك اليوم حركة سكان جديدة تُلاحَظ في إفريقيا الوسطى؛ فالمسلمون الأجانب يغادرون البلاد فضلاً عن مواطنين مسلمين ينزحون إلى تشاد والكاميرون وآخرين يصحبون سيليكا في انسحابها نحو شرق البلاد؛ فسكان بانغي المسلمون قد تناقصوا بنسبة 90% وهم يعيشون محاصرين في بعض الأحياء. ويتردد صدى هذا العنف في كامل البلاد ما أدى إلى مغادرات وقائية (حتى من المدن التي لم تحتلها الأنتي بالاكا)؛ وهو ما جعل وكالات الغوث الإنساني تواجه معضلاً يتمثل في مساعدة مسلمي المناطق الغربية على النزوح أو على البقاء مع ضمان أمنهم وغذائهم. ولم يعد تقسيم البلاد على أساس ديني مستبعدًا في وقت يعاد فيه تشكيل خارطتها الدينية.

تداعيات الأزمة السياسية

وقد تعرضت جميع السكان في جمهورية إفريقيا الوسطى من تداعيات الأزمة السياسية التي مزقت البلاد، فعلى المستوى الداخلي يمكن تسجيل النقص الحاد في الخدمات الأساسية من الغذاء والماء الصالح للشرب والرعاية الصحية، وقد دفع ثمن ذالك بالدرجة الأولى النساء والأطفال والمسنين، الذين هم

[1]https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/CAR-crisis_regional_doc-11.06.2014%20arabic.pdf

وجه الأزمة ويعاني الآلاف منهم من سوء التغذية والحرمان للتعليم بالنسبة للأطفال بسبب استمرار القتال بين الأطراف وانعدام الأمن.[1]

وقد أدت تلك التهديدات المتزايدة من ميليشيات "مناهضو السواطير" المعروفة بـ : انتي بالاكا ـ التي أعلنت نفسها ممثلة للطوائف المسيحية من القرويين والمزارعين في جمهورية إفريقيا الوسطى ـ ضد المسلمين في غرب ووسط البلاد إلى مغادرة أغلبية هؤلاء لمناطقهم وديارهم بسبب الرعب الشديد والخوف من تلك الميليشيات على أمل منهم الحصول على الأمان إلى العديد من دول غرب إفريقيا، وخاصة الدول المجاورة، كتشاد، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد أن تعرض غالبيتهم، خاصة النساء والأطفال والمسنين انتهاكات جسيمة لحقوقهم، وتعرضوا للقتل، والتشويه، والاختطاف، والاغتصاب، .... وغير ذالك من الممارسات القاسية والعنيفة التي ترتكب يوما بعد يوم ضد هؤلاء الضحايا، وحسب دراسة قامت بها لجنة الاتحاد الأوروبي للمساعدات في جمهورية إفريقيا الوسطى، في يوليو 2015، فان مليونين وسبع مائة من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، كما سجلت هذه الدراسة أيضا أن حوالي 400 ألف شخص هم من النازحين داخليا، حيث يواصل العديد منهم إلى مواقع مؤقتة، مثل دور العبادة أو بالقرب من مطار بانغي الدولي، وحوالي 462 ألف من السكان فروا إلى الكامرون وتشاد والكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو.

ونتيجة لاستمرار هذه الأزمة، صار الفوضى الأمني من اكبر التحديات التي تواجه ليس فقط دولة إفريقيا الوسطى، بل حتى الجوار الإقليمي خاصة تلك الدول التي لها حدود مباشرة معها كالسودان وجنوب السودان، وتشاد والكمرون الكونغو الديمقراطية و الكونغوا.

محاولات الخروج من الأزمة من خلال اتفاقية مؤتمر ليبروفيل:

[1]http://www.qiraatafrican.com/home/new

بعد أجواء من التعقيد وفي ظل التجاذبات في أواخر عام 2012 بين أحزاب المعارضة والرئيس بوزيزي، اتفقت الأطراف الجلوس على طاولة المفاوضات وعقد مؤتمر تحت إشراف إقليمي ودولي (تشاد، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، وفرنسا) في العاصمة الغابونية ليبروفيل في 11 يناير 2013، وقد توصلت الفرقاء إلى تسوية سياسية في ليبروفيل تقوم على تقاسم السلطة بين الأغلبية المؤيدة للرئيس بوزيزي والمعارضة المتحالفة، وكان من ابرز ما تضمنت وثيقة الاتفاق ما يلي:[1]

- عدم ترشح الرئيس بوزيزيه لفترة رئاسية قادمة، والكف عن إشعال النعرات القبلية في أوساط الشعب المسلمين وغيرهم.

إعادة النظر في مكانة الإسلام داخل البلد وتعزيز مكانته أسوة بالأديان المعترفة بها في الدولة، وأن يتم احتفال العيدين -الأضحى والفطر- رسميا، وأن يتم إدراجهما ضمن الأديان الرسمية.

لكن في الواقع تراجعت الحكومة عن تلبية بنود اتفاقية ليبروفيل، وكانت النتيجة هي عودة الأزمة بعد التهدئة، ومن ثم تحالفت جبهات المعارضة لإسقاط نظام بوزيزيه.

[1] http://www.qiraatafrican.com

الفصل الثالث:التدخلات العسكرية الفرنسية في كوت ديفوار ومالي وإفريقيا الوسطى: الدوافع والرهانات

المبحث الأول: دوافع ورهانات التدخل العسكري الفرنسي في كوت ديفوار

المطلب الأول: الرهانات السياسية والاستراتيجية

من الواضح أن فرنسا كانت وسيطا بين الأطراف المتحاربة وحتى طرفا ذا فعالية خلال الأزمة العاجية، وكان لها دور بارز في تحديد شكل مسار السلام. تاريخيا، يرتبط البلدان بروابط واتفاقيات سياسية، اقتصادية واقتصادية حفظت لفرنسا نفوذا لها في البلد الذي كان خاضعا لاستعمارها. لذلك فإن تدخلها خلال الأزمة طرح العديد من الأسئلة عن مدى حياديتها ومدى ارتباط هذه الأزمة بالإرث الاستعماري الفرنسي. لعبت فرنسا دورا حاسما في تشكيل البنى السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لكوت ديفوار منذ مطلع القرن العشرين، فالهرمية الاثنيةوتنظيم العمالة كانا ضروريان للمنظومة الرأسمالية التي أدخلتها فرنسا للبلاد ولضمان الهيمنة من خلال تهديم البنى السوسيو-اقتصادية التقليدية وتعويضها بأخرى تتماشى مع مفهوم الدولة العصرية بشكلها الأوروبي[1]، وكان لذلك دور أساسي في الأزمة التي عرفها كوت ديفوار .

[1]Samir Amin, Neo-colonialism in West Africa. New York, London:MonthlyReview Press,1973, PP 46-47.

الشكل رقم8:خريطة تبين مختلف القوات المسلحة الموجودة في كوت ديفوار خلال أزمة ما بعد الإنتخابات.

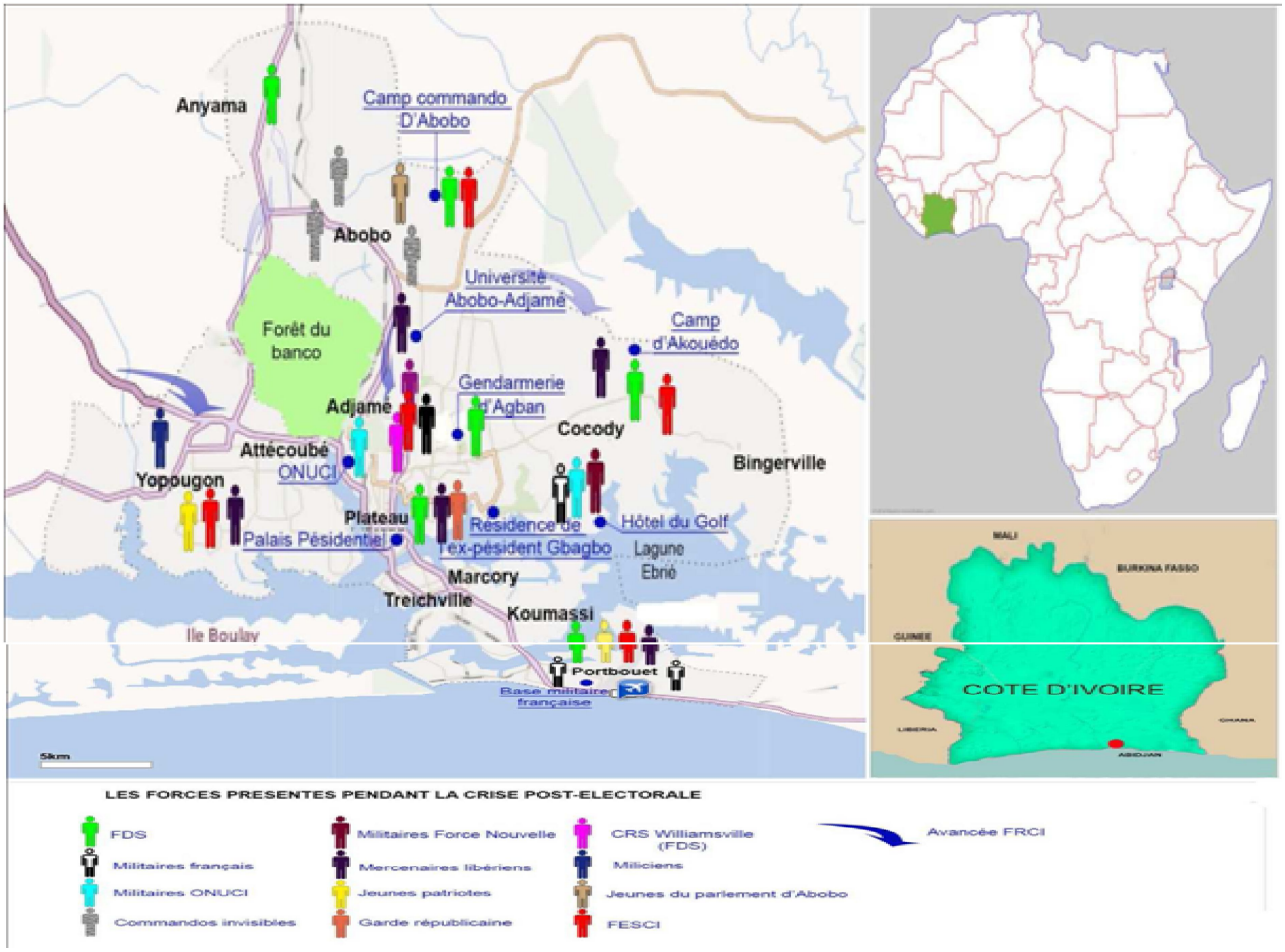

حافظت الدولة بعد استقلالها في عهد هوفوي-بواني على البنى التي أوجدتها فرنسا بل وعززتها في ظل العلاقات الوثيقة معها، وزادت عليها بالاعتماد غير المقيد على العمالة والاستثمار الأجنبيين. كان كوت ديفوار في عهد هوفوي مثالا للعلاقات القوية التي تسعى فرنسا لبنائها مع مستعمراتها السابقة في إفريقيا. حيث التزمت فرنسا وقامت بإيفاد تقنيين للمساهمة في تطوير وخدمة القطاعات الحيوية في كوت ديفوار : الاستشارات السياسية، الإدارة، الاستثمار والتعليم، ولم يتقلص عدد أولئك التقنيين الفرنسيين إلا بعد بدأ الازمة الاقتصادية في كوت ديفوار منذ منتصف الثمانينيات. في مجال الدفاع، كان لفرنسا

حضور عسكري بناء على اتفاقيات دفاعية ثنائية ويكون هدف القوات الفرنسية الدفاع عن سيادة ووحدة الإقليم، أي المهام الرئيسية لأي جيش وطني، لذلك تم تقليص تعداد الجيش العاجي الذي لم يكن يمتلك التسليح الملائم وأصبح شبيها بقوات الدرك غير قادر عن الدفاع عن الإقليم أو الشعب، لذلك فحين بداية الحرب الأهلية كانت حكومة الرئيس غباغبو تعتمد بشكل كلي تقريبا على الحكومة الفرنسية في تحديد طبيعة الهجمات التي تتعرض لها قواتها وتقدير مدى ضرورة العمل العسكري الواجب اتخاذه وحجمه.[1]

مثل تلك العلاقات الدفاعية طرحت أسئلة بعد اندلاع الحرب الأهلية حول مدى حيادية فرنسا في الصراع خاصة وأنها كانت تقدم المشورة للحكومة، إضافة إلى أنه وبعد تشكيل قوة ليكورن الفرنسية للاستجابة لمتطلبات الأزمة والفصل بين الأطراف المتحاربة، فإن تلك القوة استمرت في تقديم الدعم اللوجيستي للجيش الوطني العاجي التابع للرئيس غباغبو، وزادت عليها بتسهيل مرور قوات غباغبو عبر "منطقة الفصل (الثقة) Confidence Zone" (وهي الاسم الذي يطلق على المناطق التي تفصل بين الأطراف المتحاربين وتتواجد فيها قوات سلام فرنسية وأخرى تابعة للإيكواس والأمم المتحدة) لمهاجمة مواقع المتمردين في مدينة بواكي، وبعد أن عجزت القوات الحكومية عن احتلال المدينة عادت أدراجها وأقفلت قوات ليكورن الفرنسية ممر منطقة الفصل مجددا.

المطلب الثاني: الرهانات الاقتصادية

جانب آخر، أعطت فرنسا الشرعية للمتمردين من خلال استدعاءهم للطاولة المستديرة في لينا-ماركوسيس حيث عرض عليهم الحقيبتان الأكثر استراتيجية وهما حقيبتا الدفاع والداخلية في الحكومة الانتقالية المزمع إنشاؤها، وذلك ما أثار سخط غباغبو على الدور الفرنسي حيث أحس بأنه بدأ يفتقده لصالح المتمردين، لتتردى العلاقة أكثر في نوفمبر 2004 عندما خرقت القوات الموالية له وقف إطلاق

[1] خالد حنفي علي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

النار وقامت بقصف أماكن المتمردين ومعسكرا للقوات الفرنسية. كان رد الفعل الفرنسي متمثلا في تدمير كامل القوة الجوية لكوت ديفوار ، وهو ما أثار موجة حنق في صفوف أنصار غباغبو دفعتهم للاعتداء على ملكيات لفرنسيين وهو يحملون شعار: "القتال من أجل استقلال ثان"، مما دفع بالفرنسيين المقيمين هناك ويبلغ عددهم قرابة 8000 شخص إلى المغادرة بمساعدة القوات الفرنسية.[1]

تم تفسير الموقف الجديد للرئيس غباغبو على أنه مصطنع ولا يتعدى الكلمات الخطابية في محاولة منه لكسب تأييد الشباب الثائر بتقديم نفسه على أنه في مواجهة مع الاستعمار الجديد الذي تمثله فرنسا، إذ لم تكن هناك أي مؤشرات أو أعمال تدل على أي تهديد حقيقي للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الفرنسية من طرف غباغبو وحكومته وأنصاره، حيث بقيت فرنسا الشريك التجاري الأول لكوت ديفوار بل وزادت المبادلات الثنائية بين الدولتين بنسبة 17.5% بين سنتي 2005 و 2006 وهي الفترة التي شهدت تدني الخطاب الديبلوماسي بينهما، وكذلك ظل نشاط الشركات الفرنسية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في مستواه الاعتيادي، وهي التي تمثل 30% من الناتج القومي الداخلي و 50% من العائدات المالية لكوت ديفوار ، بل وتم تجديد أغلب العقود مع الشركات الفرنسية الكبيرة.[2]

لم يعن تدخل الأمم المتحدة ومجموعة الإيكواس والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي أن حجم الدور الفرنسي قد تم الانتقاص، بل وجودها ساهم في تقليص حجم الميزانية المخصصة لتدخلها العسكري وتقليص حجم خسائرها المحتملة واقتسامها مع تلك الأطراف، وبالتالي تركيز مجهوداتها أكثر لتأمين مصالحها وحماية مواطنيها، بجانب أن عمل القوات الفرنسية إلى جانب القوات الأممية وقوات الإيكواس أعطى انطباعا بحياديتها في الأزمة.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 150-152.

[2] نفس المرجع، ص 153.

المبحث الثاني: دوافع ورهانات التدخل العسكري الفرنسي في مالي

المطلب الأول: حيثيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي والموقف الدولي من الأزمة

بدأ تصوير المشهد في مالي على أنه حالة من الاستنفار والتعبئة الدولية للمشاركة في حرب عالمية جديدة على الإرهاب، ولكن هذه المرة ليست في أفغانستان، أو العراق، بل حرب داخل القارة الإفريقية، فاعتمدت فرنسا في تدخلها على قواتها وعتادها الموجود مسبقاً في القارة الأفريقية، حيث لجأت إلى المروحيات التابعة للقوات الخاصة، ومقرها في بوركينافاسو، وطائرات«ميراج» متمركزة في تشاد، وأربع مقاتلات «رافال» من إحدى القواعد الفرنسية في الخليج انضمت إلى القتال لتعزيز القدرات الجوية1.

وهكذا شنت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الحكومية المالية وبمشاركة جنود من نيجيريا والسنغال، في انتظار إكمال نشر القوة الإفريقية لتتولى قيادة العمليات، وبمساعدة لوجستية محدودة من جانب الدول الغربية، ضربات جوية طالت حزاًما واسعًا من معاقل الإسلاميين2، يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا3. وقد عُيِّن الجنرال "غريغوري سان كوينتين" لقيادة هيئة الأركان العملياتية للحرب في مالي، التي أُطلق عليها اسم "سيرفال" أو "القط النمر". ويقود الجنرال غريغوري، قائد القوات الفرنسية في السنغال، هيئة بنحو 80 عسكريًا مقّرها في داكار وباماكو، وتُسند هذه الهيئة على الأرض من قِبل جنرال فرنسي آخر يدعى "برنار باريرا"، أما التركيبة الجوية فستكون بقيادة العقيد " لوران راطو" ، ومقرها

---

[1] حنان فهمي، أمريكا تلعب وراء الستار واليورانيوم كلمة السر في الحرب ، من الرابط :http://www.alwafd.org،

[2]. إيمان أحمد عبد الحليم، عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، من الرابط:http://www.siyassa.org.eg

[3] فريدوم أونوها، مرجع سابق .

بالعاصمة التشادية نجامينا1.

عرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة، بداية من يناير 2013 إلى غاية انسحابها جزئيا من مالي، وهي على النحو التالي:

الأولى. تعمل الخطة في المرحلة الأولى على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي الاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسليح بهدف وقف انتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.

الثانية. بدأت القوات الفرنسية التي تقود العمليات العسكرية في إقليم أزواد بشمال مالي، المرحلة الثانية من العملية العسكرية، بعد استعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى، وعملت القوات الفرنسية في هذه المرحلة على الإطاحة بمجموعة من أخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لدى هذه المنظمات في عمليات نوعية2. وتلى ذلك نشر ثلاث إلى أربع كتائب عسكرية مالية، تعتمد عليها القوات الأوروبية والأفريقية، بعد الاستيلاء على المدن الرئيسية في شمال مالي– غاو وتومبوكتو -، حيث قصف الطيران الفرنسي مواقع للجماعات الإرهابية المسلحة في "كيدال" وضواحيها في أقصى شمال شرق مالي ودّمر منزل زعيم جماعة أنصار الدين.

[1] ح .س، جنرالات فرنسا يهيمنون على مراكز قيادة الحرب في مالي، الخبر،الصادرة بتاريخ(25-1-2013)،ص3.

[2] محمد بن أحمد، إطلاق المرحلة الثانية من الحرب في مالي، الخبر ، الصادرة بتاريخ :(5-2-2013)، ص 6 .

الثالثة. تأمين العاصمة باماكو لضمان الاستقرار للمدينة واستدامة مؤسساتها، وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية مرابطة في الدول الإفريقية المجاورة، خاصة من كوت ديفوار وتشاد، بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوربيين والمصالح الفرنسية1. وفي الأخير العمل على توطيد الاستقرار في شمال البلاد، وتشمل الخطة قصف مواقع الجماعات الأصولية، وطبيعة تدخل القوات الخاصة، فيما ستوفر الولايات المتحدة الدعم الاستخباراتي، ومن الممكن أن تقوم القوات الفرنسية بتوفير الغطاء الجوي للعمليات العسكرية2.

الشكل رقم9: خريطة توضح الأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية بمالي

[1]Le ministre de la Défense rencontre des militaires engagés dans l'opération SERVAL, op.citp 3.

[2]Ibid.p4

أولا: موقف القانون الدولي:

ما تبرر به فرنسا من قرار مجلس الأمن رقم 2085 الذي يتكلم كذلك عن تأسيس مهمة "مسيما" (Misma), لم يذكر صراحة تدخل أجنبي عسكري في شمال مالي. فلهذا فإنه وقع مشكل في تفسير هذا القرار الأممي الذي تبرر به السلطات الفرنسية مهمة سيرفال.

كما أن تبرير فرنسا تدخلها بالدفاع الشرعي المشترك يحتوي مشكلتين تتعلق بالأولى بالمنطق القانوني والثانية بمجال تطبيق الدفاع الشرعي.

من جهة فهو من غير المنطقي التبرير بالدفاع الشرعي عن طريق قرار مجلس الأمن ينضوي ضمن الفصل السابع لمثاق الأمم المتحدة، لأن الدفاع الشرعي يعتبر آلية مستقلة للدفاع يعوض نظام الأمن المشترك.

إذن الدفاع الشرعي يمكن التبرير به فقط عندما يكون نظام الأمن المشترك المذكور في الفصل السابع مازال لم يطبق، لكن في حالة مالي فهو طبق وفق نظام الأمن المشترك حسب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

وكذلك ما تبرر به فرنسا بالدفاع الشرعي من أجل مواجهة الهجمات المسلحة التي تقوم بها مجموعات معية غير حكومية يتعارض مع تقارير محكمة العدل الدولية التي تعتبر أن الدفاع الشرعي هو رد فقط على عدوان عسكري تقوم به دولة ما في إقليم دولة أخرى.وهذا ما يطرح مفارقة قانونية أخرى حيث المتصارعين في مالي ليسوا بدول وإنما جماعت مسلحة غير حكومية. وبعد كل ما سجل من تناقضات ومفارقات في شرعية وقانونية غلتدخل الفرنسي في مالي في جانفي 2013، سارعت باريس إلى مراجعة ذلك من خلال دفع مجلس الأمن الدولس إلى استصدار قرار آخر رقر2100 في 25 أفريل

2013 يعطي الحق لفرنسا بشكل صريح باستعمال القوة العسكرية في مالي مساندة لمهمة الأمم المتحدة هناك "مينيسما" (MINUSMA).

ثانيا: ردود الفعل الدولية

إن عملية سيرفال ساندتها كل الدول الغربية وحتى الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن الدولي (روسيا والصين)، لكن هناك أصوات تعلت خاصة في وسائل الإعلام الجزائرية وكذا المعارضة السياسة في فرنسا منددة بالعودة إلى سياسة "فرانس-أفريك" (Françafrique) وأعتبرت أن هذا التدخل تختفي وراءه نوايا فرنسا للعب دور الدركي في إفريقيا من أجل الحفاظ على تأثريها ومصالحها.[1]

والجدير بالذكر أن فرنسا تلقت في إطار تدخلها العسكري في مالي للعديد من المساعدات الدولية سواء من جانب الدول الأفريقية تحت راية مجموعة غرب إفريقيا "الإيكواس"، وحتى دولًيا:

1. **مساندة التدخل إفريقًيا:**

بدأ انتشار طلائع الدول الإفريقية للمشاركة في القتال الدائر هناك، وذلك بنشر 5300 جندي بقيادة النيجيري " شيهو عبد القادر" لإسهام بلاده الأكبر بـ 900 جندي في تلك القوة التي تتكون من ثماني دول من غرب أفريقيا، وهي إلى جانب نيجيريا، توغو وبنين والسنغال والنيجر وغينيا وغانا وبوركينافاسو2. وذلك مع مشاركة تشاد منفردة بنحو ألفي جندي، كما تعهدت كل من: "السنغال وبوركينا فاسو والنيجر" بإرسال خمسمائة جندي من كل واحدة منها، أما نيجيريا بتسعمائة جندي، وبنين بثلاثمائة

[1]"Le soutien militaire des pays occidentaux au Mali", *Le Monde*, article paru le 21 janvier 2013.

[2]إيمان أحمد عبد الحليم ، عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، مرجع سابق .

جندي1.

إضافة لذلك، أعلن الاتحاد الأفريقي هو الآخر المشاركة في دعم المهمة العسكرية بمالي بـ 50 مليون دولار، كما قدمت الدول الأفريقية إلى جانب الدعم العسكري ما مجموعه 26 مليون دولار، موزَّعة بين كل من بنين وكوت ديفوار، والسنغال 2 مليون دولار، أما جنوب أفريقيا (10 ملايين)، إثيوبيا(5 ملايين)، نيجيريا (5 ملايين)، غانا (3 ملايين)، جامبيا (مليون)2 ، وإضافة للتبرعات النقدية والعسكرية تعهدت غينيا الإستوائية بتوفير الوقود لكل من قوات "الأفيسما" وقوات الجيش والأمن الماليين3.

وقد أسهمت دولة نيجيريا بأكبر القوات كما أنها خصصت أكثر من 35 مليون دولار لهذه المهمة، ولعلّ ذلك راجع لسببين: أولاهما أن نيجيريا القوة الاقتصادية الكبرى في غرب أفريقيا، وهي كذلك القوة العسكرية ذات الخبرة الواسعة في عمليات حفظ السلام، وثاني سبب ويتعلق بالتهديد المتزايد للعلاقة الإيديولوجية والتكتيكية التي تربط الجماعات الإسلامية في مالي واثنتين من الجماعات الجهادية في نيجيريا هما: جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد المعروفة بـ"بوكو حرام" وجماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان4.

بالإضافة لقوات دول غرب أفريقيا، فقد أسهمت بعض الدول العربية هي الأخرى في دعم وتمويل التدخل الفرنسي فعلى غير العادة قدمت مملكة البحرين 10 ملايين دولار، كما قال الرئيس الفرنسي

---

[1]قصف لشمال مالي تمهيدا لقوة أفريقية، من الرابط : http://www.aljazeera.net

[2]رئيس مالي يناشد المجتمع الدولي تقديم دعم كبير لبلاده ، جريدة الرياض، الصادرة بتاريخ :(24-3-2013)، ص7.

[3]مهاري تادلي مارو،بعثة الدعم الدولي لمالي التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا ، مركز الجزيرة للدراسات ، من الرابط :http://www.aljazeera.net،

[4]Freedom C Onuoha , “Boko Haram’s Tactical Evolution”, African Defence Forum, Vol. 4, No. 4, (2011), pp. 26-33

"فرانسوا هولاند" خلال الزيارة التي قام بها إلى أبو ظبي في 15 يناير "أن الإمارات العربية المتحدة قد تقرر المشاركة فورًا إما على المستوى اللوجستي وإما المالي" لدعم التدخل في مالي1.

2. مساندة التدخل دولًيا:

فضّلت أمريكا على غرار العديد من الدول الغربية تقديم مساعدة لوجستية وتدريب الجيش المالي، إذْ وعد البنتاجون بتوفير طائرات نقل وتزويدها بالوقود في الجو، وأخرى طائرات تجسس لدعم العملية الفرنسية2، فشرعت الولايات المتحدة في نقل جنود فرنسيين ومعدات إلى مالي في إطار الدعم اللّوجيستي الذي تقدمه للقوات الفرنسية التي تحارب مقاتلين متشدّدين في شمال البلاد3، حيث أفاد "بنجامين بنسون" المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أفريقيا «أفريكوم» أنه: "دعمنا النقل الجوي للقوات الفرنسية والمعدات إلى باماكو من إستريس"4.وانطلاقًا من العديد من الدراسات التي تم الإشارة لها سابقا يمكن تلخيص ما تقدم في الجدولين التاليين:5

---

[1] إيمان أحمد عبد الحليم، مرجع سابق.

[2] القوات الفرنسية في مالي تتقدم بصعوبة .. والمقاتلون يؤكدون سيطرتهم على كونا ، من الرابط:
http://www.alriyadh.com/2013/01/17/article802196.html ،

[3] Ibid

[4] Sénat , op .cit, p 3

[5] زهير آيت سعادة،قوات بريطانية في حالة تأهب للتدخل العسكري في مالي، من الرابط :http://ar.elayem.com

المساعدات الدولية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي

مساعدات بالطائرات والمعدات	المساعدات بالدعم الاستخباراتي واللوجستي	الدعم عبر فتح الأجواء البرية والجوية	الدعم المالي	الدعم بالقوات البرية على الأرض	التأييد السياسي
بريطانيا،ألمانيا، أمريكا، كندا، الدنمارك، إسبانيا، هولندا، بلجيكا، الإمارات.	أمريكا، الدنمارك، بلجيكا، روسيا	الجزائر والمغرب	الإمارات، البحرين اليابان، الاتحاد الأوربي الاتحاد الأفريقي، بنين، كوت ديفوار السنغال، نيجيريا، غانا، إثيوبيا، جنوب أفريقيا، جامبيا	نيجيريا،السنغال، بوركينافاسو، بنين، توجو، تشاد النيجر،غانا، غينيا الجيش المالي،حركة تحرير أزواد	الاتحاد الأوربي، أمريكا .

المصدر: الباحث بالتصرف

التعهدات الرئيسية التي قدمت في مؤتمر المانحين

الدول أو المنظمات	قوات ميسماMISMA (مليون دولار)	دعم قوات المسلحة لمالي ومساعدات إنسانية
الاتحاد الأوربي	67,2	
الولايات المتحدة الأمريكية	96	
فرنسا	53,8	9,4 مليون دولار (قوات مالي)
الاتحاد الافريقي	45	5 ملايين دولار (قوات مالي)
جنوب أفريقيا	10	10 ملايين دولار مساعدات إنسانية
اليابان		120 مليون دولار مساعدات إنسانية

كندا		مساعدات بالطائرات،إضافة ل13مليون دولار
الصين		مليون دولار
المملكة المتحدة	4,7	3,2مليون دولار قوات مالي 12,6مليون دولار للمساعدات الإنسانية
ألمانيا	20	4,5 مليون دولار للمساعدات الإنسانية
أستراليا	5,2	22,6 لقوات مالي

المصدؤ: Sénat, N ° 513, Session (Paris:,Source: Sénat,Rapport d' information Ordinaire De 2012 – 2013)P. 82

بيد أن هذا التدخل لم يدم طويلًا، حيث أن فرنسا قامت بسحب قواتها وطائراتها،وذلك وفقًا لما جاء في تصريح رئيسها هولاند بقوله: "إن الانسحاب سيكون "تدريجيًا" وتبعا لتطور الوضع، وستعوض وجودنا القوات-الأفريقية التي سيكون لها الفعالية نفسها وذلك سيتطلب وقتا1 كما صدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2100 بتاريخ 25 أبريل 2013، القاضي بإنشاء بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في ماليMINUSMA يبلغ عدد أفرادها اثني عشر ألفا وستمائة شخص، إلاّ أن القوات المسلحة الفرنسية ستبقي بعض عناصرها على الأرض بغرض تقديم المساعدة في الظروف الصعبة، وستقوم بوضع الآليات الملائمة بين الأمم المتحدة وفرنسا لتحديد أفضل سبل العمل2، وقد بدأت البعثة مهامها رسميًا في يوليو

[1]Freedom C Onuoha , "Boko Haram's Tactical Evolution", African Defence Forum, Vol. 4, No. 4, (2011), pp. 26-33

[2]وصول الرهائن الفرنسيين السبعة الذين أفرج عنهم إلى باريس ، الأهرام ، الصادرة بتاريخ (21-4-2013)،ص4.

1.2013

المطلب الثاني: الأسباب المعلنة والخفيةللتدخل الفرنسي في مالي

إن التدخّل الفرنسي العسكري في مالي ليس أول تدخّل لها في أفريقيا، فمنذ 1960 تدخّلت أكثر من أربعين مرّة في نزاعاتٍ أفريقية وأزماتٍ داخلية في بلدانٍ أفريقية كانت مستعمرات لها، وتشير مراجعة سريعة لـ مسوّغات تدخّلات فرنسا العسكرية إلى أنّه لا يمكن إجمال هذه المسوغات في إطارٍ واحد، فأحيانًا كان ت تتدخّل لفائدة أنظمةٍ سلطويّة أو ديكتاتورية، وأحيانًا أخرى لفائدة تحوّلات ديمقراطية، ومرّات لمساندة جانبٍ سياسي على حساب آخر، بيد أنه كانت مصالح فرنسا دائمًا الدافع الثابت لتدخّلاتها العسكرية في أفريقيا بمسوغات متغيّرة[2]، فحاربت في تشاد، واشتركت في الحرب مع ليبيا، وساندت الأنظمة في جيبوتي وجمهورية أفريقيا الوسطى في مواجهة المتمردين، ومنعتالانقلاب في جزر القُمر، وتدخلت في كوت ديفوار لتمكين المنتخب الرئاسي الفائز في الانتخابات الرئاسية حسن وتارا من توليه السلطة، وغيرها.

يرجع التدخل العسكري الفرنسي في مالي للعديد من الأسباب، تنوعت بين أسباب معلنة صَوحت عنها الحكومة الفرنسية رسميا من خلال وزرائها وممثليها السياسيين، وأُخرى خفية لم تعلنها فرنسا بشكل رسمي إلا أنها كانت دافعًا بارزًا وراء هذا التدخل الأخير.

1. الأسباب المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي:

[1]مجلس الأمن يقرر نشر بعثة حفظ سلام في مالي، وكالة أنباء الأمم لمتحدة ، من الرابط
:.http://www.un.org/arabic/news/story

[2]عزمي بشارة، "أزمة مالي والتدخل الخارجي" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من لرابط:http://www.dohainstitute.org

عندما بدأ التدخل الفرنسي في مالي أعلن وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" إن هذا التدخل يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف: أولها، وقف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب. وثانيها، الحفاظ على وجود حكومة مالي واستعادة وحدة أراضيها وسيادتها الكاملة. وثالثها، التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخَص لها بموجب قرار مجلس الأمن.1

لكن توغل الإسلاميين في موبتي دق ناقوس الخطر في الدوائر الحكومية في كل من باماكو وباريس، فرأت هذه الأخيرة، في تقدم الإسلاميين نحو مدينة كونا، وتفاقمت المخاوف بأن الجيش المالي سوف ينهار ببساطة أمام هجمات المقاتلين الإسلاميين المتزايدة، وبعد الهجوم المشترك من قِبل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وأنصار الدين وجماعة التوحيد والجهاد على بلدة كونا في 10 يناير 2013، ويضاف إلى هذا المزيج وجود نحو 6000 مواطن فرنسي يعيشون في مالي، ناهيك عن كون تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به العاملة في منطقة الصحراء والساحل يعتبر الفرنسيين- من بين الغربيين الآخرين- هدفًا أولًيا للخطف.2

حيث شهدت فرنسا العديد من الاختطاف لرعاياها في شتى الدول الأفريقية لعلّ أولها كان في موريتانيا سنة 2008 باختطاف خمسة رعايا فرنسيين، يليها بعد ذلك اختطاف الرعية بيار كامات "PierreKamtte" الذي اختطف في 26 نوفمبر 2009 من مالي، وتّم الإفراج عنه سنة 32010، وذلك بدفع فدية وإطلاق سراح أربعة من الإرهابيين كانوا معتقلين لدى السلطات المالية، إضافة

---

[1]Le ministre de la Défense rencontre des militaires engagés dans l'opération SERVAL, Ministére De La Défense , (Dossier De Presse , vendredi 25 janvier 2013) , p 3 .

[2]فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الأفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة ، من الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports،تاريخ دخول الموقع:(14-2-2013)

[3] جان بيار فيليو ، هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل ؟، أوراق كارينغي ،العدد 112 ، ماي 2010 ، ص 9.

الإفراج عن إرهابيين جزائريين كانوا محل بحث من طرف الأمن الجزائري، وهو ما دفع لتوتر العلاقات بين حكومتي الجزائر ومالي.1

تواصلت عمليات الاختطاف للرعايا الفرنسيين، وهذه المرة باختطاف الرعية الفرنسي والمهندس "ميشال جيرمانو Michel Germanea" 78 عامًا، الذي كان يعمل في مجال العمل الإنساني شمال النيجر في22 يوليو 22010، وقد سعت فرنسا من أجل إنقاد رعيتها بالتنسيق مع موريتانيا في عملية عسكرية بعد أن طلبت القاعدة 8 ملايين يورو مقابل الإفراج عن الرهينة، إلا أنه تم إعدامه في 27 يوليو 2010.

وعقب إعدام الرعية الفرنسي شهدت فرنسا عمليات اختطاف أخرى؛ ففي شهر سبتمبر 2010، تم اختطاف سبعة أشخاص يعملون في النيجر من بينهم خمسة فرنسيين وشخص من توجو وآخر من مدغشقر، الأشخاص السبعة كانوا يعملون في" مدينة أرليت في شمال النيجر "في موقع لاستخراج اليورانيوم تابع لشركة "أريفا" الفرنسية Areva أكبر الشركات العاملة في هذا المجال، وأعلن تنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي" المنتشر في هذه المنطقة، والذي يتخذ ملاذًا له في منطقة صحراء مالي، مسئوليته عن عملية الاختطاف3، تلا ذلك اختطاف المواطن الفرنسي سيرج لازارفيتش من قِبل تنظيم القاعدة، مع فرنسي آخر يدعى "فليب فيردون" (53سنة) بتاريخ 24 نوفمبر 2011 من الفندق الذي كانا ينزلان فيه في هومبوري شمال شرقي مالي، واغتيل هذا الأخير برصاصة في الرأس أطلقت عليه من قِبل

---

[1] بوعلام غمراسة، القاعدة تهدد بإعدام رهينة فرنسي ما لم تفرج مالي عن 4 من عناصرها ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11368، (12-1-2013) ، ص 12 .

[2] Christophe Boislouvier," le Mali simple spectateur", Jeune Afrique, n°2634, 9/07/2011, p 34

[3] حازم فودة ، مالي الرهائن الفرنسيون والطريق المسدود ، الأهرام اليومي ،الصادرة بتاريخ :(23-11-2012)،ص4 .

منتسبي تنظيم القاعدة في 19 مارس 1.2013

فضلًا عما سبق، وجب الإشارة أنّ الحكومة الفرنسية استغلت حادثة احتجاز الرهائن في عين أمناس (الجزائر)، وذلك لإضفاء الشرعية على تدخلها معتبرة أن التهديد الإرهابي لا يستهدف فرنسا بل المجموعة الدولية بأكملها، كون الرهائن ينتمون إلى جنسيات مختلفة هذا ما سهّل من مهمتها في تعميم التهديد الإرهابي.2

2. الأسباب غير المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي:

يظهر البعد الإستراتيجي في هذا التدخل الفرنسي خاصة مع وجود لاعبين جدد في القارة الأفريقية كالولايات المتحدة، والصين والهند والبرازيل ومحاولة الوجود في القارة على حساب المعسكر القديم المتمثل في فرنسا وأمريكا وبريطانيا، وهو ما يعتبر دافعًا لهذه القوى الثلاث أن تبذل الجهود في محاولة لاستعادة مكانتها القديمة مرة أخرى في أفريقيا3. والجدير بالذكر أنه تم اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي، من قِبل شركة إيطالية في 2010، لذا تسعى فرنسا لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الإفريقي الذي يحتوي على احتياطي نفطي كبير، يكون بديلًا عن أي نقص قد ينتج جراء إقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز الإستراتيجي الذي يمر عبره جزء كبير من بترول الخليج العربي إلى

---

[1] ح . س،الرهينة الفرنسي فيليب فيردون اغتالته القاعدة برصاصة في الرأس ، الخبر ، الصادرة بتاريخ : (19-7-2013)،ص7.

[2] - عبد النور بن عنتر ، " التدخل في مالي . نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي "، مركز الجزيرة للدراسات ، من الرابط :http://www.aljazeera.net/news/pages، تاريخ دخول الموقع: (27-1-2013) ،على الساعة:(13.16).

[3] عبير الفقي، أزمة مالي والوجود الفرنسي: الاستعمار في شكله الجديد، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ،من الرابط :http://bchaib.net/mas/index.php?option=com،

الخارج.1

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن الساحل الأفريقي يمثِّل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجريا والجزائر، ويمتد على مسافة 4128 كم بإمكانات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر* مرورًا بالنيجر، وَيسمح لأوربا التزود بالغاز الطبيعي، الذي بدأت أعماله بعد الاتفاق المبرَم بين الدول الثلاث في 3 يوليو 2009 من جهة. من جهة أخرى، فإن جارتها النيجر تحتل المرتبة الثالثة عالميًا في إنتاج اليورانيوم بعد كندا وأستراليا بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوربي UE، وهذا دون أن ننسى أن فرنسا لوحدها تعتمد على نحو 75% من الطاقة النووية لتلبية احتجاجاتها من الكهرباء2، حيث تعد شركة "أريفا" الفرنسية من أهم الشركات المستخرِجة لليورانيوم،3 في النيجر أساسًا في منطقة "أرليت، إيمورارين وأزواك" المحاذية لمنطقة أزواد في شمال مالي.

علاوةً على ذلك، فإن مالي تحاذي العديد من دول الساحل التي يمتاز باطنها بثروات بترولية كبيرة منها موريتانيا الغنّية بالنفط، إذْ تحصل شركة "توتال" الفرنسية على النصيب الأكبر منه، إضافة لامتلاكها مخزونًا مهمًا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوربا، هذا بالإضافة لحقول النفط

---

[1]Jean-Philippe Rémy, « Au Mali" ,le pétrole est pour le moment unmirage"», Le monde , en ligne :http//: www.lemonde.fr /afriquhtml, consulté le : (04.04.2012 ,).

*الجنوب الجزائري غني بالنفط والغاز حيث يبلغ المخزون الاحتياطي من البترول بـ 1.2 مليار طن، أما احتياطي الغاز الطبيعي 3800 مليار م3.

[2]حمدي عبد الرحمن، فرنسا وإعادة غزو أفريقيا، من الرابط : http://www.aljazeera.net

[3]Issouf ag Maha, ''La Malédiction de l'Uranium –le Nord Niger Victime de Ses Richesses : Le Compte a Rebours d'une Catastrophe Annoncée.''Areva à Arlit et Akokan Depuis 40 ans '' 2008: en ligne : www.tchinaghen : Tchinaghen /40 Pourcent .numeric,consulté le : (12-3-2013), (17 ,45) .

الجزائرية التي تشكل مطمعًا كبيرًا للفرنسيين1، إلى جانب كوت ديفوار (كوت ديفوار) التي تعد عاصمة منطقة الفرنك الأفريقي. بل إن هناك من ذهب إلى حدّ اعتبار هذا التدخل محاولة من الرئيس الفرنسي لتصريف الأزمات التي يعيشها المجتمع الفرنسي نحو الخارج، شملت الأزمة الاقتصادية من ضعف التنافس الاقتصادي، تراجع الصناعات وحتى ارتفاع الإنفاق العام، إضافة لما تخلفه الأزمة الأخيرة من تبعات اجتماعية في ارتفاع نسبة البطالة.2

ب. موقف الداخل الفرنسي من التدخل

أجمعت القوى والنخب السياسية الفرنسية بيمينها ويسارها على الوقوف جبهة واحدة وراء الرئيس فرنسوا هولاند في القرار الذي اتّخذه بإرسال القّوات الفرنسية إلى مالي، ولم يسمع صوت معارض لهذا التدخّل باستثناء صوت النائب في الجمعية الوطنية الفرنسّية وأحد أقطاب تّيار الأيكولوجيين، "نوال ماماير"، الذي رأى أنّ التدخّل هو استمرار لسياسة فرنسا- إفريقيا "Françafrique" ذات الخلفية الاستعمارية3.فبمجرد إعلان الرئيس هولاند التدخل في مالي، عبرت قيادات اليمين عن دعمها للقرار مؤكدة على ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية التي شدد عليها الخطاب الرسمي، وقد أشاد رئيس الحكومة السابق في عهد ساركوزي "فرانسوا فيون" بالعملية معتبرًا أنها تأتي في إطار "الشرعية الدولية" وأن "فرنسا وفية لقيمها الكونية"، أما منافسه في الحزب، جون فرانسوا كوبي، فقد تحدث عن "مستلزم الوحدة الوطنية"

---

[1]Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia .Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel , en ligne :http ://www.europarl.europa.eu , consulté le : (15-2-2013), (10.33) .

[2]إدريس لكريني، أحداث مالي بين خطورة الوضع وتعّدد المواقف، مركز راشيل كوري، (05-04-2013).

[3]Bernard Adam ,op.cit , p9

ضد الإرهاب وتجاوز الانتماءات الحزبية، فيما وصفت مارين لوبان زعيمة الجبهة الوطنية (اليمينية المتطرفة) عملية التدخل في مالي بـ"الشرعية".1

بيد أنه بعد نحو أسبوع من بدء الحرب بدأ تصدع الوحدة الوطنية والإجماع بمبادرة من المعارضة اليمينية من تساؤلات منذرة ببدء نقاش سياسي وربما بنهاية الإجماع الوطني، حيث جاءت هذه التساؤلات من الحزب اليميني المعارض الاتحاد من أجل الحركة الشعبية (حزب الرئيس السابق ساركوزي)- والتي لم تلق ردًا واضحًا من الحكومة الاشتراكية لخصها زعيم الحزب كوبي بقوله :"وحدة وطنية ولكن تساؤل شرعي، وحدة ولكن حيطة"، بمعنى أن الوحدة الوطنية لا تعني عدم انتقاد خيارات الحكومة وأدائها في حرب مالي.

في المقابل، هناك من عارض هذا التدخل فنجد مثلًا في حزب اليسار كل من "فاليري جيسكار ديستان"- رئيس فرنسا الأسبق (1974-1981)- حذّر من تطور التدخل "الذي قد يكون من النوع النيوكولونيالي"، وكذا دومينيك دو فيلبان - وزير الخارجية ورئيس الحكومة في عهدة شيراك الثانية (2002-2007)- انتقد الإجماع على الحرب على أساس ذريعة مواجهة الإرهاب مطالبًا "باستخلاص الدروس من الحروب الخاسرة" (أفغانستان، العراق وليبيا)، مضيفا بأن "كل حرب هي تحضير لحرب أخرى.2 وفي الأخير، يمكن اعتبار التدخل العسكري الفرنسي في مالي ضمن إجماعٍ فرنسي داخلي، دلالة على أنّ سياسة "فرنسا المهيمنة"في أفريقيا لا تزال حاضرة خلافًا لما أعلنه الرئيس "فرانسوا هولاند" أنّ سياسة "فرنسا-أفريقيا"Françafrique .

---

[1]شريف شعبان مبروك، أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي، من الرابط :http://ar.qawim.net

[2]المرجع نفسه

المبحث الثالث: دوافع ورهانات التدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا الوسطى

لا يبدو التدخل الفرنسي في الأزمة الإنسانية الطاحنة، والتي تعصف بجمهورية إفريقيا الوسطى أمراً خارجاً عن المألوف بالنسبة للإستراتيجية الفرنسية ذات التجليات الاستعمارية، المباشرة وغير المباشرة، في إفريقيا، والتي دائماً ما تتدثر بالأبعاد الإنسانية، لاكتساب نوع من (الشرعنة) السياسية والقانونية، على الصعيدين؛ الدولي والإقليمي.

الشكل رقم 10: خريطة تبين إنتشار عملية سونغاريس الفرنسية في جمهورية إفريقية الوسطى في ماي 2014.

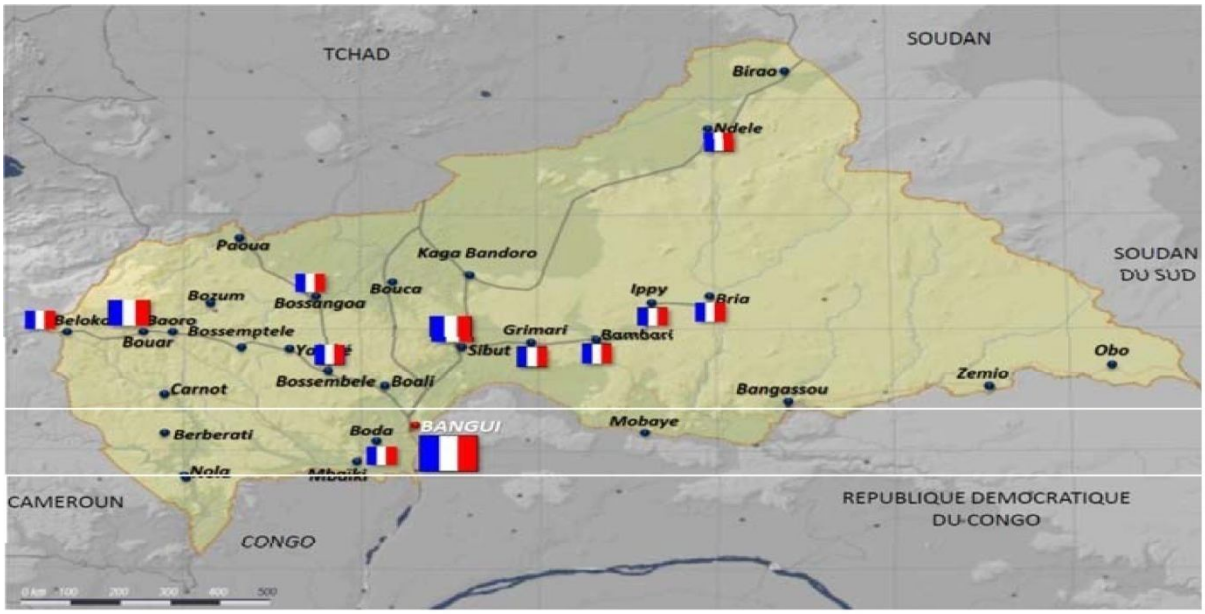

Source : état-major des armées (commandement de l'opération Sangaris).

المطلب الأول : الرهانات الإستراتيجية

تبدو حالة إفريقيا الوسطى مدخلاً مناسباً لإثبات الحضور الفرنسي في القارة الإفريقية، أمام حلفائها الغربيين، في سياق تبادل الأدوار، وتقاسم مناطق النفوذ، وتوزيع المصالح والقيم بين الاستعماريين الجدد من أرباب العولمة.

ومن ثّم؛ فإنّ القراءة الأولية للتحرك الفرنسي الراهن في أزمة إفريقيا الوسطى يجب أن تنطلق من سياقات الخبرة الاستعمارية (الرسالية) الفرنسية واستحقاقاتها الاستراتيجية، وخصوصاً أنّ فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي استطاعت - بشكل مؤسّسي فاعل، وعلى مدار العقود الستة الأخيرة - أن تحافظ على علاقات وطيدة مع مستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية، بل ربما كانت الدولة الأولى في هذا المجال،نفوذاً وتأثيراً، إذا ما قورنت بالدول الأوروبية الاستعمارية التقليدية الأخرى الرئيسة في القارة، مثل؛ المملكة المتحدة، والبرتغال، وإيطاليا، وبلجيكا، وألمانيا.[1]

وإفريقيا الوسطى، وكما يبدو من اسمها بالفعل، هي(خاصرة)القارة الإفريقية، حيث تتوسط القارة السمراء، جغرافياً، وهي نقطة انطلاق رئيسة لجميع أرجاء القارة، خصوصاً مع امتلاكها حدوداً جغرافية شاسعة مع ست دول إفريقية مهّمة.

ويمثّل التعاطي الفرنسي مع أزمة جمهورية إفريقيا الوسطىنموذجاً للاستراتيجية الفرنسية ما بعد (الكولونيالية)، حيث دأبت باريس على تنصيب الحكام المستبدين وعزلهم، ومن كثرة ما تدعم فرنسا أنظمة مستبدة في إفريقيا، تعيق أي إمكانية لحياة ديمقراطية أو حكم رشيد، ليظل السكان المحليون همدائماً َمن يدفعون الثمن من أمنهم واستقرارهم وحرياتهم وأرواحهم.

---

[1] إجلال رأفت :**السياسة الفرنسية فى إفريقيا جنوب الصحراء**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد 145 ، يوليو 2001م، متاح على الرابط الآتي:

http://digitalal.ahram.org.eg/ articles.aspx?Serial=220197&eid=264

وفي هذا السياق؛ يتذكر الجميع الديكتاتور(جان بيدل بوكاسا) في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وصولاً إلى(فرانسوا بوزيزيه) الذي قاد انقلاباً أوصله للسلطة بدعم فرنسي أيضاً عام 2003 م، حيث لم يتوان الرجل في إغراق بلده في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ليثّبت أركان حكمه،معززاً سلطة جماعته بقمع المعارضة، وقد نظّم(بوزيزيه)عام 2011 م مهزلة انتخابية حظيت برضا فرنسا، قبل أن يرفع الفرنسيون يدهم عن عونه حال الإطاحة به عام 2013 م، عقاباً له على اعتزامه منح شركات صينية حقّ التنقيب عن النفط في تلك البلاد البكر الغنية بالموارد الطبيعية الخام..[1]

وحينما يقول (لفجانج إشينجر) رئيس مؤتمر "ميونيخ الدولي للأمن" (MSC) : "إنّ أزمات إفريقيا أقرب إلينا اليوم من أفغانستان، ولا ينبغي أن يكون النظر إلى إفريقيا أمراً بديهياً بالنسبة للفرنسيين فقط، فالأمر هناك يدور حول أمن ألمانيا أيضاً "[2] مطالباً بلاده بضرورة تعزيز المشاركة العسكرية لألمانيا في مناطق الأزمات في إفريقيا، وحينما يتوازى ذلك مع تدشين القّمة (الأمريكية –الإفريقية) أين ا تجمعت الإدارة الأمريكية بقادة سبع وأربعين دولة إفريقية، لبحث مستقبل الشراكة الاقتصادية مع القارة السمراء، فإنّ هذا يعني جولة جديدة من التكالب الاستعماري الغربي على القارة الإفريقية.

كما يمكن النظر إليه باعتباره مزاحمة ألمانية أمريكية حميمة مع فرنسا (الاستعمارية) صاحبة النفوذ الأبرز في المنطقة، خصوصاً في دول جنوب الساحل والصحراء، والتي تتورط حالياً في الصراع الدائر

---

[1] بول مارسيال :**إفريقيا الوسطى :السياسة الاستعمارية الفرنسية في قفص الاتهام**، جريدة المناضل-ة المغربية، 12 /6 /2013 م، متاحة على الرابط الآتي:

http://www.almounadil-a.info/article3571.html

[2] رئيس مؤتمر ميونيخ يحث ألمانيا على تعزيز مشاركتها في إفريقيا« ، دويتش فيله، 28 /1 /2014 م، متاح على الرابط الآتي:

http://dw.de/p/1Aye

في إفريقيا الوسطى، ذلك الصراع الذي هوى بالبلاد مجّدداً إلى أتون الفوضى والاقتتال الأهلي، حيث تسارعت وتيرتها بفعل التدخل الفرنسي لتصل إلى مرحلة التطهير العرقي Ethnic cleansing للمسلمين، وفقاً لمنظمة العفو الدولية.[1]

المطلب الثاني: الرهانات الإقتصادية

وربما لم يكن لدى فرنسا مانع من غضّ الطرف عن(ميشال جوتوديا)بوصفهرئيساً مسلماً، خصوصاً أنه علماني، لو أنه أبدى من المرونة والاستعداد ما يلّبي رغبات باريس المتعطشة لثروات البلاد، لكن الرجل لم يلبث أن أعلن بعد أيام من الإطاحة ببوزيزيه بأّن حكومته الجديدة ستراجع عقود التعدين والنفط التي وقعت في عهد الحكومة السابقة، للتدقيق في تلك العقود بمايحقّق طموحات الشعب، [2] واتخاذ اللازم لما فيه مصلحة بلاده، وربما فهمت باريس مغزى إشارة(جوتوديا)، فأدركت – مبكراً – خطر وجوده في السلطة، وتثبيت دعائم أركانه في الحكم، لاحتمالية مساسه بمصالحها الاقتصادية الحيوية في إفريقيا الوسطى.

وبخلاف امتيازات التنقيب عن النفط، والهيمنة على قطاع الاتصالات في إفريقيا الوسطى، فإّن للجمهورية الفرنسية مصالح اقتصادية استراتيجية كبيرة في(بانجي)، لعلّ أهمها ما تمتلكه إفريقيا الوسطى من ثروات تعدينية كبيرة، وبخاصة خامات اليورانيوم والألماس والذهب، ولعلّ هذا ما حدا بوزير الخارجية الفرنسي (لوران فابيوس)، إلى القول -في معرض تسويغه لتدخل قوات بلاده في جمهورية مالي العام الماضي :-

---

[1] Amnesty International, «Central African Republic: Ethnic Cleansing and Sectarian Killings», Press releases, Media Centre, .2014/2/12

[2] افريقيا الوسطى تراجع اتفاقيات التعدين والنفط« ، الجزيرة. نت، 2013 /3 / 29 م، متاح على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/407c-83bc-e550217fc48e-a408bd8b-a022

»لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولإفريقيا على المحكّ، لذلك كان علينا التحرك بسرعة".[1]

ولعلّ الدافع(البراجماتي)المتدثر بالُمسوح الرسالية الزائفة؛ هو ما حدا بفرنسا لأن تتدخل عسكرياً - أيضاً هذه المرة - في أزمة إفريقيا الوسطى الراهنة، والتي هي في جزء كبير منها (صناعة فرنسية)بامتياز، سواء في المبتدأ أو في المنتهى. فعلى صعيد اليورانيوم؛ تعتمد فرنسا في تلبية نحو % 75 من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، وتمتلك إفريقيا الوسطى خامات واعدة من اليورانيوم الخام، خصوصاً في إقليم (باكوما) Bakouma جنوب شرقي البلاد، [2] وتعدّ خامات اليورانيوم في(باكوما)فريدة من نوعها، من حيث محتواها العالي من اليورانيوم، والتي تعدّ أعلى المعدلات جودة في مناجم إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أظهرت الدراسات العلمية أنّ ثمة 41 مليون باوند من خام» اليورانيوم308«

يوجد في مناجم(باكوما)، بنسبة استخراج تصل إلى% 0.27 ، وهي تزيد تقريباً بنحو عشرين ضعفاً عن نسبة الاستخراج بمناجم اليورانيوم في جمهورية ناميبيا جنوبي القارة الإفريقية[3].

وإذا كانت مصادر خام اليورانيوم الأولية التي تعتمد عليها فرنسا، بشكل متزايد، في إنتاج احتياجاتها من الطاقة الكهربائية تتركز بالأساس في جنوبي الجزائر وشمالي تشاد والنيجر، فيبدو أنّ تلك المصادر باتت

---

[1] فرانس 24 ، 2013 /1/ 14 م.

[2] World Nuclear Association, Uranium in Africa,(1) , visible sur :

http://www.world-nuclear.org/info/Country-/Profiles/Others/Uranium-in-Africa

[3] Yossef Bodansky, «Behind France's intervention (2)in CAR: Uranium supply security», World 2013/12/Tribune, 15/15/2012, :visible sur :

http://www.worldtribune.com/2013behind-frances-intervention-in-car-uranium-/supply-security

مهددة بفعل ما يسّمى(الحرب على الإرهاب)، خصوصاً أنّ تلك المناطق باتت بؤرة عمليات لوجستية من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين لاستهداف الجماعات الإسلامية المسلحة والمرتبطة بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، ومن ثّم فقد باتت الحاجة ملّحة بشكل أكبر لإيجاد بديل آمن لخام اليورانيوم،بعيداً عن تلك المناطق المضطربة، ومن هنا تأتي أهمية مناجم اليورانيوم بإفريقيا الوسطى في هذا السياق.

ولقد قامت شركة أريفا Areva الفرنسية، كبرى الشركات العاملة في مجال الطاقة، باستثمار نحو 200 مليون دولار أمريكي في مشروع (باكوما) لاستخراج اليورانيوم في إفريقيا الوسطى، منذ العام 2010 م، بهدف إنتاج نحو 1200طن/سنة، باعتبارها نقطة بداية، على أن يبدأ التشغيل الكامل للمشروع بكامل إنتاجيته المستهدفة بحلول العام 2015 م[1].

ولكن نظراً لانخفاض أسعار اليورانيوم، والظروف الأمنية الصعبة، فإنّ شركة أريفا، وفقاً لموقعها الإلكتروني على الإنترنت، قد أوقفت أنشطتها الاستكشافية والتعدينية في إفريقيا الوسطى منذ العام 2012 م،[2] ومن ثّم فإنّ التدخل الفرنسي إنما يهدف في بعض أبعاده إلى خلق واقع أمني جديد، أكثر مناسبة وملائمة، يمكن من خلاله لشركة أريفا، والشركات الفرنسية الأخرى العاملة في مجالات الطاقة والتعدين والتنقيب بشكل عام، استئناف مشروعاتهم الطموحة في مناجم إفريقيا الوسطى البكر.

أما الذهب والألماس؛ فقد بدأ اكتشافهما في إفريقيا الوسطى مع بدايات القرن العشرين، إبّان حقبة الاستعمار الفرنسي للبلاد، ثم لم يلبث الألماس أن أصبح ثاني صادرات الإقليم بعد القطن، حيث سيطرت

[1] World Nuclear Association, Uranium in Africa, .Op. Cit

[2] http://www.areva.com/EN/maps-59/areva-worldwide-map.html?oid=CF

الإدارة الاستعمارية الفرنسية على امتيازات الاستخراج والتصدير بشكل كامل، وقد شهدت شركات التعدين الدولية أوجها في خمسينيات القرن الماضي.

ومع حصول إفريقيا الوسطى على استقلالها عام 1960 م؛ استمر النفوذ الفرنسي مهيمناً على قطاع التعدين في البلاد، خصوصاً فيما يتعلق بالذهب والألماس، حتى حينما بدأت بعض الحكومات الوطنية الخروج عن هيمنة المستعمر السابق على ذلك القطاع المهّم وتطالب بحصة من الإنتاج؛ فإنها كانت تفعل ذلك بدافع من الفساد والاستحواذ على مقّدرات البلاد، وليس لمصلحة الدولة والشعب، وقد حدث ذلك خلال حقبة(بوكاسا)، كما حدث أيضاً في عهد (باتاسيه)الذي أسّس شركات تعمل في مجال التعدين،وكلّف وسطاء لجمع الألماس لحسابه، كما منح امتيازات لشركات أجنبية خارج إطار القانون، وعبر ممارسات تعفي هذه الشركات من أية التزامات قانونية تجاه الدولة.[1]

الشكل رقم 11: الصادرات الرسمية لإفريقيا الوسطى من الذهب والألماس (2010م - 2012 م)[2]

المعدن	2010	2011	2012 (يناير - يونيو)
الألماس (بالقراط)	301,557,62	323,575,30	210,684,78
الذهب (بالجرام)	56,475,70	72,834,51	30,670,40

[1] International Crisis Group (ICG), Dangerous little stones: Diamonds in the Central African .Republic, December 2010, p. 1

[2] Source: Ken Matthysen & Iain Clarkson, Gold and diamonds in the Central African Republic The country's mining sector, and related social, economic and environmental issues, IPIS, .February 2013, p. 6

وتبدو الأرقام الرسمية حول إنتاج إفريقيا الوسطى وصادراتها من الألماس والذهب مضلّلة بشكل كبير، ولا تعبّر عن حجم الثروات الحقيقية التي تمتلكها تلك الدولة، إذ تؤكد بعض التقديرات أنّ نحو 30 %من إنتاج البلاد من خام الألماس إنما يخرج منها بطرق سرية غير مشروعة.

كما تكثر عمليات الفساد والجريمة المنظمة في هذا القطاع، خصوصاً مع الشحنات الأصغر حجماً، والتي يشكّل إجماليها مبالغ مالية ضخمة تضيع على الشعب الأفروسطي الذي يحلّ ضيفاً دائماً على قائمة الشعوب الأكثر فقراً في العالم

على الرغم من ثروات بلاده الطائلة، وكذلك الحال بالنسبة لخامات الذهب، حيث تقدّر بعض الدراسات حجم الصادرات غير القانونية من خامات الذهب في إفريقيا الوسطى بنحو% 95 من إجمالي الإنتاج المحلي، والذي يبلغ، وفقاً لتلك التقديرات ما يزيد عن طنين سنوياً.[1]

وعلى مدى عقود ما بعد الاستقلال (الاسمي)؛ أفضت عمليات التكالب على ثروات إفريقيا الوسطى من قِبل أفراد النّخبة الحاكمة، وغالبيتهم من العسكريين المسيحيين الموالين لفرنسا، إلى إخراج الأطراف الأخرى، وبخاصة المسلمون، من المعادلة السياسية والاقتصادية.

ولقد أفرزت الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، ما بعد(الكولونيالية)، والقائمة على سياسة(فرّق تسد)الشهيرة، نخبة ريعية طفيلية فاسدة، قامت على شراء الولاءات السياسية من بوابة الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل المجتمع الوطني الواحد عدة مجتمعات، وأبناء الوطن الواحد فرقاء أكثر من كونهم شركاء، وبدلاً من أن تستغل ثروات الدولة للتنمية المستدامة وتأسيس مجتمع قوي ودولة

[1] Steven Spittaels & Filip Hilgert, Mapping conflict motives: Central African Republic, .IPIS, February 2009, p.p. 27-28.

تنموية، وظّفت هذه الثروات لمصلحة قوى الإمبريالية، بشقيها التقليدي المعولم، وزبائنها المحليين من النّخب المسيحية، والتي غالباً ما يبالغ في تعدادها لتصبح هي الأغلبية المجتمعية التي لها حقّ الصدارة السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية.

وإذا كان النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية يمثّل الضلع الثالث للقوة الفرنسية على الصعيد الدولي، بجانب قدراتها النووية التي جعلتها أحد أبرز اللاعبين في النادي النووي العالمي، ومقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي الذي يمكّنها من استخدام حقّ النقض(فيتو)إزاء ما تراه ماسّاً بمصالحها الاستراتيجية العليا،[1] فإنّ تهيئة المناخ للإبقاء على مسوّغات تغلغل باريس في القارة الإفريقية يبدو مصلحة عليا للإمبريالية الفرنسية في حقبة ما بعد(الكولونيالية)، سواء من خلال دعم أنظمة ديكتاتورية، أو إضفاء شرعية على وجود القوات العسكرية الفرنسية بإفريقيا، بمسوّغات التعاون والدعم والتدريب وحفظ السلام وحماية الرعايا الفرنسيين، لذلك يجب ألايُعتقد أنّ فرنسا مصدر سلام، أو دفاع عن الديمقراطية، في القارة الإفريقية، بل إنها ستظل، على العكس من ذلك، مرتكزاً رئيساً في زعزعة الاستقرار،ومصدراً دائماً لحروب متواترة وقلاقل مستمرة.[2] وتؤكد حالة(إفريقيا الوسطى)الراهنة هذه الفرضية بشدة، فتطييف المجتمع(الأفروسطي)، وخلق مناخ من الصراع وعدم الاستقرار، يصبّ في النهاية لصالح(شرعنة) التدخل الفرنسي في المنطقة، وإكسابه غطاءً قانونياً زائفاً، مهّماً ومطلوباً، وفقاً لمقتضيات(أنسنة) العلاقات الدولية في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ما بعد انهيار القطبية الثنائية.

---

[1] إجلال رأفت :السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، **مرجع سابق**.

[2] بول مارسيال :السياسة الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا: استراتيجية موضع سؤال، صحيفة المناضل-ة المغربية، 2007/5/17م، على الرابط الآتي:

http://www.almounadil-a.info/article1041.html

وعلى الرغم من خبرة الانقلابات والتمرد المسلح في إفريقيا الوسطى؛ ف إنّ الصراع الحالي اتخذ بعداً جديداً على المجتمع التقليدي في البلاد، حيث نح ا باتجاه(تطييف)الصراع، بالنظر إلى أنّ القتال الدائر في إفريقيا الوسطى حالياً ، ومنذ الإطاحة ببوزيزيه، بات بين مؤيديه من ميليشيات(أنتي بالاكا)و (جيش الرب) المسيحية، وميليشيات(سيليكا)التي تقودها غالبية من المسلمين من شمال البلاد، والمؤيدة للرئيس المنفي(جوتوديا).

وقبيل الضغط على الرئيس(جوتوديا) وإجباره على التنحي ومغادرة البلاد، ومع تزايد حدّة العنف في البلاد، وبإيعاز من فرنسا في الأمم المتحدة، اعتمد مجلس الأمن الدولي، في5 ديسمبر 2013 م، القرار رقم (2127) حول إفريقيا الوسطى، والذي يقضي بنشر قوة حفظ سلام في البلاد بقيادة إفريقية، وأعرب القرار، الذي حصد إجماع مجلس الأمن، عن القلق من تدهور الوضع الأمني في البلاد في أعقاب إسقاط الحكومة في شهر مارس 2013 م، كما يدين القرار بشدة الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي، وانتهاكات حقوق الإنسان وخروقاتها الواسعة النطاق التي ترتكبها الجماعات المسلحة، وبخاصة عناصر جماعة(سيليكا)سابقاً، وعناصر جماعة(مكافحة بالاكا)، و(جيش الرب للمقاومة)، والتي تشكّل خطراً يتهدد السكان، ويشدّد على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات للعدالة، ويدين القرار بشدة استغلال الذي يسهم في إدامة النزاع، ويؤكد أهمية وضع حدٍّ لهذه الأنشطة غير المشروعة[1].

نص القرار رقم (2127 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2013 بشأن إفريقيا الوسطى عن حظر توريد الأسلحة تتخذ جميع الدول الأعضاء ما يلزم من تدابير لمنع توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وتوفير أفراد المرتزقة لها وذلك إلى غاية 5 ديسمبرا 2014

[1] مركز أنباء الأمم المتحدة، إفريقيا الوسطى :مجلس الأمن الدولي يقضي بنشر قوة حفظ سلام في البلاد بقيادة إفريقية، 2013/12/5م، متاح على الرابط الآتي:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=20032#.UwOtU2KSz0e

نُصّ عليه في الفقرة 54 من القرار. وكذلك تقوم الدول الأعضاء كافة بمصادرة وتسجيل ما تكتشفه من أصناف يتم الإمداد بها أو بيعها أو نقلها في انتهاك لحظر توريد الأسلحة، وتقوم بالتخلص منها، كما تتعاون مع الدول في هذه الجهودإلى غاية التاريخ الذكور سابقا.

كما نصّ القرار (2127) ، في الفقرتين 49 و 50 منه، على أنّ مجلس الأمن "يأذن للقوات الفرنسية في جمهورية إفريقيا الوسطى، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، ولفترة مؤقتة، بأن تتخذ التدابير اللازمة لدعم بعثة الدعم الدولية في الاضطلاع بولايتها على النحو المنصوص عليه في القرار« ، كما يرحّب المجلس " بالتعزيز المقترح للقوات الفرنسية من أجل تقديم دعم أفضل لبعثة الدعم الدولية، ويشجع مفوضية الاتحاد الإفريقي على العمل من أجل تنسيق عملياتي فعّال بين البعثة والقوات الفرنسية ".[1]

وبعد أقلّ من 24 ساعة على صدور القرار الأممي بشأن إفريقيا الوسطى، والذي صدر بتحفيز فرنسي لا يخفى، أعلن الرئيس الفرنسي) فرانسوا هولاند)أنّ بلاده تعتزم القيام بتدخل عسكري سريع لحماية المدنيين في جمهورية إفريقيا الوسطى، مؤكداً أنّ دور بلاده في جمهورية إفريقيا الوسطى سيكون مختلفاً عن دورها في مالي، حيث قاتلت الجماعات الإسلامية المسلحة.[2]

وفي تضمين لافت عن نية الاستراتيجية الفرنسية المتحيزةمسبقاً ضد المسلمين؛ أعلن وزير الخارجية الفرنسي)لوران فابيوس)أنّ هدف العملية، التي أطلق عليها الإعلام الفرنسي اسم(سانغاريس) Sangaris، وهو نوع من أنواع الفراشات، هو تجنّب المآسي الإنسانية التي يمكن أن تحصل نتيجة الفوضى السائدة من إطاحة الرئيس(فرانسوا بوزيزيه)من قِبل ائتلاف (سيليكا) المتمرد، والعمل في فترة

[1] http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2127(2013)&Lang=A

[2] بي بي سي، 2013 / 12 /6 م.

لاحقة على تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد، [1] في تحميل مباشر لطرف واحد، هو (سيليكا)، المسؤولية الكاملة عن الفوضى والعنف في البلاد!

ووفقاً لبعض المحللين؛ فقد باتت عمليات نزع السلاح، والتسريح، والتجميع، بحسب لغة الأمم المتحدة،مصدراً إضافياً للنزاعات في إفريقيا، خصوصاً أنها مجتمعات منقسمة عرقياً ودينياً، حيث يغدو الأشخاص والأسر والمجموعات التي تّم نزع سلاحها مهددين بالتعرض لعقوبات من القسم الآخر من السكان الذين لم يُنزع سلاحهم، بعد أن باتوا دون غطاء مسلح يحميهم من الطرف الآخر[2]!

وهذا ما حدث بالفعل في إفريقيا الوسطى، ليفتح الباب أمام عملية تطهير عرقي، وربما إبادة جماعيةوفقاً لبعض التحذيرات، تذكرنا بمذابح الهوتو والتوتسي في رواندا في تسعينيات القرن الماضي، حيث ادعت فرنسا أنها ستسهر على حفظ الأمن والسلام في البلاد، وذلك بنزع السلاح من الطرفين المتقاتلين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، غير أنه سرعان ما تبين أنّ تلك الشعارات لم تكن سوى وعود وردية تستبطن مؤامرة(عقدية)، تستهدف السكان المسلمين في شمالي البلاد، فقد عمدت القوات الفرنسية إلى نزع السلاح مقاتلي(سيليكا) من دون أن تقوم بالإجراء نفسه مع الميليشيات المسيحية المسلحة الأخرى، [3] سواء(أنتي بالاكا (ANTI-BALAKA)[4]، أو(جيش الرب)[1] لقد ظل مسلمو إفريقيا

---

[1] فرانس 24 ، 2013 / 12 /6 .

[2] بول مارسيال :إفريقيا الوسطى :الرئيس الفرنسي يتورط، صحيفة المناضلة المغربية، 2013 / 12 / 26 م، متاح على الرابط الآتي:

http://www.almounadil-a.info/article3611.html

[3] عبدالرحيم بلشقار بنعلي :الإرهاب الفرنسي في إفريقيا الوسطى، موقع مجلة البيان السعودية، لندن، 2014 /2 /9 م، متاح على الرابط الآتي:

http://www. albayan. co. uk/ article2.aspx?ID=3480

[4]أنتي بالاكا :Anti-Balaka أو(مناهضو السواطير) بلغة السانغو، والتيتُعرف أيضاً باسم(الميليشيات المسيحية للدفاع الذاتي)، وهي جماعات مسلحة محلية أنشأها الرئيس المسيحي السابق(فرانسوا بوزيزيه)، وتضّم في صفوفها بعض جنود الجيش السابقين الذين خدموا في عهده، انظر :رأفت صلاح الدين :ماذا يحدث في إفريقيا الوسطى؟، الجزيرة .نت،

الوسطى يعانون، بصفتهم أقلية، التهميش السياسي في بلادهم، حيث تبقى المناطق الشمالية لإفريقيا الوسطى، والتي تقطنها غالبية من المسلمين، الأكثر تهميشاً في البلاد، الفقيرة أصلاً، على الرغم من ثرواتها، كما أنّ معظم مناطق التعدين والمناجم توجد في الجنوب والوسط، في حين يخلو الشمال، إلا ما ندر، من أي من هذه الثروات، لذلك فقد كان من الطبيعي أن يشكّل المسلمون غالبية المحاربين في ميليشيات(سيليكا).[2] ولكن هذا لا يعني أن تحركهم ضد الرئيس(بوزيزيه)كان بدوافع دينية، بل كانت الدوافع السياسية هي الحافز الأبرز لتحركهم نحو إسقاط نظامه، خصوصاً أن ممارسات(بوزيزيه)القمعية ونهبه لثروات البلاد قد طالت الشعب بكلّ طوائفه.

كما أنّ المطالب السياسية لميليشيات (سيليكا)لم تكن تتضمن إشارة إلى البعد الديني، حيث كان جلّ تركيزهم في الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية بالأساس، بل إنّ تمردهم على (بوزيزيه)كان نتيجة لعدم التزامه بالاتفاقيات

2014/2/18م، متاح على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8dd9-e441267b587a-c7cc390a-e10c-44b3

[1] (جيش الرب): تأسس في أوغندا عام 1986 م كحركة مسلحة تهدف إلى تطبيق تعاليم الإنجيل بالقوة، قبل أن تنتقل للعمل في عدة بلدان إفريقية، وهي منظمة متطرفة متهمة بشنّ هجمات على المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان .في تعريف» منظمة جيش الرب « الأوغندية، انظر: "جيش الرب" الجزيرة . نت، 2008 /4 / 10 م، متاح على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/news/98562f066768-pages/948cff6c-5cbd-41ff-ad97

-مفاوضات لاستسلام قائد» جيش الرب « في إفريقيا الوسطى، بي بي سي، 2013 / 11 / 21 م، متاح على الرابط الآتي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/lra_leader__131120/11/worldnews/2013_131120/11/worldnews/2013surrender_central_africa.shtml

[2] محجوب الباشا :إفريقيا الوسطى :فزاعة الأصولية الإسلامية، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، / 12 /5 2013م، متاح على الرابط الآتي:

http://smc.sd/news-details.html?rsnpid=37215

الموقّعة في هذا الشأن، ولا سيما اتفاقية (ليبرفيل)، والتي كانت تنصّ على تشكيل حكومة وطنية تضم المعارضة، لحين إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في البلاد.[1]

وفي ظلّ مناخ دولي، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون، بات يتعاطى عنصرياً مع الإسلام باعتبارهصنواً للإرهاب المزعوم، تحركت فرنسا، بمباركة أمريكية، لتطييف المجتمع الأفروسطي إلى غالبية مسيحية تحتاج إلى الدعم والمساندة في صراعها مع أقلية مسلمة متطرفة، تستوجب العقاب ونزع السلاح وإطلاق يد الآخر للدفاع عن نفسه، حتى لو قاد الأمر إلى انتهاكات ومجازر وقتل على الهوية وممارسات ضد الإنسانية !والحجج دائماً تأتي جاهزة ومتدثرة بُسوح(علمية) مدّعاة، من قبيل الربط التعس في بين(سيليكا)والأصولية، ومسلمي إفريقيا الوسطى ومجموعات تنظيم القاعدة في المغرب الغسلمي ومنطقة جنوب الساحل والصحراء.

وفي هذا السياق تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتوجيه الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى؛ بهدف مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة التي تعتمد على العنف، عبر الوكيل الفرنسي، أو شرطي العولمة في إفريقيا الناطقة بالفرنسية، فمع وجود المحيط الأطلسي كحاجز أمان للولايات المتحدة، تستطيع الإدارة الأمريكية التنازل عن بعض مسؤولياتها الأمنية في القارة الإفريقية لشركائها الأوروبيين، ولا سيما فرنسا على وجه التحديد، والتي تحافظ، منذ ما بعد فترة الاستعمار المباشر، على علاقات وثيقة مع معظم دول إفريقيا الفرانكوفونية[2].

---

[1] "الصراع في إفريقيا الوسطى :دوافع اقتصادية وأبعاد طائفية" ، صحيفة يني شفق العربية، الأناضول، 8/ 12 / 2013 م، متاح على الرابط الآتي:

http: //arabic.yenisafak.com/ dunya-9960-haber/23.12.2013

[2] Joshua C. Burgess, «No Time to Hit Snooze in North Africa and the Sahel», Washington Institute for Near policy Studies, POLICY : consultable sur :

وبعد تصاعد أعمال العنف الطائفية، والتي تزايدت بفعل التدخل الفرنسي، وتطييف الصراع السياسي في إفريقيا الوسطى، نزح ما يزيد عن ربع سكان البلاد - وفقاً لمنظمة العفو الدولية- عن ديارهم،خوفاً من الهجمات الانتقامية التي أودت بحياة المئات من المسلمين المدنيين، كما فرّ عشرات الآلاف من المسلمين النازحين إلى دولتي الكاميرون وتشاد المجاورتين،خوفاً من عمليات القتل على الهوية التي تمارس بحقّهم تحت مرأى ومسمع من قوات الجيش الوطني والقوات الفرنسية والإفريقية المتدخلة، خصوصاً بعد أن بات المسلمون بلا غطاء من حماية تردع مستهدفيهم من المسيحيين بعد نزع سلاح ميليشيات (سيليكا) من قِبل القوات الفرنسية[1].ذلك - إلى نفض يديها مما يحدث في إفريقيا الوسطى من انتهاكات، وتلقي باللائمة على مكونات الشعب الأفروسطي(العنصري) و(غير المتسامح)، حيث زعم (جيرارد أراو)المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة أنّ » بلاده أساءت تقدير مدى الكراهية التي يكنها مسلمو ومسيحيو جمهورية إفريقيا الوسطى لبعضهم البعض ،« مؤكداً أنّ» القوات الفرنسية والإفريقية العاملة في جمهورية إفريقيا الوسطى تواجهوضعاً صعباً للغاية« ، حيث إنّ قوات حفظ السلام الفرنسية والإفريقية» تجد نفسها محشورة بين مجموعتين؛ تريد الواحدة منهما إفناء الأخرى".[2]

---

http://www.washingtoninstitute.org/policyanalysis/ view/no-time-to-hit-snooze-innorth-africa-and-the-sahel

[1] Amnesty International, Ethnic Cleansingand Sectarian Killingsinthe Central African .Republic, January 2014, p.p. 5- 6

[2] فرنسا أساءت تقدير مدى الكراهية في إفريقيا الوسطى« ، بي بي سي، 2014 /1 / 16 م، متاح على الرابط الآتي:
http:// www.bbc.co.uk/arabic/car_france_ _140115 /01
/worldnews/2014underestimated_hatred.shtml

الفصل الرابع: تداعيات التدخلات الفرنسية العسكرية في كوت ديفوار، مالي وإفريقيا الوسطى

المبحث الأول: تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في كوت ديفوار

المطلب الأول: اللاإستقرار السياسي وعدم التوصل إلى إتفاق سياسي حقيقي

من الأكيد أن الاستجابة الفرنسية للأزمة الإفورارية غابت عنها المبادرة وكانت رد فعل وغير مستقرة، وكبلتها الشكوك المرتبطة بالإرث الاستعماري الفرنسي والنوايا الحقيقية من وراء التدخل في ظل وجود مصالح فرنسية كبيرة هنا كونفوذها السياسي والعسكري الذي احتفظت به منذ استقلالكوت ديفوار ، كلها عناصر أثارت حنق القوميين العاجيين ضد الوجود الفرنسي، وأعطت الحافز للرئيس غباغبو لمهاجمة أي قرار فرنسي أو صادر من المجتمع الدولي ي غير صالحه، وتلك الشكوك كثيرا ما تطفو للسطح في كل دول إفريقيا حين مرورها بالأزمات وحين تكون أمام تدخل عسكري أو ضغوط سياسية من مستعمر سابق. فالتصور الواقعي يكون حاضرا عند تدخل طرف ما في حرب أهلية ولو كان ذلك الطرف محايدا فعلا وليست له مصالح يريد حمايتها أو زيادتها من وراء تدخلها، فغالبا ينظر لأي دولة تتدخل في أي مكان من العالم على أنها تريد تعزيز مصالحها الوطنية،ويصعب تخيل أنها قد تتحرك بناء على نوايا حسنة وتبذل موارد بشرية ومادية لأسباب إنسانية بحتة.[1]

أدى التدخل العسكري الفرنسي في كوت ديفوار الذي ساعد المرشح واتار للوصول إلى السلطة في خلق حالة من اللاإستقرار السياسي واللا أمن. ففي الوقت الذي تعمل فيه الحكومة الجديدة على الخروج من الأزمة السياسية التي خلقتها إنتخابات 2010-2011 والتدخل العسكري الفرنسي، ظل الوضع الأمني متدهور بالبلاد بسبب الإنشقاقات التي يعرفها الجيش الإفواري خاصة بين ماسادي المرشحين غباغبو و واتارا.

[1]Maja Bovcon, Op.cit.

إن وصول واتارا إلى السلطة بعد اقتتال خلف المئات من القتلي و عشرات الآلاف من النازحين واللاجئين، إدى إلى حل المؤسسة الأمنية والعسكرية و تعويها بقؤات أخرى تعرف بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار (Forces républicaines de la Côte d'Ivoire) التي تعتبر عناصرها من الميليشيات المعارضة. ويرى الكثير من المراقبين أن هذه القوات الجديدة في كوت ديفوار لا تعرف كيف تتعامل مع الوضع الأمني بالبلاد بحكم أن عناصرها كانوا محاربين داخل ميليشيات وليس مؤسسة أمنية واعية بدورها الوطني. فلهذا فإن القوات الجمهورية لكوت ديفوار ساهمت بشكل كبير في تفشي الجريمة واللاأمن بالبلاد وهذا ما أدى إلى إلى تدني الوضع الإقتصادي بشكل كبير.[1]

المطلب الثاني: إستمرار حالة الأمن

إن تغيير النظام في كوت ديفوار كان من المفروض، حسب ما روجت له فرنسا، أن يؤدي إلى استتاب الأمن والأمن والاستقرار للبلاد، لكن الأمر لم يكن كذلك، بل بالعكس، كثرت الإعتداءات على الأشخاص والممتلكات. وهذا ما تءكدة المفوضية العليا لحقوق الإنسان والصليب الأحمر الدولي، حيث أن المناطف المساندة للنظام القديم (الجنوب سوبري Soubré والغرب) باتت تعاني ويلات هذه الإعتداءات وصل الحد إلى إفراغها من سكانها الذين هربوا إلى الغابات.[2] وهناك منظمات غير حكومية

[1]Henry Yebouet, « La Côte d'Ivoire au lendemain de la crise post-électorale : entre sortie de crise politique et défis sécuritaires », *Sécurité et stratégie* 2011/3 (7), p. 22-32.

[2]*cdomp@cdomp-mali.org : Amnesty International critique les détentions arbitraires et l'inaction de l'ONU (22/06/11) : Dans une déclaration faite à Abidjan, la directrice adjointe d'Amnesty International pour l'Afrique, Véronique Aubert a dénoncé la détention arbitraire de plusieurs personnalités proches de l'ancien président Laurent Gbagbo. De plus, elle a souligné que « la présence de soldats de l'ONU devant l'hôtel (La Pergola) où des partisans supposés de Laurent Gbagbo sont détenus arbitrairement soulevait de troublantes questions ».*

تقول أن عدد ضحايا إعتداءات الجيش الجمهوري لكوت ديفوار في مدينة "ديوكوي" Duékoué يتجاوز 2.000 ضحية.[1]

حتى في العاصمة أبيدجان لم ينجو الأفراد والمؤسسات الخاصة من الإنتهاكات المتكررة والمبرمة[2]

والعامل الذي عقد الوضع الأمني في كوت ديفوار هو الإنتشار المتزايد للأسلحة. فبموجب المادة 24 من الدستور التي تنص على الوجوب على المواطن الدفاع عن الدولة في حالة عدوان خارجي، فإن الآلاف من الشباب سواء كانوا من أنصار غبابو أو واتارا تسلحوا. [3]

وحسب ما أكده المراقبين فإن الخطاب السياسي للنظام الجديد الإفواري بدأ يبعد عن الحقيقة في الميدان، وأن الواقع كثيرا ما يخالف ويعارض الأفكار التي يروج لها أنصار واتارا المرتبطة خاصة بالأمن والمصالحة وحرية القضاء. والأرقام تقول أنه لم يكن هناك أية متابعة قضائية لأنصار واتارا الذين نهبوا وقتلوا في مرحلة ما بعد الإنتخابات، في حين معظم مساندي غباعبو الذين اتهموا بمختلف الجرائم أوقفوا وطبق عليهم القانون بحذافيره.[4] وما زاد حدة الوضع الأمني هو هروب المئات من المجرمين من السجون على إثر الأزمة التي تبعت الإنتخابات وكذا التدخل الفرنسي، حيث أن العديد من هؤلاء المحبوسين عادوا

---

[1]*http://www.amnesty.fr/sites, Massacres et représailles en Côte d'Ivoire : « Ils ont regardé sa carte d'identité et l'ont abattu » (31/02/2011).*

[2] Inter : « Vilences post-électorales : La FIDH, Non à la justice sélective »,08/06/2011.

[3]Henry Yebouet,Op. Cit.

[4]*Soir Info, « Droits de l'homme en Côte d'Ivoire : Navi Pillay dénonce les exactions des FRCI », p. 4, le 17/06/11.*

إلى نشاطهم الإجرامي ولم يعيدوا إلى السجون.[1]

[1]*En novembre 2010, la MACA enregistrait 5559 détenus dont 123 femmes (statistiques du greffe de l'établissement).*

المبحث الثاني : تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي

المطلب الأول: تقوية التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

أدى التدخل العسكري الفرنسي إلى إحياء النموذج القديم لإدارة الأزمات في إفريقيا (أي المستعمر), وهذا ما أبرز عودة الدور الفرنسي في القارة السمراء.[1]

عملية سيرفال التي أطلقتها فرنسا في مالي في 2013 من أجل "محاربة الجمتعت المتطرفة" في شمال البلاد ما هي إلا نتاج لتحضيلا مسبق ساعدت المخابرات الفرنسية فيه كثيرا التي نسجت علاقات قوية مع حركة تحرير الأزواد. وبهذا التدخل تمكنت فرنسا من تقوية وجودها العسكري بدولة مالي التي كانت ترفض ذلك منذ الاستقلال.

وأدى هذا التدخل الذي مجدت له كثيرا وسائل الإعلام الغربي، خاصة الفرنسية، إلى تشتيت الجماعات المطرفة في كل دول المنطقة، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تأسيس مهمة عسكرية أخرى أوسع من سيرفال وهي مهمة برخان في أوت 2014 ل"محاربة الإرهاب فب كل المنطقة الساحلية.

ومهمة برخان ليست كسابقتها لكنها إعدة هيكلة شاملة للوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ب"اسم محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.[2]

استلمت عملية "برخان"، المشعل عن عمليتي "سرفال" و"إيبرفييه"، في كل من مالي وتشاد، في

---

[1] Damien Helly en collaboration avec Camilla Rocca, La crise au Mali et les relations Afrique-Europe international center for development Policy management No. 52 – juin 2013
www.ecdpm.org/bn52fr

[2] **La France Réorganise Ses Troupes En Afrique,** Billets d'Afrique n°238, septembre 2014

الأوّل من أوت 2014، لتتّخذ بعدا إقليميا بّررته مصالح فرنسا الاستراتيجية في الساحل الإفريقي والتهديدات التي تواجهها المنطقة، وعلى رأسها، الإرهاب .

وترتكز المقاربة الاستراتيجية لهذه العملية العسكرية التي تغطي 5 بلدان إفريقية هي بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، على "منطق الشراكة"، بين هذه البلدان. وتضّم هذه القّوة نحو 3 آلاف و500 جندي مكلّفين بمطاردة المجموعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي، وموزّعين على 5 قواعد متقدمة مؤقتة، و3 نقاط دعم دائمة ومواقع أخرى، سّيما بالعاصمة البوركينية واغادوغو وعطار الموريتانية، بحسب وزارة الّدفاع الفرنسية .

وإلى ما تقّدم، تنضاف نحو 20 طائرة هليكوبتر و200 مركبة لوجستية و200 مدرعة و6 طائرات مقاتلة و3 طائرات بدون طيار و10 طائرات للنقل.[1]

وعلى ذلك فإن التداعيات المحتملة للتدخل لاتنعكس فقط على مالي بل تتعداه إلى ماوراء الحدود المالية بالنظر إلى محيطها الجغرافي وحدودها المترامية مع عدة دول أبرزها الجزائر وموريتانيا، وما قد يؤدي إليه تصاعد الاشتباكات من انعكاسات سياسية وأمنية وإنسانية على هذه الدول، لا تتعلق فقط بمخاطر التعرض للهجمات الانتقامية كما حدث في الجزائر، ولكنها تتعلق أيضًا بتدفق آلاف اللاجئين إليها هربًا من القتل والقصف .

المطلب الثالث: التداعيات على الجزائر ودول الجوار المالي

[1] Groupe interparlementaire d'amitiéFrance-Afrique de l'Ouest Mali,Niger : paix, sécurité et développement,trois défis à releverCompte rendu du déplacement effectué par une délégation du groupeau Niger et au Malidu 8 au 14 septembre 2014

أثر التدخل الفرنسي على العلاقات بين الجزائرية الفرنسية، إذ اعتبره عديد الطوارق أنه م وجه إلى زعزعة الأمن في شمال مالي وجنوب الجزائر، فطوارق المنطقة يعرفون أكثر من غيرهم حقيقة المنطقة والمخاطر المحدقة بها، وشن تدخل عسكري في المنطقة لن يكون أكثر سلاما على أهلها من مخاطر الإرهاب .

بعدما شُوهد من تطورات لحقت التدخل الأجنبي في ليبيا خاصةً وأن التدخل الفرنسي أحبط جهود الجزائر، وتم وصلت إلى اتفاق بين أنصار الدين وال (MNLA) بمقتضاه يتم التفاوض مع الحكومة المالية والتراجع عن الأعمال العنف[1].

وبرغم قبول التدخل الفرنسي في مالي رسماً في الجزائر، احتراما لإرادة الحكومة الانتقالية المالية وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن .إلا أنه تم التخوف من تداعيات خطيرة لهذا التدخل ، ا لتي جسدها الهجوم ضد المركب الغازي في تيقنتورين، ورفضت الجزائر أ ي تدخل خارج ي لردع الهجوم واستعادة المر كب .كما قامت بإدارة الأزمة وطنياً واختيار الحل العسكر ي الحاسم لوضع حد للهجوم بهدف تحرير الرهائن، واستعادة المركب الغاز ي، وحماية أحد أهم القطاعات الاستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الجزائر ي[2].

أما بالنسبة لمساعي فرنسا إقحام المغرب الأقصى في إدارة النزاع المالي للمغرب، فإن ذلك لم يُستَقبل برحب من قبل الجزائر، فالأخيرة تعتبر أ ن الساحل هي منطقة نفوذها، وهو ما هدد بتحول شمال

[1] Mounir Abi, « L'intervention militaire étrangère est un complot contre le Mali et les pays de la région, » **Le temps d'Algérie**, n° 1216, 23 décembre 2012, p. 03.

[2] "عملية تيقنتورين تؤكد ص ا رمتها في التعامل مع التهديد الإرهابي، "**المساء**، 19 يناير 2013 ، متوفر في: http://www.djazairess.com/elmassa/67759 (2015/07/15).

مالي إلى ساحة تتواجه فيها الجزائر والمغرب بالوكالة[1]. حيث كشف عديد ا صحف أ ن" المخابرات المغربية رمت بكل ثقلها للتشويش على الوساطة الجزائرية بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة ا لتي استأنفت الجولة الخامسة من الحوار للتوصل إلى اتفاق شامل ."كما ذكرت الصحيفة أن" الدعم الدبلوماسي الفرنسي للج زائر في مساعيها لطي الأزمة شكل أبرز أسباب توتر العلاقة الديبلوماسية بين الرباط وباريس ."خاصة وأن الأخيرة تحاول توظيف المغرب ضد الجزائر من جهة، وتعمل على دعم المغرب في سباقه نحو الحصول على مكانة إقليمية قو ية[2]. خاصة وقد أظهر المغرب سعيه الدؤوب منذ 2012إلى تدويل النزاع المالي وتجاوز منظور الحل الأفريقي[3].

وقد رفضت الجزائر إقحام المغرب في مسار إدارة وحل النزاع المالي، معتبرة أ ن المغرب لا ينتمي إلى المنطقة الساحلية وأن أمنه واستقراره ليساَ مهددان بما يحدث على الساحة المالية والساحلية عامة بقدر ما هو الأمر بالنسبة لدول الميدان .حيث يمثل النزاع المالي في شكله الحالي فرصة إستراتيجية بالنسبة للمغرب للخروج من عزلتها ومواصلة مسارها الدبلوماسي تجاه أفريقيا بهدف الاكتساب هيبة إقليمية تم كنها من تجاوز الدور الجزائر ي الريادي.[4] ورغم التصريحات الجزائرية بغياب أي

---

[1] Vish Sakthivel, « Mali, Quand le Maroc supplante l'Algérie, » **Courrier International**, 19 Février 2014, disponible sur : http://www.courrierinternational.com/article/2014/02/17/quand-le-maroc-supplante-l-algerie (17 Janvier 2015)

[2] بهاء الدين م.،" المخابرات المغربية تشوش على وساطة الجزائر في مالي، "**البلاد**، 11 فيفري 2015 ، متوفر في: HTTP://WWW.ELBILAD.NET/ARTICLE/DETAIL?ID=31682 (13 مارس 2015)

[3] Le Maroc veut internationaliser la crise malienne, » **Le Monde Afrique**, 01 Juillet 2012, disponible sur: http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/07/01/le-maroc-veut-internationaliser-la-crise-malienne_1727538_3212.html (22 Décembre 2015).

[4] Mehdi Rais, « Crise malienne : l'enjeu des relations Maroc/Algérie, » **Le Journal International**, 14 Janvier 2013, disponible sur : http://www.lejournalinternational.fr/Crise-malienne-l-enjeu-des-relations-Maroc-Algerie_a369.html (27 Mars 2015).

خلاف بينها وبين المغرب أو توتر رسمي بخصوص الصحراء الغربية والملف المالي،[1] إلا أن تور العلاقات بدا واضحا بعد استدعاء القائم بالأعمال المغربي في الجزائر من قبل وزارة الشؤون الخارجية [2] ، إضافة إلى مشاركة الجزائر في" مسار نواكشوط لأجل السلم في الساحل Processus de " Nouakchottلسنة 2014 ، في مواجهة مسار الرباطProcessus de Rabat الذي قادته المغرب سنة 2012 كتجسيد لخطة داكر. [3]

جاءت تقارير تابعة لمكتب اللأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية صدرت في منتصف جانفي 2013، أن عدد اللاجئين الذين اضطروا إلى مغادرة مالي بسبب النزاع فيها يقترب من 150 ألف شخص في الدول االمجاورة، وأن عدد النازحين داخل البلاد يناهز 230ألفاً.

[1] « Pas de différent entre l'Algérie et le Maroc qui nécessite une médiation internationale, » **Algérie de Presse Service**, 12 Mai 2015, disponible sur : http://www.aps.dz/algerie/22817-pas-de-diff% C3%A9rend-entre-l-alg%C3%A9rie-et-le-maroc-qui-n%C3%A9cessite-une-m%C3%A9diation-in ternationale (17 Mai 2015).

[2] « Escalade verbale marocaine contre l'Algérie : le Chargé d'Affaire du Maroc à Alger convoqué au MAE, » **Algérie de Presse Service**, 19 Octobre 2014, disponible sur : http://www.aps.dz/algerie/12 658-escalade-verbale-marocaine-contre-l-alg%C3%A9rie-le-charg%C3%A9-d-affaires-du-maroc-%C3%A0-alger-convoqu%C3%A9-au-mae (12 Décembre 2014)

[3] أمينة بوعرعور، **سياسة الجزائر تجاه النزاع في مالي بين الفرص والقيود,دراسة تقويمية**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسّية والعلاقات الدّولّية, جامعة الجزائر 3, 2015.

شكل رقم12: النزاع المسلح في مالي وحركة اللاجئين

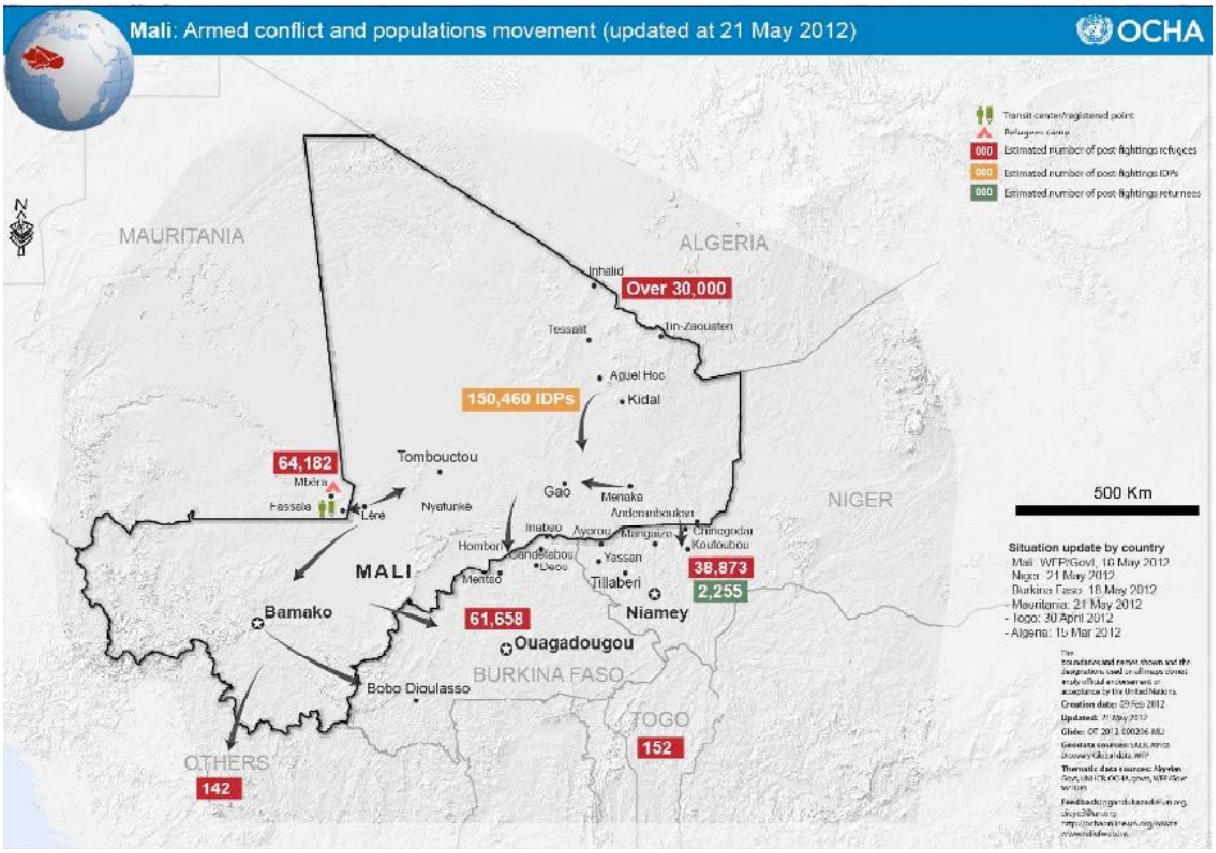

المصدر: *Crise malienne : synopsis établie au 22 mai par Cités Unies*

France

ونظرا لخصوصية الأزمة في مالي، وما تطرحه من أبعاد لا تتعلق فقط بقضايا الإرهاب، ولكن ترتبط بقضايا مثل الإثنية، وأزمة بناء الدولة الوطنية، وانتشار الفساد، وندرة الموارد، والجفاف وانتشار الأمراض، وغيرها من القضايا التي قد تدفع الحرب في مالي في اتجاهات غير متوقعة، فإن تطورات هذه الأزمة ستلقي بظلالها علي الاستقرار والتنمية .إلا أن الداخل المالي والإقليم المحيط سيكونان الأكثر تأثرا بهذه الأزمة .أما القوى الغربية، فستعمل على استغلال هذه الأزمة في تحقيق مزيد من النفوذ، والإستحواذ علي مزيد من الثروات، وبناء القواعد العسكرية، للسيطرة علي هذا الإقليم الحيوي والقريب من دول الشرق

الأوسط المنغمسة في تطلعات" الربيع العربي"، والتي تحتوي هي الأخرى على مصالح استراتيجية للقوي الغربية، ودون أي إكتراث بما قد تتحول إليه دولة" مالي" بعد هذه الحرب من دولة فاشلة، أو منهارة.

المبحث الثالث : تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في جمهورية إفرقيا الوسطى

المطلب الأول: إحتدام الصراع الطائفي.

ما يمكن ملاحظته بعد تقريبا ثلاث سنوات من التدخل العسكري الفرنسي في جمهوري إفريقيا الوسطى، أن الأوضاع مازالت متأزمة والحلة الإنسانية في تدهور مستمر، فضلا عن عدم قدرة الطبقة السياسة الأفرووسطية تجاوز الأزمة وإقامة مسار سياسي يعطي الشرعية التامة للحكام.

فلا التدخل العسكري الفرنسي ولا إنتخاب "كاترين سامبا بونزا"Cathrine Samba Panza رئيسة جديدة عوضا لميشال جوتوديا نجحا في دفع الجماعات المتقاتلة إلى وضع السلاح وانهاء العنف.على العكس التغييرات الأخيرة التي عرفتها الساحة السياسة والتدخل الدولي في الأزمة أدى في بعض الأحيان إلى تحرير روح الإنتقام لدى مختلف الجماعات المسلحة.[1]

فالازمة الأفرووسطية هي في أول المقام ازمة اقتصادية-إجتماعية وهي سباق لا متناهي بين مختلف الأطياف السياسية للوصول إلى السلطة والموارد، كسابقاتها من الازمات التي عرفتها هذه الدولة, ولكنها تفاقمت بسبب التدخل المتزايد لدول المنطقة وفرنسا فيها، فكل الأطراف المسلحة تستفيد من دعم دولة ما أو أكثر من دولة.

فيما يتعلق بالتدخل العسكري الفرنسي فيرى الكثير من المراقبين أنه يعتبر عاملا سلبيا أدى إلى تضاعف عمليات القتل والنهب احتدام الصراعات الطائفية بين الأنتي-بالاكا والسيليكا. كما أن التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا الوسطى يراه الكثير من الساسة في البلاد أنه عودة جديدة للإستعمار الفرنسي في صورة جديدة. فهذه النخبة السياسة ترى أن التدخل ما هو إلا عملية لإرجاع الأوضاع إلى ما

[1] Gérard Gerold et Mathieu Merino, **Op. Cit.** p. 9.

كانت عليه قبل الأزمة أي التبعية التامة للمستعمر القديم، ويظهر ذلك في التغير المستمر لصانع القرار الفرنسي في مساند بعض الأطرا دون الأخرى.

وهذا ما تدعمه وجهات نظر تعتبر أن فرنسا تدخلت لحماية مصالحها الحيوية هناك، فهي التي دعمت صول السيليكا إلى الحكم في مارس 2013 بعدما رفضت تقديم العون الى حليفها السابق بوزيزي، بل وأصدرت تعليماتها إلى دول الجوار خاصة تشاد بعدم التدخل لمساندته، علًما بأن تشاد كانت إحدى الدول الداعمة لوصوله للحكم عام 2003 بعد الإطاحة بالرئيس أنج فيليكس باتاسي عام 2003، و تدخلت عام 2010 لمنع الانقلاب ضده. وبالتالي فإن موقفها الداعم لدوجوتا يرجع إلى اعتبارات سياسية واقتصادية، لاسيما بعدما أقدم بوزيزي على منح عقود للتنقيب عن النفط لشركات صينية وجنوب إفريقية على حساب الشركات الفرنسية. لذا كان أول تصريح لدوجوتا بعد وصوله للحكم أن حكومته ستراجع عقود التعدين والنفط التي ُوقّعت في عهد الحكومة السابقة.

لكن وصول السيليكا للحكم، وتشكيل حكومة من 28 وزيرًا نصفهم من المسلمين، أثار حفيظة بعض القوى الداخلية المحلية "المسيحية"، وكذلك القوى الإقليمية كالكاميرون، وجنوب السودان"، فضلاً عن فرنسا؛ لذا كان التخطيط للإطاحة به وبالسيليكا بتأييد فرنسي-كاميروني-جنوب إفريقي، بعملية قتل المسلمين في حي بوينغ تضليلاً للجيش الوطني للتحرك بعيدًا عن مقاره حول القصر، وإفساح المجال أمام هذه الميليشيات والمرتزقة لاقتحام القصر والإذاعة والتليفزيون، وإعلان الانقلاب مباشرة بتغيير الحكومة، لتأتي القوات الفرنسية لاستكمال اللازم وفرض الأمر الواقع. على أن يتزامن ذلك مع قيام مجلس الأمن باستصدار قرار دولي بتدخل قوات فرنسية لتحقيق الاستقرار في البلاد.

ويُلاَحظ أن القوات الفرنسية قد وصلت إلى إفريقيا الوسطى قبل موافقة المجلس، وركزت تواجدها في مدينتي: بوار، وبربرتي الغنيتين بالألماس والذهب، وعندما أدركت باريس فشل محاولتها الانقلابية

بدأت تعلن أن هناك حربًا أهلية تجري بين المسلمين والمسيحيين، وأنها ما جاءت إلا لوقف هذا الاحتراب، وأن على المجتمع الدولي دعمها في هذه الجهود.

وفي 9 ديسمبر 2013 أقدمت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الإفريقية الموجودة في البلاد على نزع أسلحة أكثر من سبعة آلاف من مقاتلي سيليكا، ووضعهم في ثكنات مختلفة بالعاصمة، وهو إجراء أغضب المسلمين، باعتبار أن هذه القوات كانت تمثل لهم شيئًا من الحماية في مواجهة الميليشيات المسيحية التي لم يتم نزع سلاحها؛ لذلك نظّم المسلمون احتجاجات في بعض شوارع العاصمة، منددين بالانحياز الفرنسي لصالح المسيحيين، وأقاموا المتاريس بالإطارات والحجارة، احتجاجًا على انتشار القوات الفرنسية، وقالوا إن هذا الأمر يترك المسلمين عزلاً من دون حماية من ميليشيا "أنتي بلاكا".[1]

وقد كانت هذه التصرفات بمثابة نقطة النهاية للرئيس دوجوتا الذي أُجبر على الاستقالة في جانفي 2014 الماضي، أي: بعد حوالي شهر من اندلاع الأحداث.

كل هذا يجعل من الصراع بين يحتدم بين المسلمين والمسيحيين، حيث تنام بشكل كبير فيها روح الإنتقام والكراهية و هو الأمر الذي جعل الأمة الإجتماعية السياسة تتحول بسبب التدخل العسكري الفرنسي والمقف الفرنسي المتذبذب، الذي يسري تارة مع طرف وتارة أخرى مع طرف خصم إلى صراع طائفي لا تحمد عقباه.

وبعد عام من التدخل العسكري الفرنسي في إفريقيا الوسطى, فإنه باستثناء العصمة بانغي، معظم

---

[1] رأفت صلاح الدين، **ماذا يحدث في إفريقيا الوسطى؟**، الجزيرة نت :
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/c7cc390a-e10c-44b3-8dd9-e441267b587a

الأقاليم بقيت تحت سيطرة الأنتي بالاكا و كذ تحلف السيليكا. والوجود العسكري الفرنسي ب 2.000 جندي والإفريي ب6.000 فإنه لا يكفي للتحكم في الأقاليم لأفرو-وسطية التي يبلغ مساحتها مساحتا فرنسا وبلجيكا متحدتين.

وكذا غياب سلطة الدولة في مختلف الأقاليم يجعل، حسب ما يقول تقرير للجمعية العامة الفرنسية، قوات مهمة سونغاريس وكذا القوات الإفريقية غير قادرة على تنفيذ خططتها ويبقى دورها الوحيد يكمن في السيطرة على نقاط الدعم الرئيسية للجماعات المسلحة، أي المناطق الغنية بالألماس ك "بريا" Bria.[1]

ومن ناحية أخرى الوضع الأمني في إفريقيا الوسطى كان أقل خطورة من نظيره في مالي التي شهدت محاولة انفصالية من حركات الطوارق المسلحة في الشمال، ومع ذلك نجحت فرنسا في احتواء هذه الحركات والقضاء عليها بصورة سريعة غير متوقعة، لكنها في المقابل -ووفق المعايير الأمنية- فشلت في إنهاء الصراع في إفريقيا الوسطى بسبب عدم رغبتها في إنهائه من ناحية، ولرغبتها في إحكام السيطرة على مناطق الذهب واليورانيوم الواقعة في النطاق الجغرافي للمسلمين من ناحية ثانية.

المطلب الثاني: تفاقم الأزمة إنسانية

في تقرير للمسؤولة عن العمليات الإنسانية بالأمم المتحدة، فاليري أموس قالت إن نصف سكان البلاد المتضررين من الأزمة أطفال. وأضافت أن نحو 1.6 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة، وأن أكثر من 206 آلاف نزحوا داخل البلاد، بينما فر نحو 60 ألفا إلى دول مجاورة.

[1] Rapport d'information de l'Assemble nationale française, Présenté par MM. YVES FROMION et GWENDAL ROUILLARD, 9 juillet 2014.

إن لأوضاع الاقتصادية السيئة في ظل هروب السكان خاصة التجار المسلمين من البلاد، ناهيك عن المزارعين؛ وهو ما قد يصيب قطاع الزراعة العماد الأساسي للاقتصاد بضرر بالغ ، وخشية المزارعين من العودة لعدم توفر الأمان من ناحية، ولعدم وجود الأدوات اللازمة من ناحية ثانية، ناهيك عن أن هذه المنتجات تحتاج إلى عملية تسويق، ومعروف تاريخيًا أن التجار المسلمين هم الذين يقومون بذلك. وبالتالي، في حالة عدم العودة السريعة لهؤلاء، فإن البلاد ستواجه مشكلة غذائية من ناحية، فضلاً عن زيادة أسعار السلع الغذائية من ناحية ثانية[1]

[1]بدر حسن شافعي، الصراع في إفريقيا الوسطى.. دوافع اقتصادية وأبعاد طائفية، وكالة أنباء الأناضول، ديسمبر 2013

الاستنتاجات:

اهتمت الدراسة بفهم وتفسير رهانات التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا منذ 2011 وبالتحديد في كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى، حيث عرفت هذه الدول الثلاث أزمات مختلفة، التي أدت في آخر المطاف إلى تدخل عسكري فرنسي بمهمات عسكرية مختلفة وفي إطار غير قانوني في نظر القانون الدولي الذي يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كما قامت الدراسة بسرد تحليلي لأسباب الأزمات في البلدان الثلاث المذكورة التي كانت فرنسا قد لعبت دورا في ظهور الأزمة أو تأجيجها، فيلاحظ مثلا فيما يتعلق بالأزمة في كوت ديفوار أن التدخل العسكري الفرنسي في 2011 لم يكن الأول من نوعه بل سبه تدخل آخر في 2002، ويلاحظ كذا كيف كان لفرنسا دور في جعل كوت ديفوار بلد لا يملك جيش قوي وتملك فيه قاعدة عسكرية دائمة.

أكدت الدراسة صحة الفروض المطروحة،وتطابقهامع التدخلات العسكرية الفرنسية في كل كوت ديفوا, مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى.

ف**الفرضية الأولى** المتعلقة بالارتباط بين مستوى المصالح الاقتصادية حدة التدخل العسكري الخارجي أظهرت جدواها في أنه يزداد التدخل كلما كان مستوى المصالح مرتفع فلهذا يلاحظ ارتفاع عدد الجنود الفرنسيين في مالي عن عددهم في جمهورية إفريقيا الوسطى، كما أن قلب مهمة سيرفال إلى مهمة برخان تؤكد أن لفرنسا مصالح معتبرة تستدعي وجودا عسكريا لأكبر وقت ممكن في مالي، وهذا ما يلاحظ أيضا في كوت ديفوار أين تدخلت فرنسا لمرتين خلال عشر سنوات وتمسكت بالقاعدة العسكرية بأبيدجان. ولكن تعداد مهمة سنغاريس في إفريقيا الوسطى لم يكن كبيرا، حيث لم ترى فرنسا ما يبرر اقتصاديا وجود عسكري كثيف هناك.

أما **الفرضية الثانية** التي تبين أن هناك ارتباط بين تصور الدور وأداء الدور، فإن الشواهد جاءت تأكد صحتها

.ذلكأن، سلوك صانع السياسة الخارجية يتوقف على تصوره لدور بلده اقليميا ودولياً والمكانة التي ينبغي أن يحتلها. فتصور فرنسا لدورها في مستعمراتها السابقة في إفريقيا هو نفس تصور الأب لدوره في البيت، وكلما رأت أن هناك "دخيلا" يريد أن يلعب نفس الدور فإنها تغير من منهجها من التأثير والدبلوماسية إلى التدخل العسكري والحروب. وهنا يظهر كيف أثر التنافس الدولي على إفريقيا خاصة بعد بروز بعض الدول النامية في القارة السمراء كالصين، جنوب إفريقيا وتركيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة, أداء الدور الفرنسي الذي تغير من الدبلوماسية والتأثير إلى التدخلات العسكرية المباشرة بدون أية مراعاة للقانون الدولي.

وفي **الفرضية الثالثة**, هي في الحقيقة تفرعت من سابقتها والتي تربط بين الماضي التاريخي لدولة ما دورها اتجاه مستعمراتها السابقة، جاءت الشواهد لتؤكد قوة العلاقة هذه خاصة وأن كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى لم تعمل خلال فترة الاستقلال على قطع الروابط مع فرنسا وانما حافظت عليها من خلال **السياسات** الاقتصادية والثقافية والعسكرية التي انتهجتها فرنسا هناك. وهذا ما جعل السلطات في الدول الثلاث تعاني من تبعية كبيرة لفرنسا إلى حد الإستنجاد بها لحل أبسط المشاكل الداخلية. وهو الشيء الذي جعل صانع القرار الفرنسي يتصور دوره في هذه الدول كدور الأب في البيت، أي دور "الحامي" Protecteur.

وخلال دراسة رهانات وتداعيا التدخل العسكري الفرنسي في كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى، تم الوصول إلى ما يلي ذكره:

1- كثرة التدخلات العسكرية الفرنسي في إفريقيا خلال السنوات الأربع الأخيرة يندرج ضمن

سياسة فرنسا الهادفة إلى إعادة تموقعها العسكري في القارة السمراء خاصة منها الفرانكفونية.

2- التدخلات العسكرية الفرنسية في كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى حدثت خارج الإطار القانوني، ففرنسا كانت قد تجاوزت

3- التخفيف من حدة الأزمات ولكن ليس حلها بشكل نهائي وهذا ما سيجعل من الحضور العسكري الفرنسي أمرا محتوما للحفاظ على السلم في تلك الدول، ففي جمهورية إفريقيا الوسطى مازالت أعمال العنف والمجازر ترتكب في العديد من المناطق والمسار السياسي لم يحقق أهدافه المتعلقة بالمصالحة الوطنية ولم شمل المجموعات الدينية المختلفة، كما أن الأزمة في مالي, وذلك رغم الجهود التي بادرت بها الحكومة الجزائرية في الوصول إلى إتفاق بين المجموعات المسلحة والحكومة المالية في جوان 2015، مازالت تهدد إستقرار مالي مادام تطبيق الإتفاق يستوجب جهود وموارد معتبرة خاصة ما يتعلق بالتنمية في الشمال، أما في كوت ديفوار فإن أنصار الرئيس غباغبو, الذين تبنوا المعارضة ويعانون من اضطهاد أنصار الرئيس واتارا، لم يتم إدخالهم في المشروع المجتمعي الجديد، والمصالحة الوطنية تبقى صعبة المنال.

4- الدول التي حدثت فيها تدخلات عسكرية فرنسية تتوفر على مصالح اقتصادية معتبرة خاصة مالي وكوت ديفوار، فالأولى تقع في جوار النيجر التي تستقر فيها شركة أريفا لإنتاج اليورانيوم والتي تمون فرنسا بقرابة 75 بالمائمة من الطاقة الكهربائية، أما كوت ديفوار، الأولى عالميا في إنتاج الكاكاو، فإن رهان استغلاله يمثل موردا كبيرا لفرنسا.

5- التدخلات العسكرية الأجنبية ورغم ما لها، فهي تعطي انطباعا بأن الدول الإفريقية غير قادرة على حل مشاكلها الداخلية بنفسها بل ولا تفسح لها المجال لمحاولة حل مشاكلها ذاتيا، فالدول المتدخلة ومن بينها فرنسا تبدو وكأنها تحاول أن تعطي قدوة وصورة عن مبادئ سامية من

قبيل البحث عن السلام وحماية حقوق الإنسان ونشر قيم الليبرالية، في حين أن تاريخها قائم على إراقة الدماء واستعمار الشعوب ونهب خيراتها في مختلف القارات.

المـــلاحـــــــق

ENCDRE1 : **COSMOGONIE DES GROUPES ARMÉS REBELLES, TERRORISTES OU DJIHADISTES OPÉRANT AU NORD DU MALI**

1./ Le **Mouvement national de libération de l'Azawad** (MNLA) est, schématiquement, travaillé par cinq tendances :

–Représentée par Mohamed Ag Najim , possédant d'une nationalité algérienne, qui vit largement du trafic de drogue ;

– une tendance plus proche de Ouagadougou, représentée par Bilal Ag Acherif, qui joue actuellement la carte du Maroc et ne donne pas dans le trafic de drogue. Elle repose toutefois sur la même base tribale que le courant de Mohamed Ag Najim (la classe dominante des Ifoghas), ce qui évite entre eux toute hostilité marquée ;

– le clan de Menaka, dirigé par Bajan Ag Hamatou, particulièrement hostile au MUJAO (trois de ses fils ont été tués dans leurs luttes) et aux Peuls. Assez proche du pouvoir de Bamako, il nourrit une certaine rancoeur envers les autres cadres du MNLA qui ne sont pas venus le soutenir quand celui-ci était en difficulté ;

– la branche des Imrad, tribu qui cherche à ravir aux Ifoghas le contrôle de Kidal. Cette branche est liée aux Forces armées maliennes (FAMa) et joue la carte de Bamako contre les Ifoghas et, accessoirement, contre les Peuls. C'est d'ailleurs un Imrad, le général Ag Gamou, qui a combattu le plus au sein des FAMa lors de la crise de 2012-2013 ;

– une tendance arabe, constituée de membres de tribus arabes inféodées à desTouaregs.

2./ Le **Mouvement arabe de l'Azawad** (MAA), qui se structure en deux tendances :

– l'une, portant des revendications politiques classiques d'autonomie, est présente de Tombouctou à Gao ;

– l'autre, concentrée au nord de Tombouctou, est constituée d'ethnies différentes ettend à se radicaliser dans ses revendications politiques au contact du MNLA, ainsi qu'àdévelopper diverses activités lucratives, qui vont du trafic de drogue à diverses actions deprédation – c'est, aux termes d'un observateur averti, le « *clan du business* ».Le MAA dans son ensemble est plus éloigné du gouvernement de Bamako que nel'est le MNLA et, au sein même du MAA, la faction du Nord l'est encore plus.

3./ Le **Haut Conseil pour l'unité de l'Azawad** (HCUA), issu d'une dissidence duMNLA et dirigé par Mohamed Ag Intalla avec le soutien de son père, l'Amenokal Intalla Ag Attaher, chef traditionnel des Touaregs Ifoghas. C'est ce mouvement qui, par peur de perdre le contrôle de la région de Kidal sous l'effet de ciseaux formé par les forces françaises d'une part, et par les ambitions des Imrads d'autre part, a retourné ses alliances pendant la campagne de 2013. Renonçant à toute revendication indépendantiste, il réclame aujourd'hui l'autonomie de l'Azawad et entretient des relations avec le gouvernement de Bamako.

4./ **Al-Mourabitoune**, qui résulte du rapprochement de deux mouvements :

– le MUJAO, pour ceux de ses éléments qui n'ont été ni détruits ni dispersés parl'opération Serval, jouissant d'une bonne implantation dans les populations locales (dont ilssont originaires) et vivant essentiellement de narcotrafics, pour lesquels ils auraient établides liens d'affaires avec Boko Haram ;

– un groupe de dissidents d'AQMI, dénommé « El-Mouaguiine Biddam » emmenéspar Mokhtar Belmokhtar.

5./ **AQMI**, mouvement « historique » qui demeure une référence idéologiqueclairement identifiée – ce qui lui permet de rallier d'anciens éléments d'Ansar Dine.Quoiqu'elle ait subi de lourdes pertes en hommes en en matériels lors de la campagne de2013, AQMI reprendrait toutefois pied dans la vallée de l'Amettetaï.Selon le commandement de l'opération Serval, les groupes armés djihadistes et lesgroupes armés terroristes ont tendance à intensifier leur coopération. Le début de l'année2014 aurait notamment été marqué par un rapprochement entre AQMI et Al-Mourabitoune,
héritier du MUJAO.

Source : Assemblée nationale française.

خريطة تبيّن أهمّ الجماعات الإثنية في مالي

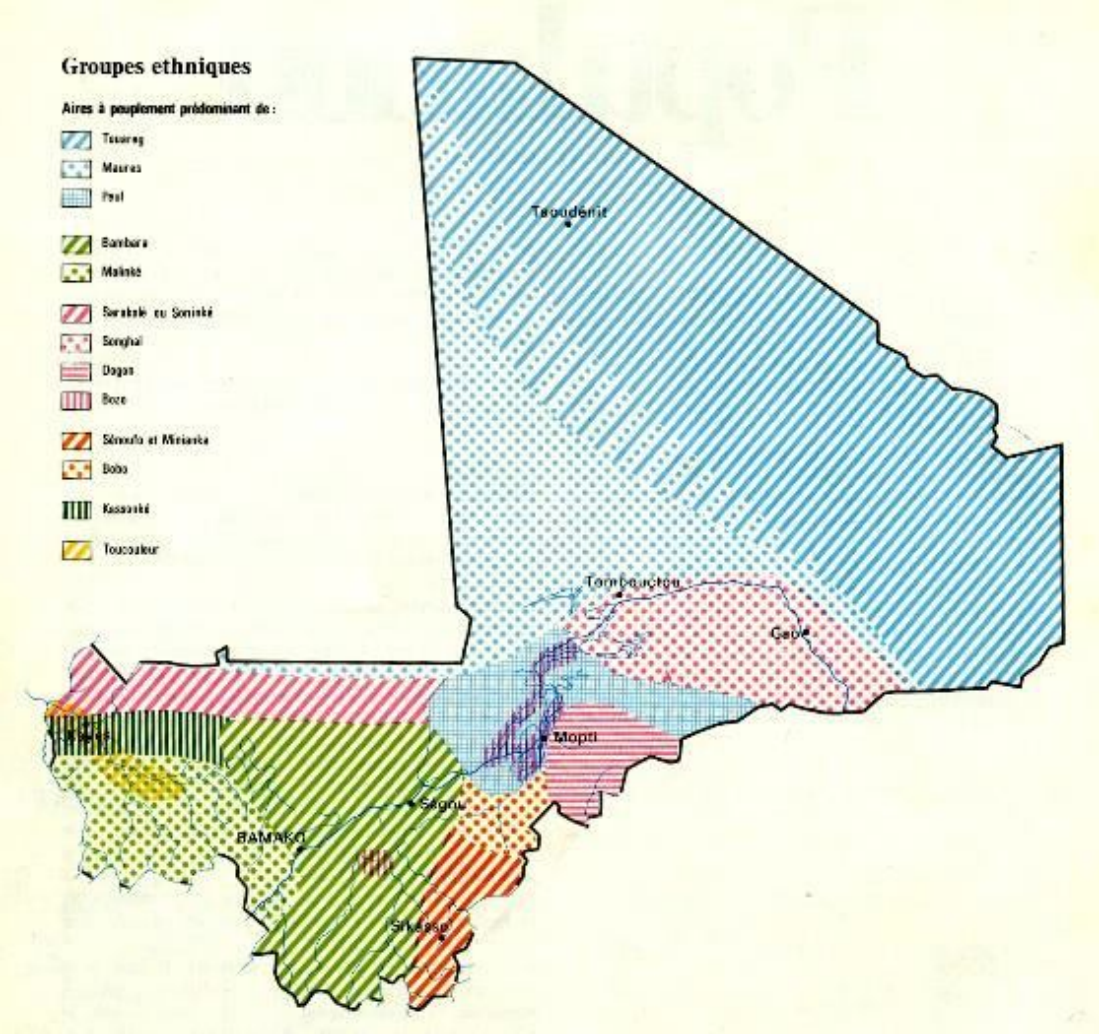

المصدر: http://www.fao.org/ag/agp/AGPC/doc/Counprof/Mali/ethnicmap.htm

ENCDRE 2 : Ex-Séléka

Au 1er semestre 2014 on comptait au mois de mai 2 000 à 3 000 combattants de l'ex-Séléka, bien armés et aguerris. Au début du mois de janvier 2014, le ministre de la Défence française avait déclaré que l'effectif des combattants Séléka s'établissait à 5 000 environ. La coalition ex-Séléka est donc globalement affaiblie depuis l'opération Sangaris et le déploiement de la Mission internationale de soutien à la Centrafrique sous conduite africaine (MISCA), mais repliée sur de solides positions dans l'Est de la République centrafricaine.

Un mouvement qui connaît une double évolution : fragmentation et radicalisation

La coalition ex-Séléka est aujourd'hui « atomisée », c'est-à-dire divisée en une trentaine de groupes suivant deux lignes de clivages principales : l'origine ethnique et l'orientation politique.

On distingue ainsi une trentaine de « généraux », agissant en véritables « seigneurs de guerre ».

Si certains acceptent de travailler avec le Gouvernement de transition, ce n'est pas le cas de tous. Ainsi, lors de la poussée du GTIA Scorpion vers l'Est du pays, notamment à Bambari – où se sont rendus les rapporteurs –, les trois principaux « seigneurs de guerre » se revendiquant du « label » ex-Séléka ont eu des attitudes différentes vis-à-vis des Français :

– le général Darasse (contrôlant la zone Ippy-Grimari-Bambari-Kouango) et le colonel Ousta (ancien militaire tenant un territoire dans la région de Bria) ont coopéré avec les Français, de façon attendue pour le premier, et moins attendue pour le second ;

– le général Damane (autre ancien militaire contrôlant lui aussi un territoire dans la région de Bria) a préféré se replier face à l'avance française.

Toutefois, selon le commandement de l'opération Sangaris, les postures individuelles de ces chefs de guerre restent à surveiller en permanence : soucieux de ne pas être marginalisés au sein de la coalition ex-Séléka et de composer avec certains éléments « radicaux » de leur entourage, certains d'entre eux – comme le général Darrasse – sont parfois tentés par des manoeuvres de surenchère passant notamment par des attaques contre les éléments anti-balakas.

Les ex-Séléka sont engagés sur la voie d'une unification incertaine.

En mai 2014 s'est tenu à Ndélé un congrès des principaux cadres militaires et politiques du mouvement ex-Séléka qui avait notamment pour objet :

– d'unifier la représentation politique du mouvement ex-Séléka et de désigner un « état-major »

– de discuter des positions politiques de la coalition sur les questions d'une éventuelle partition de la République centrafricaine, sur la participation au processus de transition, ainsi que sur la posture « militaire » du mouvement.

La présidente Samba-Panza elle-même a jugé « *positif* » que les ex-Séléka se réunissent.

Source : Assemblée nationale française.

ENCDRE 3 :**Les anti-balaka ,*Un mouvement complexe, en partie instrumentalisé***
Le mouvement anti-balaka est divisé en plusieurs tendances, dont certaines font l'objet de tentatives de « récupération » par les partisans du président déchu François Bozizé, par les anciens cadres des Forces armées centrafricaines (FACA), et par des groupes à vocation purement criminelle.
Le général Francisco Soriano a ainsi présenté les différentes tendances structurant les mouvements anti-balakas en établissant la typologie suivante :
– une tendance « classique » constituée de villageois qui se sont armés plus ou moins spontanément pour lutter contre les exactions de la Séléka ;
– une tendance boziziste qui, comme le ministre de la Défense l'a estimé devant la commission, « *mène une stratégie du chaos dans l'espoir d'obtenir la chute de la présidente Catherine Samba-Panza et de faire échouer la période de transition* »;
– une tendance animée par les cadres des FACA et de la gendarmerie ;
– une tendance motivée essentiellement par le banditisme, pour laquelle l'étiquette « anti-balaka » n'est qu'un prétexte.
Le mouvement anti-balaka est encore peu représenté au sein desinstitutions de la transition :
– il compte un seul ministre au Gouvernement, et aucun député au Conseil national de transition ;
– il compte une seule figure marquante dans le paysage politique deBangui : Patrice Édouard Ngaïssona, « coordonnateur politique » autoproclamé des anti-balakas, qui – quoi qu'interpellé en février 2014 – aurait une influence grandissante à Bangui. Cette influence était telle quel'idée circulait à Bangui que la présidente Samba-Panza pourrait être conduite à appeler M. Ngaïssona au Gouvernement, avec le leader ex-Séléka qui pourrait se dégager du congrès de Ndélé, à l'occasion d'un remaniement gouvernemental annoncé.

Un mouvement difficile à contrôler, et qui tient une large partie du territoire
Les anti-balakas tiennent leurs positions les plus fortes dans l'Ouest du pays, où il bénéfissait d'une fortes sympathies au sein de la population, des anciens des forces armées centrafricaines (FACA), des pouvoirs publics (mairies et préfectures) ainsi que de la gendarmerie.
Certains Anti-balaka tentent de progresser vers l'Est, enessayant notamment de se placer dans le sillage de la force Sangaris.
La frontière entre les zones d'influence respectives des anti-balakas et des ex-Séléka s'établissaitdans la zone deKaga-Bandoro / Sibut / Grimari. Sibut constitue un point de crispation particulier :
la MINUSCA et le Gouvernement entendent y installer un campement de transit pour les ex-Séléka qui acceptent de participer au processus de désarmement-démobilisation-réinsertion (DDR), mais la population majoritairement chrétienne y est hostile. De plus, placée au carrefour de plusieurs voies de communication, Sibut pourrait constituer un objectif militaire intéressant pour les ex-Séléka, qui y affronteraient environ 300 anti-balakas.
Source : Assemblée nationale française.

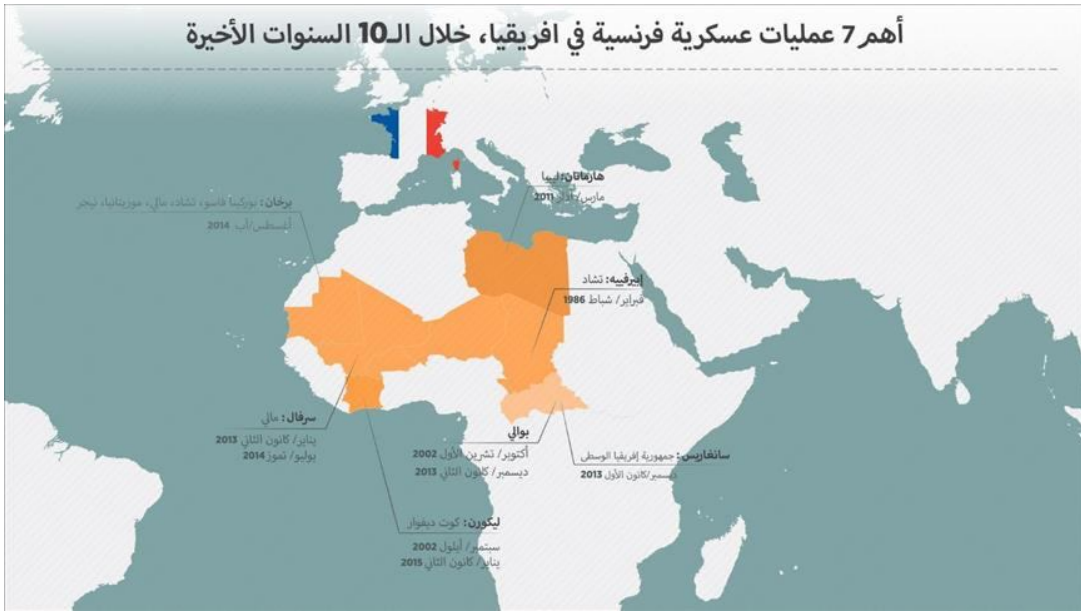
أهم 7 عمليات عسكرية فرنسية في افريقيا، خلال الـ10 السنوات الأخيرة
برخان: بوركينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، نيجر
أغسطس/آب 2014
هارمتان: ليبيا
مارس/آذار 2011
إيرفيه: تشاد
فبراير/ شباط 1986
سرفال: مالي
يناير/ كانون الثاني 2013
يوليو/ تموز 2014
بوالي
أكتوبر/ تشرين الأول 2002
ديسمبر/ كانون الثاني 2013
سانغاريس: جمهورية إفريقيا الوسطى
ديسمبر/كانون الأول 2013
ليكورن: كوت ديفوار
سبتمبر/ أيلول 2002
يناير/ كانون الثاني 2015

قائـــــــــمة المـــراجـــــــــع

باللغة العربية

1- الكتب

- بهجت قرني، علّي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية** (القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002).
- بوكرا إدريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**،الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتب، 1990.
- روبرت جيوفر، أليستر إدوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، تر :عبد الحليم الجبلي (بيروت :الدار العربية للموسوعات 1999.
- سامي الصمادي، **إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، 2001 ، ص.13 .
- سعدالله عمر، **حل النزاعات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .
- سليم رجاء ، **التبادل الطلابي بين مصر والدول الإفريقية في الفترة من 1952 إلي 1985**،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1989)، ص 79
- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي – المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات** (الجزائر: دارالمطبوعات الجامعية)،1997 .

- شهاب مفيد محمد، **القانون الدولي العام**، القاهرة :دار النهضة العربية، ط2 ، 1985.

- صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية :دارسة في الأصول والنظريات**(الكويت : منشورات دار السلاسل، ط 4 ،) 1985 .

- عتلم حازم محمد، **قانون النزاعات المسلحة الدولية – مدخل للنطاق الزماني** (القاهرة :دار النهضة العربية، ط 2 ،2002).

- غريفيثس مارتن، اوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008 .
- فوزي اوصديق، **مبدأ التدخل :لماذا وكيف؟**، الجزائر :دار الكتاب الحديث، 1999 .

- لوشاتليه ألفريد :**الغارة على العالم الإسلامي**، ترجمة مساعد اليافي ومحب الدين الخطيب، منشورات العصر الحديث، ط2 ، جدة / المملكة العربية السعودية، 1949 .
- محمد بن أبيبكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، مادةالأزمة (بيروت :دار الكتاب العربي، 1986).
- نصر مهنا محمد، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية** (القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر، 1996 .

- يونس عدي محمد رضا، **التدخل الهدام والقانون الدولي العام** :دراسة مقارنة، بيروت :المؤسسة الحديثة للكتب،2010 .

2- المجلات

- إجلال رأفت :**السياسة الفرنسية فى إفريقيا جنوب الصحراء،** مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد 145، يوليو 2001م.

- جاسم خيري عبد الرزاق ، "مشكلة الحكم في كوت ديفوار "، مجلة دراسات دولية، العدد 54، بغداد 2013، ص.ص 66-69.
- الحدراوي حامد،" أسباب نشوء الأزمات وادارتها – دارسة استطلاعية لآارء عينة أعضاء مجلس النواب العارقي-، "**مجلة الكوفة،** عدد) 2010) 5 ،ص ص214 – 192 .

- ساندبروك ريتشارد،" الأزمة الاقتصادية والتكييف الهيكلي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، " ترجمة :أحمد هاشم خاطر،**المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،** (ع) 1-2 1993، ص ص 317 - 323

- شبانة أيمن السيد ، "أزمة كوت ديفوار : هل يأتي الحسم من الخارج"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، القاهرة، أفريل، ص 117.
- علي خالد حنفي ، *"محنة الديمقراطية في كوت ديفوار "*، مجلة السياسة الدولية، العدد 151 ، القاهرة، جانفي 2003، ص145.
- فاضل زكي محمد،" الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات، "**مجلة أم المعارك،** ع . 9 ، 996، ص ص 53 - 41.

3- الرسائل العلمية

- إخلاص بن عبيد،" آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني"، مذكرة ماجستير، كليةالحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة .الحاج لخضر، باتنة.
- بنعلي ساسي،" المنظمات غير الحكومية الإنسانية من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل"، مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002 /2003.
- جدو فؤاد،" دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية أنموذج منظمة أطباء بلاحدود"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2010/2009.
- عمروش عبد الوهاب،" التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في افريقيا : دراسة حالة الصومال 2005 /1992 مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2007/2006 .
- موسى موسى،" مشروعية التدخل السوري في لبنان وتداعياتها"،مذكرة ماجستير، كلية القانون والسياسية، فرع القانون الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 .

4- الجرائد والصحف

- بوعلام غمراسة، **القاعدة تهدد بإعدام رهينة فرنسي ما لم تفرج مالي عن 4 من عناصرها** ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11368، (12-1-2013) ، ص 12 .
- جان بيار فيليو ، **هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل ؟**، أوراق كارينغي ،العدد 112 ، ماي 2010 ، ص 9.

- ح . س،**الرهينة الفرنسي فيليب فيردون اغتالته القاعدة برصاصة في الرأس** ، الخبر ، الصادرة بتاريخ : (19-7-2013)،ص7.
- حازم فودة ، **مالي الرهائن الفرنسيون والطريق المسدود** ، الأهرام اليومي ،الصادرة بتاريخ :(23-11-2012)،ص4 .
- **وصول الرهائن الفرنسيين السبعة الذين أفرج عنهم إلى باريس** ، الأهرام ، الصادرة بتاريخ (21-4-2013)،ص4.

5- المواقع الإلكترونية

- فهمي حنان ، **أمريكا تلعب وراء الستار واليورانيوم كلمة السر في الحرب** ، من الرابط :http://www.alwafd.org،
- إيمان أحمد عبد الحليم، **عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي**، من الرابط:http://www.siyassa.org.eg
- ح .س، جنرالات فرنسا يهيمنون على مراكز قيادة الحرب في مالي، الخبر،الصادرة بتاريخ(25-1-2013)،ص3.
- محمد بن أحمد، إطلاق المرحلة الثانية من الحرب في مالي، الخبر ، الصادرة بتاريخ :(5-2-2013)، ص 6 .
- قصف لشمال مالي تمهيدا لقوة أفريقية، من الرابط : http://www.aljazeera.net
- رئيس مالي يناشد المجتمع الدولي تقديم دعم كبير لبلاده ، جريدة الرياض، الصادرة بتاريخ :(24-3-2013)، ص7.
- مهاري تادلي مارو،بعثة الدعم الدولي لمالي التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا ، مركز

الجزيرة للدراسات ، من الرابط :http://www.aljazeera.net،

- موسوعة مقاتل الصحراء، **جمهورية أفريقيا الوسطى،** علىالرابطالآتي-:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal Modn1/Central-Af/index.htm
- القوات الفرنسية في مالي تتقدم بصعوبة .. والمقاتلون يؤكدون سيطرتهم على كونا ، من الرابط: http://www.alriyadh.com/2013/01/17/article802196.html،
- آيت سعادة زهير ،قوات بريطانية في حالة تأهب للتدخل العسكري في مالي، من الرابط :http://ar.elayem.com
- **مجلس الأمن يقرر نشر بعثة حفظ سلام في مالي،** وكالة أنباء الأمم لمتحدة ، من الرابط :.http://www.un.org/arabic/news/story
- عزمي بشارة، "**أزمة مالي والتدخل الخارجي**" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من الرابط:http://www.dohainstitute.org
- فريدوم أونوها، **التدخل العسكري الفرنسي الأفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة** ، من الرابط:http://studies.aljazeera.net/reports،تاريخ دخول الموقع:(14-2-2013)
- عبد النور بن عنتر ، " التدخل في مالي . نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي "، مركز الجزيرة للدراسات ، من الرابط :http://www.aljazeera.net/news/pages، تاريخ دخول الموقع: (27-1-2013
- عبير الفقي، أزمة مالي والوجود الفرنسي: الاستعمار في شكله الجديد، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ،من الرابط :http://bchaib.net/mas/index.php?option=com،

- حمدي عبد الرحمن، فرنسا وإعادة غزو أفريقيا، من الرابط : http://www.aljazeera.net

- حمدي عبد الرحمن : **فرنسا وإعادة غزو إفريقيا**، الجزيرة .نت، 2013/2/2م، على الرابط الآتي: :http://www. aljazeera.net/opinions/032c935c9973-9586-974c-47f6-pages/30505088

- بول مارسيال :**إفريقيا الوسطى :السياسة الاستعمارية الفرنسية في قفص الاتهام**، جريدة المناضلة المغربية، 2013 / 12 /6 م، على الرابط الآتي:

:http://www.almounadil-a.info/article3571.html

- **افريقيا الوسطى تراجع اتفاقيات التعدين والنفط**، الجزيرة. نت، 2013 /3 / 29 م، على الرابط الآتي: :http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/407c-83bc-e550217fc48e-a408bd8b-a022

- **الاتحاد الأفريقي يعلق عضوية أفريقيا الوسطى** ،الجزيرة .نت، 2013/3/25م، على الرابط الآتي: d1e-886f--5c57-4www.aljazeera.net/news//http:/pages/30d09365a5ee2e249b5b

- مارسيال بول **:السياسة الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا: استراتيجية موضع سؤال**، صحيفة المناضلة المغربية، 2007/5/17م،على الرابط الآتي:

http://www.almounadil-a.info/article1041.html

- مركز أنباء الأمم المتحدة، **إفريقيا الوسطى :مجلس الأمن الدولي يقضي بنشر قوة حفظ سلام في البلاد بقيادة إفريقية**، 2013/12/5م، على الرابط الآتي:

:http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=20032#.UwOtU2KSz0e

- مارسيال بول :**إفريقيا الوسطى :الرئيس الفرنسي يتورط**، صحيفة المناضلةالمغربية،/ 12 / 26 2013م، على الرابط الآتي:

http://www.almounadil-a.info/article3611.html

- بنعلي عبد الرحيم بلشقار :**الإرهاب الفرنسي في إفريقيا الوسطى**، موقع مجلة البيان السعودية، لندن، 2016/02/06 م، على الرابط الآتي:

http://www. albayan. co. uk/ article2.aspx?ID=3480

- صلاح الدين رأفت **:ماذا يحدث في إفريقيا الوسطى؟**، الجزيرة .نت، 2016/02/18 م،متاح على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8dd9-e441267b587a-c7cc390a-e10c-44b3

- **"جيش الرب"** الجزيرة .نت، 2008 /4 / 10 م،متاح على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/news/98562f066768-pages/948cff6c-5cbd-41ff-ad97

- **مفاوضات لاستسلام قائد "جيش الرب" في إفريقي االوسطى**، بيبيسي، 2013 / 11 / 21 م،متاح على الرابط الآتي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/lra_leader__131120/11/worldnews/2013_131120/

11/worldnews/2013surrender_central_africa.shtml

- **فرنسا أساءت تقدير مدى الكراهية في إفريقيا الوسطى،** بي بي سي، 2014 /1 / 16 م،متاح على الرابط الآتي:

http:// www.bbc.co.uk/arabic/car_france_ _140115 /01

/worldnews/2014underestimated_hatred.shtml

- الباشا محجوب **:إفريقيا الوسطى :فزاعة الأصولية الإسلامية،** المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، 2013 / 12 /5 م، متاح على الرابط الآتي:

http://smc.sd/news-details.html?rsnpid=37215

- **"الصراع في إفريقيا الوسطى :دوافع اقتصادية وأبعاد طائفية"،** صحيفة ينيشفق العربية،الأناضول، 2013 / 12 /8 م،متاح على الرابطا لآتي:

http: //arabic.yenisafak.com/ dunya-9960-haber/23.12.2013

- شريف شعبان مبروك، **أهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي،** من الرابط http://ar.qawim.net:

- رئيس مؤتمر ميونيخ يحث ألمانيا على تعزيز مشاركتها في إفريقيا « ،دويتشفيله، /1 / 28 2014م،متاح على الرابط الآتيhttp://dw.de/p/1Aye:

I- باللغة الأجنبية

1- الكتب

- Amin Samir, Neo-colonialism in West Africa. New York, London:MonthlyReview Press,1973.
- Badie Bertrand, Smouts Marie Claude, **Le retournement du Monde, Sociologie de laScène Internationale** (Paris: Presses de la Fondation nationale des Sciences Politiques, 1992).
- Battistella Dario, **Théories des Relations Internationales** (Paris : Les Presses de Sciences Po, 3e édition, 2009), p. 256.
- Bettati Mario, **Le Droit D' ingérence : Mutation de l' ordre International,** Paris : Editions Odile Jacob,1996.
- Dario Battistella, **Paix et Guerres au XXIe Siècle** (Paris : éditions des Sciences Humaines, 2011), pp. 25-31.
- Doran Charles François, **System in Crisis** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 30.
- Hill Christopher, **The Changing Politics of Foreign Policy** (New York: Palgrave Macmillan, 2003), pp. 3-5.
- Kouchener Bernard, Le Malheur des autres, Paris, Editions Odile Jacob,

1991. .Lassa Oppenheim, Hersch Lauterpachat , International Law,Vol1, London: University of Edinburgh, 1967.

- Niall Ferguson, **The War of the World: Twentieth-Century Conflict and the Descent of the West** (New York: Penguin Books, 2007).
- Rosenau James N., **World Politics, an Introduction** (New York: the Free Press, 1976), p. 16.
- Walker Stephan G., **Role Theory and Foreign Policy Analysis** (Durham: Duke University Press, 1987), p. 3.

2- المجلات

- Amnesty International, «Central African Republic: Ethnic Cleansing and SectarianKillings», Press releases, Media Centre,.2014/2/12
- Amnesty International, **Ethnic Cleansingand Sectarian Killingsinthe Central African .Republic**, January 2014, p.p.56.
- Antil Alain, Touati Sylvain, « Mali et Mauritanie : Pays Fragiles et Etats Résilients, » **Politique Etrangère**, vol. 76, no. 01 (printemps 2011), pp. 59-69.
- Assou Massou, « Vivre en Euro » . CFA , . **Jeune Afrique**, no 1940, (Paris: 1998).

- Ayoub Mohammed, *« Inequality and Theorization in International Relations : The Case for SubalternRealism »*, **International StudiesReview**, Vol 4, No. 3, 2002.
- Bokova Irina, **La destruction du patrimoine culturel en situation de conflit**, NESCO: « Le patrimoine culturel de l'humanité : un outil pour la paix », Genève,16 avril 014, pp1. 1-18.
- Bonzon Suzanne, « Modernisation et conflits Tribaux en Afrique noir, » **Revue Française de Science Politique**, vol. 17, n° 5 (1967), pp. 862-888.
- Brecher Michael, "Toward a Theory of International Crisis Behavior: A Preliminary Report," **International Studies Quarterly**, vol. 21, no. 1 (Marsh 1977), pp. 39-74.
- Bretton Philippe, « Les Protocoles de 1977 additionnels aux Conventions de Genève de 1949 sur la protection des victimes des conflits internationaux et non internationaux 10 ans après leur adoption, » **Annuaire Français de Droit International**, vol. 33, no. 33 (1987), pp. 540-557..
- Christophe Boislouvier," le Mali simple spectateur", **Jeune Afrique,** n°2634, 9/07/2011.

- Delcroze Jacques, « Effondrement du rêve démocratique au Mali, Menaces de partition, rumeurs d'intervention, » **Le Monde Diplomatique**, septembre 2012.

- **Freedom C Onuoha** *, "Boko Haram's Tactical Evolution",* **African Defence Forum, Vol. 4, No. 4, (2011), pp. 26-33**

- Gerold Gérard et Merino Mathieu,*« L'effondrement de l'État Centrafricain au cours de la dernière décennie : origines de la criseet quelques idées pour en sortir »,***Fondation pour la recherche stratégique**, n° 8/2014, Fance.

- Ghorbal Samy, « Le Contre Exemple Anglophone, » **L . Intelligent**, n° 2089, (Paris : 2001).

- Gonin Patrick, Nathalie Kotlok, Marc-Antoine Pérousse de Montclos, **La Tragédie Malienne** (Paris : Vendémiaire éditions, 2013).

- Gourdin Patrice, « Géopolitique du Mali : un Etat Failli ? », **La Revue Géopolitique**, no. 967, 23 septembre 2012, disponible sur : http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html (01 janvier 2014)

- Guillaume F et Geslin, J D, Propos Recueillis avec Pierre Messmer . ,(Jeune Afrique, no 1943 (Paris :1998), pp 45-55

- Hogard Jacques, « Répercussions Sécuritaires de la Guerre en Libye sur la zone Maghreb-Sahel, » **Intervention Bruxelles,** 16 février 2012, disponible sur : http://www.epee.fr/wpcontent/uploads/2012/06/F%C3%A9vrier2012R%C3%A9percussionss%C3%A9curitaire-de-la-guerre-en-Libye-sur-la-zone-Maghreb-Sahel-Conf%C3%A9rence-Jacques-Hogard.pdf (17 décembre 2014).

- Holsti K. J., "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," **International Studies Quarterly**, vol. 14, no. 3 (September 1970), pp. 233-309.

  http://www.washingtoninstitute.org/policyanalysis/ view/no-time-to-hit-snooze-innorth-africa-and-the-sahel.

- International Crisis Group (ICG), Dangerouslittle stones: Diamonds in the Central African.Republic, December 2010.
- International Organisation of Migration, "Returns from Libya: The Bittersweet Experience of Coming Home," **Policy in Brief**, May 2012, p. 04.
- Jacques Delcroze, « Effondrement du rêve démocratique au Mali, Menaces de partition, rumeurs d'intervention, » **Le Monde**

Diplomatique, Septembre 2012.

- Joshua C. Burgess, «No Time to Hit Snooze in North Africa and the Sahel», WashingtonInstitute for Near policy Studies, POLICY
- « L'Afrique est notre avenir », rapport rédigé en 2013 par les sénateurs Jeanny Lorgeoux et Jean-Marie Bockel au nom du groupe de travail sur la résence de la France dans une Afrique convoitée.
- Keita Kalifa, "Conflict and Conflict Resolution in the Sahel: The Tuareg Insurgency in Mali" **Small Wars & Incurgencies**, vol. 09, no. 03, (1998), pp. 102-128.
- Lansana Gberie and Addo Prosper, Challenges of Peace Implementation in Cote d'Ivoire, **Expert Workshop Report by The Kofi Annan International Peace keeping Training Centre KAIPTC and The Center for International Peace Operations**, Accra, May31- June , 2004.
- Luc Dagut Jean, « L'Afrique, la France et le Monde dans le Discours Giscardien ,» **Politique Africaine,** (n° 5, Paris: Karthala, 1982), pp 19-26
- Marjolaine Cour, « La Zone Franc va.t.elle Survivre a L'Euro ? » **Jeune Afrique**, n°1944, (Paris :1998) pp 20-25
- MartinGuy, « Continuite et Changement dans les Relation

Franco . Africaines », **Revue Africaine de Politique Internationale**, no 26, Bruxelles,(mai 1997), pp 11-28

- Matthysen Ken & Clarkson Iain, « Gold and diamonds in the Central African RepublicThe country's mining sector, and related social,economic and environmental issues », **IPIS**,.February 2013.

- McDougal Serie, "African Foreign Policy: A Question of methodology," **The Journal of Pan African Studies**, vol. 2, no. 9 (March 2009), pp. 64-75.

- Onuoha Freedom C, "Boko Haram's Tactical Evolution", **African Defence Forum**, Vol. 4, No. 4, (2011), pp. 26-33
- Pellerin Mathieu, « Le Sahel et la contagion Libyenne, » **Politique Etrangère**, n° 4, 2012, pp. 835-847.

- Pinto Roger, « Les règles du droit international concernant la guerre civile, » **Le Monde Diplomatique**, Avril 1967, p. 17.

- Programme des Nations Unies pour le Développement, **Rapport sur le Développement Humain, L'essor du Sud : Le progrès humain dans un monde diversifié** (New York : PNUD, 2013).
- Raffray Mériadec, « Le problème touareg est aussi vieux que l'Etat

Malien, » **L'opinion**, 6 Juillet 2013, disponible sur : http://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/probleme-touareg-est-aussi-vieux-que-l-etat-malien-1775 (25 septembre 2014)

- Rapport d'information de l'Assemble nationale française, Présenté par MM. YVES FROMION et GWENDAL ROUILLARD, 9 juillet 2014.
- République Française, Ministère des Affaires Etrangères et du Développement International, * « Présentation du Mali », **Dossier Pays**, 12 janvier 2015, disponible sur: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali/ (24 janvier 2015)
- Samy Ghorbal, « La France Passe le Relais, » **L'Intelligent**, n° 2106, (Paris : 2001), pp 40-41.
- Sekhri Sofiane, "The Role Approach as a Theoretical Framework for the Analysis of Foreign Policy in the Third World Countries," **African Journal of Political Science and International Relations** (Online), vol. 3, no. 10 (October 2009), pp. 423-432, Available from: http://www.academicjournals.org/article/article1381823728_Sekhri.pdf (October 18th, 2014).
- Spittaels Steven & Hilgert Filip, « Mappingconflict motives: Central African Republic »,.**IPIS**, February 2009, p.p. 27-28.

- Stewart James G., “Towards a Single Definition of Armed Conflict in International Humanitarian Law: A critique Internationalized Armed Conflict,” **International Review of Red Cross**, vol. 85, no. 850 (June 2003), pp. 313-350.

- Walker Stephen G., “The Correspondence between Foreign Policy and Behavior: Insights from Role Theory and Exchange Theory,” **Behavioral Science**, vol. 26, no. 3 (July 1981), 272-280.
- Yebouet Henry, *« La Côte d’Ivoire au lendemain de la crise post-électorale : entre sortie de crise politique et défis sécuritaires »,***Sécurité et stratégie**2011/3 (7), p. 22-32.
- "Le soutien militaire des pays occidentaux au Mali", *Le Monde*, article paru le 21 janvier 2013.
-

3- لمواقع الإلكترونية

- Ag Maha Issouf**,** *’’La Malédiction de l’Uranium –le Nord Niger Victime de Ses Richesses : Le Compte a Rebours d’une Catastrophe Annoncée.’’Arevaà Arlit et Akokan Depuis 40 ans ‘’* 2008**:** consultable

sur : www.tchinaghen : Tchinaghen /40 Pourcent .numeric**,** **(**12/03/2016).

- Amnistie internationale, *Massacres et représailles en Côte d'Ivoire : « Ils ont regardé sa carte d'identité et l'ont abattu » consultable sur :http://www.amnesty.fr (31/02/2016).*
- Ampleur de la crise de 2012 (source : note du ministère malien de l'Action humanitaire, de la solidarité et des personnes âgées de novembre 2012, https://wikileaks.org/saudi-cables/pics/015f7995-1270-45d4-8673-ccb0391825ec.jpg).
- Banque Mondiale, « Données Mali », disponible sur : http://donnees.banquemondiale .org/ pays/mali (12 Janvier 2015).
- Bavcon Maja, France'sConflictResolutionStrategy in Cote d'Ivoire and itsEthical Implications, on :http://www.africa.ufl.edu/asq/v11/v11i1a1.pdf
- Bodansky Yossef, «Behind France's intervention (2)in CAR: Uranium supply security», World 2013/12/Tribune, 15/15/2012, :visible sur : http://www.worldtribune.com/2013behind-frances-intervention-in-car-uranium-/supply-security.
- Chauprade Aymeric, « Crise du Mali, Réalités géopolitique, » 20 Janvier 2013, disponible sur : http://www.realpolitik.tv/2013/01/crise-du-mali-realites-geopolitiques-premiere-partie-par-aymeric-chauprade/ (22

Décembre 2014)

- CIA 2012, en ligne : https://www.cia.gov/library/publications/the-worl-factbook/geos/ml.html, consulté le : (15-08-2016).
- Rémy Jean-Philippe, « Au Mali" ,le pétrole est pour le moment unmirage"», Le monde , en ligne :http//: www.lemonde.fr /afriquhtml, consulté le : (04.04.2012 ,).
- Sémon Luis, Mattelaer Alexander, Amelia . « Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel » , en ligne :http ://www.europarl.europa.eu , consulté le : (15-2-2015).
- World Nuclear Association, Uranium in Africa, visible sur : http://www.world-nuclear.org/info/Country-/Profiles/Others/Uranium-in-Africa

Abstract

This dissertation entitled «The French military interventions in Africa 211/2016: case of study Cote d'Ivoire, Mali, and Central Africa » is a try to understand the role France wants to play during the past five years in some of its former colonies including Cote d'Ivoire, Mali, and Central Africa, and discover the real reasons behind these interventions of the French decision makers despite the change in its presidency. (The intervention in Cote d'Ivoire occurred under right presidency of Nicolas Sarkozy, while those of Mali and Central Africa occurred under left presidency of François Hollande).

The thesis depicts the international competition in these regions, variable used with other to explain the challenges of military interventions.

The study also tries to go beyond the French official arguments of the fight against terrorism and the protection of French nationals in these countries and shed light on its role in the creation of conflicts to launch military interventions.

The research focuses also on the impact of the French role in the conflict management in these countries and neighboring countries.

Algiers 3 University

Faculty of Political Sciences and International Relations

Department of International Studies

The French Military Interventions in Africa 2011/2016 :

Case of study, Cote d'Ivoire, Mali, and Central Africa

Magister Thesis Submitted in Political Sciences and International Relations

Option: African Studies

Submitted by:

Ali Kefsi

Supervised by:

Dr. Abderrezak Saghour

-2017-